الأمم المتحدة

A

Distr.
GENERAL

A/54/227
18 August 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون
البند ١٠٠ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي: دور المرأة في التنمية

الدراسة الاستقصائية العالمية لعام ١٩٩٩ عن دور المرأة في التنمية: العولمة ونوع الجنس والعمل

تقرير الأمين العام

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
تمهيد	١-٤٥	٥
ألف - معلومات أساسية	١-٥	٥
باء - نوع الجنس والتنمية	٦-٤٥	٦
١ - إدماج المرأة في نموذج التنمية: تاريخ موجز	٩-١١	٦
٢ - ظهور المرأة في التنمية	١٢-١٤	٧
٣ - نقل التركيز من "دور المرأة في التنمية" إلى "نوع الجنس والتنمية وتعميم مراعاة الفروق بين الجنسين"	١٥-٢١	٨
٤ - المؤتمرات والقمم العالمية خلال فترة التسعينات	٢٢-٤١	١١
(أ) مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية	٢٤-٢٥	١٢
(ب) المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان	٢٦-٢٧	١٢

* A/54/150.

99-24714 061099 121099

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
(ج) المؤتمر الدولي للسكان والتنمية	٢٨-٣٠	١٣
(د) مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية	٣١-٣٣	١٣
(هـ) المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة	٣٤-٣٧	١٤
(و) مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)	٣٨-٣٩	١٥
(ز) مؤتمر القمة العالمي للأغذية	٤٠-٤١	١٥
٥ - مسألة جعل الاقتصادات مراعية للجانب الجنساني	٤٢-٤٥	١٦
مقدمة	٤٦-٧٥	١٧
ألف - العولمة وقضايا الجنسين والاتجاهات التي شهدتها سوق العمل مؤخرا	٤٦-٥٥	١٧
باء - الدور الاقتصادي لنوع الجنس في سياق العولمة	٥٦-٦٩	٢٠
١ - إعادة تقسيم العمل	٥٨-٦٢	٢١
٢ - تكاليف التكيف	٦٣-٦٥	٢٢
٣ - القدرات البشرية	٦٦-٦٩	٢٣
جيم - تنظيم للفصول	٧٠-٧٥	٢٥
أولا - تحرير التجارة ورؤوس الأموال والتمويل	٧٦-١٠٠	٢٦
ألف - تحرير التجارة وتوسعها بعد الحرب العالمية الثانية	٨٤-٨٨	٢٨
باء - حراك رأس المال المادي والاستثمار الأجنبي المباشر	٨٩-٩٥	٣١
جيم - التحرير المالي واستثمار الحافظة	٩٦-١٠٠	٣٦
ثانيا - آثار العولمة على العمالة وتشريد العاملين	١٠١-١٤٤	٤٠
ألف - الآثار المترتبة في مجال العمالة	١٠٣-١١٨	٤٣
١ - قطاع الصناعة التحويلية	١٠٣-١٠٥	٤٣
٢ - الاستثمار الأجنبي المباشر ومناطق تجهيز الصادرات	١٠٦-١٠٩	٤٤
٣ - قطاع الخدمات	١١٠-١١٢	٤٧
٤ - القطاع غير المنظم	١١٣-١١٤	٤٨
٥ - الزراعة	١١٥-١١٨	٤٩

المحتويات (تابع)

		الفقرات	الصفحة
باء	- آثار التشريد	١١٩-١٢٢	٥٠
جيم	- تقدير آثار العولمة على العمالة	١٢٣-١٤٤	٥١
١	- وضع المرأة في الأسرة المعيشية	١٢٣-١٢٦	٥١
٢	- أحوال العمل	١٢٧-١٢٨	٥٣
٣	- فوارق الأجور بين النساء والرجال	١٢٩-١٣٤	٥٤
٤	- التمييز المهني بين الجنسين	١٣٥-١٤٤	٥٧
ثالثا	- تدويل الإنتاج، إعادة تنظيم الأعمال، وإضفاء المرونة على العمل	١٤٥-٢١٢	٦٥
ألف	- التحولات في مجال العمل	١٥١-١٥٩	٦٦
١	- تغير هيكل الناتج	١٥٢-١٥٤	٦٧
٢	- الاتجاه نحو المرونة وتحرير سوق العمل	١٥٥-١٥٩	٦٨
باء	- ارتفاع عدد الوظائف المرنة	١٦٠-١٩٥	٧٠
١	- العمل غير المتفرغ	١٦٠-١٦٦	٧٠
٢	- الطابع المتغير للقطاع غير المنظم	١٦٧-١٧٣	٧٥
٣	- قياس القطاع غير المنظم	١٧٤-١٨٠	٧٨
٤	- العمل من المنزل	١٨١-١٩٥	٨٢
جيم	- الأنماط المتغيرة لحراك العمالة الدولية	١٩٦-٢١٢	٨٦
١	- الهجرة المؤقتة للعمال المستأجرين في مجال الصناعات التحويلية	٢٠٢-٢٠٥	٩٢
٢	- عمال البيوت والعاملون في قطاع الترفيه	٢٠٦-٢١٢	٩٤
رابعا	- الأنماط المتغيرة لعمل المرأة الريفية	٢١٣-٢٥٤	٩٨
ألف	- تقدير حجم عمل المرأة الريفية	٢١٧-٢١٨	٩٩
باء	- الأخذ بالأساليب التجارية وتحرير السوق في الزراعة	٢١٩-٢٣٩	١٠٢
١	- تقسيم العمل المرتبط بالجنسين	٢٢٣-٢٣٠	١٠٣
٢	- الخصخصة	٢٣١-٢٣٩	١٠٥
جيم	- الاستجابات على مستوى الأسرة المعيشية إزاء اقتصاد السوق	٢٤٠-٢٥٤	١٠٩

المحتويات (تابع)

		الفقرات	الصفحة
	١ - نشاط تنظيم المشاريع	٢٤٠-٢٤٣	١٠٩
	٢ - إعادة تشكيل تقسيم العمل داخل الأسرة المعيشية	٢٤٤-٢٤٨	١١١
	٣ - التنظيم	٢٤٩-٢٥٤	١١٣
خامسا	- التحول في بيئة السياسة العامة	٢٥٥-٣١١	١١٥
ألف	- الاتجاه الانكماشي في سياسات الاقتصاد الكلي	٢٥٩-٢٧٣	١١٦
	١ - الآثار الجنسانية للركود الاقتصادي	٢٦٥-٢٦٧	١١٧
	٢ - التحيزات الجنسانية في نظم الضمان الاجتماعي	٢٦٨-٢٧٣	١١٨
باء	- ازدياد الخطر واحتمال التقلبات	٢٧٤-٢٩١	١١٩
	١ - دراسة إفرادية عن سرعة التقلب: الأزمة المالية الآسيوية	٢٧٦-٢٨٢	١٢٠
	٢ - الآثار الجنسانية للأزمة الآسيوية	٢٨٣-٢٩١	١٢١
جيم	- تضاؤل دور الدولة وظهور فجوة الحماية الاجتماعية	٢٩٢-٣١١	١٢٤
	١ - تلاشي الأساس الضريبي	٢٩٨-٣٠٣	١٢٦
	٢ - تغير أنماط الإنفاق العام	٣٠٤-٣٠٦	١٢٨
	٣ - الاقتصاد الكلي بالنسبة للتكيف الهيكلي ونوع الجنس	٣٠٧-٣١١	١٢٩
سادسا	- الخاتمة وإطار السياسات الواعية للفروق بين الجنسين	٣١٢-٣٣٩	١٣٢
ألف	- موجز الاتجاهات السائدة في سوق العمل	٣١٦-٣١٨	١٣٣
باء	- الأثر على العلاقات بين الجنسين	٣١٩-٣٢٥	١٣٤
جيم	- من أجل برنامج سياسي يراعي اعتبارات الجنسين	٣٢٦-٣٣٩	١٣٧
	١ - تعزيز المساواة بين الجنسين وحراك العمالة	٣٣٠	١٣٨
	٢ - تقليل تكاليف التكيف من خلال تعزيز أمن الاستخدام	٣٣١	١٣٩
	٣ - عدم المساواة بين الجنسين والاستثمار في الموارد البشرية	٣٣٢-٣٣٤	١٤٠
	٤ - إضفاء البعد الجنساني على سياسات الاقتصاد الكلي	٣٣٥-٣٣٨	١٤١
	٥ - التدابير الدولية اللازمة لتوفير بيئة ملائمة للسياسات التمكينية	٣٣٩	١٤٣

تمهيد

ألف - معلومات أساسية

١ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ٧٤/٣٦ المؤرخ ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١ أن يعد دراسة استقصائية متعددة القطاعات وجامعة لعدة تخصصات عن دور المرأة في التنمية بالتعاون الوثيق مع مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها، وأن يقدمها إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين في عام ١٩٨٤. كما طلبت الجمعية العامة في قرارها ١٢٧/٣٦ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١ التشاور مع لجنة مركز المرأة في إعداد الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية. وأوصت الجمعية العامة في قرارها ٦٠/٣٧ المؤرخ ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٢ بتقديم الدراسة الاستقصائية إلى المؤتمر العالمي لعام ١٩٨٥ المعني باستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلم. وقد نشرت الدراسة الاستقصائية الأولى في عام ١٩٨٦[١].

٢ - وفي عام ١٩٨٥ طلبت الجمعية العامة بقرارها ٢٠٤/٤٠ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥ أن يقوم الأمين العام باستكمال الدراسة الاستقصائية على أساس منتظم، مع التركيز على ما ينشأ من قضايا إنمائية مختارة يكون لها أثرها على دور المرأة في الاقتصاد على كل من المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية. وقد نشرت الدراسة الاستقصائية الثانية في عام ١٩٨٩[٢].

٣ - ثم طلبت الجمعية العامة الدراسة الاستقصائية الثالثة في قراريها ٧٧/٤٤ المؤرخ ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩ و ١٧١/٤٤ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩. وطبقا لقرار الجمعية العامة ١٠٨/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ قدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٤، عن طريق لجنة مركز المرأة، موجز أولي للدراسة الاستقصائية. ووفقا لقرار لجنة مركز المرأة ٨/٣٦ المؤرخ ٢٠ آذار/ مارس ١٩٩٢ كانت الدراسة الاستقصائية واحدة من الوثائق الرئيسية للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. ونشرت في عام ١٩٩٥[٣].

٤ - أما الدراسة الاستقصائية العالمية الرابعة لعام ١٩٩٩ عن دور المرأة في التنمية فقد طلبتها الجمعية العامة في قرارها ١٦١/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤. وقد طلبت الجمعية العامة أن يدرس الأمين العام آثار الاتجاهات والسياسات على الحالة الاقتصادية والاجتماعية العامة للمرأة. كما طلبت التأكيد

---

(١) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.86.IV.3.

(٢) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.89.IV.2.

(٣) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.95.IV.1.

بصفة خاصة على ما للحالة الاقتصادية الصعبة التي تواجه غالبية البلدان النامية من آثار معاكسة ،خصوصا على حالة المرأة. وكان يتعين إيلاء اهتمام خاص لتفاقم الظروف غير المواتية لدمج المرأة في القوى العاملة ولما لخفض الإنفاق على الخدمات الاجتماعية من أثر على فرص المرأة في التعليم والصحة ورعاية الطفل. ومن خلال ما يقوم به التقرير المستكمل من استعراض لمركز المرأة، فمن شأنه أن يسهم في المناقشة المتعلقة بالأهداف والاستراتيجيات الحالية للتنمية وآثارها على المرأة والمجتمع.

٥ - وكما حدث في الماضي، قدم الموجز التنفيذي للدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٩ عن طريق لجنة مركز المرأة (E.CN.6/1999/CRP.3).

باء - نوع الجنس والتنمية

٦ - ظلت الأمم المتحدة منذ بدايتها الأولى مشغولة بالقضايا المتعلقة بالمرأة وبالمساواة بين الرجل والمرأة. ومن المهام الرئيسية التي وضعها ميثاق الأمم المتحدة للمنظمة "تعريف وحماية الحقوق والحريات لكل آدمي بصرف النظر عن الجنس أو اللغة أو الدين". كما تؤكد ديباجة الميثاق "ما للرجال والنساء من حقوق متساوية" و "كرامة وقيمة الإنسان".

٧ - وقد تركت الحركة النسائية الدولية منذ بدايتها تأثيرها على المبادئ والأهداف التأسيسية للأمم المتحدة فيما يتعلق بحقوق المرأة. إذ وضعت "الأمهات المؤسسات" الأساس للنضال من أجل المساواة بين الجنسين التي اكتسبت منذ ذلك الحين زخما في جميع أنحاء العالم. وإذ قامت أوائل الناشطات النسائيات بدور حاسم في صياغة ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان فقد كن مسؤولات أيضا بفضل تصميمهن وبصيرتهن عن إنشاء لجنة مركز المرأة في الأمم المتحدة (Pietila، ١٩٩٩، ص ٤٤).

٨ - وأخيرا، ها هو المنظور الجنساني (GENDER) يصبح اليوم محورا للسياسات الإنمائية بعد ثلاثة عقود من الكفاح. فمنذ عام ١٩٧٥ عندما عقد المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة في مكسيكو دار الحديث عن النهوض بالمرأة وعلاقته بالتنمية. وتحول التركيز أساسا من النهج الفكري والسياسي بشأن "دور المرأة في التنمية" إلى النهج الجديد "لنوع الجنس والتنمية". إلى أن ظهر مؤخرا نهج "تعميم مراعاة الفروق بين الجنسين" بوصفه استراتيجية للنهوض بالمساواة بين الجنسين.

١ - إدماج المرأة في نموذج التنمية: تاريخ موجز

٩ - افترضت نظرية التحديث، وهي النموذج السائد للتنمية الاقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية، أن بوسع دول العالم التي نشأت حديثا أن تنمو باتباع خطوات الدول الغربية المتقدمة النمو. وعليه اهتمت كثير من السياسات، في عقد الأمم المتحدة الإنمائي الأول (١٩٦١-١٩٧٠)، بنقل التكنولوجيا الحديثة ولا سيما

تشكيلات البذور عالية الإنتاجية في الزراعة، إلى البلدان النامية. وأصبحت هذه السياسات معروفة شعبيا باسم "الثورة الخضراء" التي أدت إلى زيادة كبيرة في الإنتاج والقدرة الإنتاجية في المجال الزراعي في أجزاء كثيرة من العالم النامي. وتم توجيه الاستثمار نحو المناطق ذات الإمكانيات العالية للنمو بافتراض أن الثروة سوف تتراكز بسرعة ومن ثم "تتسرب" في النهاية إلى الشرائح الفقيرة في المجتمع.

١٠ - ومع ذلك فلم تتسرب نتائج النمو الاقتصادي، بل أدت نتائج تحديث الزراعة وإضفاء الطابع التجاري عليها فقط إلى توسيع الفجوة بين من يمتلكون ومن لا يمتلكون، ومن ثم إلى تهميش فئات اجتماعية مختلفة ولا سيما النساء. وبدلا من حدوث ارتفاع ميسور في الرخاء تميزت الستينات بحالات شديدة من الاضطراب والثوران الاجتماعي.

١١ - وفي عقد الأمم المتحدة الإنمائي الأول هذا، لم يكن مركز المرأة موضوعا رئيسيا يستحوذ على الاهتمام (تنكر، ١٩٩٠). وبرغم أن الجمعية العامة كلفت لجنة مركز المرأة في ١٩٦٢ بإعداد تقرير عن دور المرأة في التنمية، فقد انصب تركيز اللجنة أساسا على الجوانب الإنسانية للتنمية وعلى الحقوق القانونية للمرأة بدلا من الجوانب المتعددة الوجوه للمرأة والتنمية.

٢ - ظهور المرأة في التنمية

١٢ - بدأ فهم جديد للتنمية يظهر خلال السبعينات عندما وضعت الاقتراحات الكامنة وراء نظرية التحديث موضع التدارس العميق. وأدت زيادة الاهتمام بقضايا العدالة الاجتماعية والفقر والرعاية في إطار موضوع "الاحتياجات الأساسية" و "إعادة التوزيع مع النمو" إلى توسيع بؤرة التركيز الضيقة التي سادت في السابق على الجوانب التقنية للنمو الاقتصادي.

١٣ - ثم جاء إدماج المرأة في التنمية يشكل اهتماما آخر ميز السبعينات. وضمنته الجمعية العامة للأمم المتحدة بوصفه هدفا في استراتيجيتها الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثاني (١٩٧١-١٩٨٠). كما اتخذه بعض الباحثين والممارسين موضوعا رئيسيا للحوار المتعلق بالتنمية ولا سيما بعد نشر الكتاب الرائد من تأليف إيستر بوسيرب، بعنوان "دور المرأة في التنمية الاقتصادية". وأثناء ذلك العقد، تضاعف الاهتمام بقضايا المرأة. وأصبح موضوع "دور المرأة في التنمية" ميدان دراسة ودعوة وممارسة بحد ذاته (تنكر، ١٩٩٠).

١٤ - وفي فترة تميزت بزيادة الوعي بين النساء، تمثلت نقطة التحول الأخرى في عقد المؤتمر العالمي الأول المعني بالمرأة المعقود في مكسيكو عام ١٩٧٥ وقد بدأ به عقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلم (١٩٧٦-١٩٨٥). ثم جذبت مؤتمرات الأمم المتحدة المتعاقبة للمرأة حول العالم عددا دائم التزايد من النساء. كما جذبت محافل المنظمات غير الحكومية التي عقدت بالتوازي مع المؤتمرات الحكومية الدولية في مكسيكو عام ١٩٧٥، وفي كوبنهاغن عام ١٩٨٠، وفي نيروبي عام ١٩٨٥ على الترتيب ٠٠٠ ٤

و ٠٠٠ ٧ و ٠٠٠ ١٦ على التوالي من المشاركين. وإلى جانب تنشيط جهود البحث والدعوة والسياسات لتعزيز حقوق المرأة، أضفت هذه المؤتمرات أيضا اعترافا رسميا على "دور المرأة في التنمية" على الصعيد الحكومي الدولي مما ساعد بدوره على تحويل أولويات ومنظورات منفذي التنمية على كلا الصعيدين الدولي والوطني(٤).

٣ - نقل التركيز من "دور المرأة في التنمية" إلى "نوع الجنس والتنمية وتعميم مراعاة الفروق بين الجنسين"

١٥ - ركزت المناقشات المبكرة المتعلقة بدور المرأة في التنمية على مسألتين مختلفتين: إما أن تكون المرأة قد استبعدت من فوائد التنمية أو أنها استوعبت بطرق أدت إلى تهميشها. وكان اتجاه السياسات المتعلقة بدور المرأة في التنمية هو استخدام موارد التنمية في تحسين أحوال المرأة وإبراز مشاركتها. وبالرغم من أن برامج دور المرأة في التنمية ساعدت بالفعل على تحسين أحوال المرأة وإمكانية حصولها على الموارد، فإنها لم تعالج الهيكل الأساسي لعدم المساواة في العلاقة بين الرجل والمرأة. وقصرت هذه البرامج عن معالجة عدم المساواة بين الرجل والمرأة حيث كانت تتجه إلى التركيز على المرأة وحدها. وفتح هذا الإدراك حوارا جديدا بكل معنى مما أدى إلى مزيد من التركيز على مفهوم نوع الجنس. وأخيرا مهد الاتجاه الجديد الطريق نحو نهج جديد يسمى "نوع الجنس والتنمية" وفي إطاره احتل نوع الجنس بؤرة الاهتمام بوصفه فئة التحليل.

١٦ - ويعرف نوع الجنس بأنه المعاني الاجتماعية المضفاة على اختلافات النوع البيولوجية. وهو مقولة عقائدية وثقافية أساسية ولكنها تتردد أيضا في عالم الممارسات المادية، وتؤثر من ثم على نتائج هذه الممارسات. كما أنها تؤثر في توزيع الموارد والثروة والعمل وصنع القرار والنفوذ السياسي والتمتع بالحقوق والمزايا سواء في إطار الأسرة أو في الحياة العامة. ورغم الاختلافات عبر الثقافات وعلى مر الزمن فإن العلاقات الجنسانية تنطوي في أرجاء العالم على عدم الاتساق في النفوذ بين الرجل والمرأة كصفة سائدة. وهكذا يكون نوع الجنس مثل الأشياء الأخرى التي تنظم في طبقات شأنه في ذلك شأن العنصر والطبقة والأصل العرقي والنزعة الجنسية والسن. وهو يساعدنا على فهم التركيب الاجتماعي للكيانات الجنسانية وهيكل القوة غير المتكافئ الذي يكمن وراء العلاقة بين الجنسين.

---

(٤) من النتائج الهامة التي أسفر عنها كل من السنة الدولية للمرأة في عام ١٩٧٥ والعقد الدولي الذي تلاها، إنشاء أجهزة وطنية في عدد من البلدان. وبحلول نهاية العقد، كانت ١٢٧ من الدول الأعضاء قد أنشأت بعض أشكال الأجهزة الوطنية، كمؤسسة تعترف بها الحكومات وتعالج النهوض بالسياسات والبحوث والبرامج الرامية إلى تقدم المرأة ومشاركتها في التنمية. وضمن منظومة الأمم المتحدة، وبالإضافة إلى شعبة النهوض بالمرأة القائمة بالفعل، أنشئ المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في عام ١٩٧٦ لتوفير الإطار المؤسسي للبحث والتدريب والأنشطة التشغيلية في مجال المرأة والتنمية.

١٧ - ونتيجة لذلك التركيز على نوع الجنس، يبرز البعد الجنساني والتنمية ثلاث حالات خروج عن مفهوم المرأة في التنمية. أولا، نقل التركيز من المرأة إلى التركيز على قضايا الجنسين وعلاقات القوة غير المتساوية بين المرأة والرجل. وثانيا، إعادة فحص جميع الهياكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وسياسات التنمية من منظور أوجه الاختلاف الجنسانية. وثالثا، التسليم بأن تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة يتطلب "تغيرا تحويليا".

١٨ - وفي إطار إعادة ذلك التوجيه المفاهيمي، أصبحت السياسات العامة للعلاقات الجنسانية ولإعادة تشكيل المؤسسات وليس تحقيق المساواة في الوصول إلى الموارد فحسب، محور اهتمام البرامج الإنمائية[٥]، وظهر نهج "تعميم مراعاة الفروق بين الجنسين" بوصفه الاستراتيجية المشتركة للعمل الكامن وراء هذه المبادرات. وقد صيغ هذا النهج في البداية في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي عقد في بيجين في عام ١٩٩٥ بوصفه "استراتيجية تحويلية" ترمي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين. ثم اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٩٧ التعريف التالي، الذي قصد منه أن يكون دليلا لتسترشد به جميع وكالات منظومة الأمم المتحدة:

"إن مراعاة منظور الجنس هو عملية تقدير الآثار المترتبة على أي إجراء يعتزم اتخاذه، بما في ذلك التشريع والسياسات والبرامج في جميع الميادين وعلى كل المستويات، بالنسبة للنساء والرجال. وهي استراتيجية لجعل اهتمامات وتجارب الرجال والنساء على حد سواء بعدا مندمجا متكاملا في تصميم السياسات والبرامج وتنفيذها ومراقبتها وتقييمها في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بحيث يستفيد النساء والرجال بطريقة متساوية، فلا يدوم انعدام المساواة. والهدف النهائي هو تحقيق المساواة بين الجنسين. (استنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتفق عليها، ١٩٩٧/٢).

١٩ - ويتطلب تحقيق المساواة بين المرأة والرجل إعادة تنظيم أدوار الجنسين ومؤسسات المجتمع الأساسية - السوق والحكومة والأسرة. وبالتالي، فمن أجل تحقيق شراكة متكافئة بين الرجل والمرأة، يهدف تعميم مراعاة الفروق بين الجنسين إلى الأخذ بتغيير تحويلي. ويتطلب ذلك بدوره أن تشارك المرأة مشاركة فعالة في السياسات العامة وفي صنع القرار على جميع الأصعدة في المجتمع.

---

(٥) للاطلاع على مناقشة أكثر إسهابا للتحولات المفاهيمية في تناول موضوع المرأة والتنمية والتصنيف البديل للمنهجين، انظر موزر (١٩٩٣) ورضوى وميلر (١٩٩٥).

٢٠ - وباختصار، فنيما يتعلق بمسائل المرأة والتنمية، خضع توجيه السياسات المتعلقة بالتنمية إلى ثلاثة تحولات رئيسية:

(أ) تمثلت الأهداف، قبل ظهور نهج المرأة في التنمية، في تحسين رفاه المرأة، بينما عرفت النساء بصفة رئيسية على أساس أدوارهن الإنجابية التقليدية. وركزت المشاريع الإنمائية على دورات محو الأمية، وبرامج الاقتصاد المنزلي، وأنشطة رعاية الطفل وتنظيم الأسرة. ومع ذلك، فعلى الرغم من أن برامج الرفاه والبرامج ذات المنحى الأسري برامج لها قيمتها بالتأكيد بيد أنه كان لها أثر على تعزيز دور المرأة التقليدي ضمن الأسرة؛

(ب) مع بداية نهج دور المرأة في التنمية، فقد أدى الاعتراف بالأدوار المتعددة للمرأة، وخاصة دورها في الحياة الاقتصادية فضلا عن تدارس مسألة تقسيم العمل في الأسرة المعيشية، إلى إثارة شواغل تتعلّق بالإنصاف والفقر والكفاءة[٦]. وبدأت مشاريع التنمية تنظر إلى النساء بوصفهن مشاركات، فعالات لا متلقيات سلبيات للمعونة الإنمائية. وركزت مبادرات السياسة العامة على حصول النساء على التدريب والائتمان وفرص العمل بهدف تحسين مساهمتهن في التنمية وقدرتهن على الاستفادة منها. ولم تشكل هذه المبادرات في المقام الأول تحديا لنموذج التنمية النيوليبرالي الذي ساد في فترة الثمانينات، بل سرعان ما اتضح أن سياسات التكيف الهيكلي واستقرار الاقتصاد الكلي، التي كانت تنفذ في كثير من البلدان في ذلك الوقت، كانت غير مواتية للمساواة بين المرأة والرجل. وبالتالي، فإن الاعتماد المفرط على قوى السوق على النهج النيوليبرالي للتنمية بدأ يخضع تدريجيا لدراسة دقيقة[٧]. وأخيرا، فإن التسليم بضرورة إحداث تحويل في الأسواق وغيرها من المؤسسات بهدف تعزيز قدرات المرأة في المجالات الإنتاجية ومجالات صنع القرار، أدى إلى ظهور توجّه جديد ساد العقد اللاحق؛

---

(٦) ركّز عنصر واحد من نهج دور المرأة في التنمية على النساء الفقيرات واحتياجاتهن، بينما أكد عنصر آخر على أهمية المساواة بين المرأة والرجل. وركّز عنصر ثالث على زيادات الكفاية التي يمكن تحقيقها من خلال إزالة المعوقات التي تواجهها المرأة في الحياة الاقتصادية.

(٧) وبصدور إعلان الحق في التنمية عام ١٩٨٦، عرفت الأمم المتحدة التنمية على أنها إحدى قضايا حقوق الإنسان. وينص الإعلان على أن "الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف وبموجبه يحل لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية ...".

(ج) مع التحول إلى نهج نوع الجنس والتنمية خلال التسعينات، باتت الجوانب السياسية للتنمية وليس الاقتصادية هي التي تشكل محور الاهتمام. وبالإضافة إلى مراعاة المنظور الجنساني، برز مفهوم تمكين المرأة كمسألة رئيسية تثير الاهتمام. وهكذا أصبح على المرأة أن تتخذ زمام المبادرة كشريكة على قدم المساواة في عملية إنمائية مشتركة و "شاملة" تقوم على الشراكة مع التحرك من القاعدة إلى القمة. وفي إطار ذلك النهج فإن التمكين ليس منحة تعطى، بل يتعين أن يكون متولدا عن الذات. وكل ما تأمل فيه السياسة التحولية الجنسانية هو تقديم الموارد الملائمة للمرأة بما يتيح لها الفرصة لتحقيق مزيد من السيطرة على حياتها، ولتحديد أنواع العلاقات الإنسانية التي ترغب العيش ضمن إطارها ولوضع الاستراتيجيات وتشكيل التحالفات التي تساعدها على تحقيق أهدافها (كبير، ١٩٩٥، ص ٩٧). وبذلك تكون الفكرة قد تمثلت في أن التغيير التحولي يفترض مسبقا تمكين المرأة.

٢١ - ويستوجب التمكين أولا وقبل كل شيء وعيا تغذيه المعرفة. وعليه، فإن مراعاة فوارق الجنسين تنطوي على استراتيجية مزدوجة. حيث يضع نمط واحد من الإجراءات مسألة نوع الجنس محورا لجدول الأعمال العالمي. وكانت سلسلة من مؤتمرات الأمم المتحدة المعقودة في أنحاء العالم، حسبما سيأتي استعراضه أدناه، فعالة تحديدا في هذا الصدد. ويركّز نمط آخر من الإجراءات الواردة أعلاه على إنتاج معرفة تتعلق بالتوعية الجنسانية وخاصة في الميادين التي تتعلق مباشرة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة. ومن أمثلة النمط الآخر المستقاة من السنوات الماضية، الجهود المتنامية التي بذلتها خبيرات اقتصاديات ومنظمات غير حكومية. وتستند الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية لعام ١٩٩٩ إلى هذا الحجم من العمل، وهي تقصد إلى أن تشكل مساهمة لتعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين ضمن معرفتنا عن التنمية الاقتصادية.

٤ - المؤتمرات والقمم العالمية خلال فترة التسعينات

٢٢ - شكلت سلسلة مؤتمرات الأمم المتحدة التي عقدت في أنحاء مختلفة من العالم سمة أخرى مميزة لفترة التسعينات. ولإيجاد خطة متكاملة للتنمية، نظم المجتمع الدولي (الهيئات الحكومية والهيئات غير الحكومية) انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو، عام ١٩٩٢؛ والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا، عام ١٩٩٣ والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة عام ١٩٩٤؛ ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن عام ١٩٩٥؛ والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين في عام ١٩٩٥؛ ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) في اسطنبول، عام ١٩٩٦؛ ثم مؤتمر القمة العالمي للأغذية في روما، عام ١٩٩٦.

٢٣ - ونجحت هذه المؤتمرات في وضع مسألة المساواة بين الرجل والمرأة على جدول الأعمال العالمي، موسعة بذلك نطاق المنظور الجنساني، بالربط بينه وبين مسائل التنمية والسلام وبتعزيز التعاون بين لجنة

مركز المرأة وغيرها من اللجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. وشاركت النساء مشاركة فعالة في المراحل التحضيرية للمؤتمرات، وفي محافل المنظمات غير الحكومية وأفرقتها المصغرة في إطار الوفود الرسمية للبلدان المشاركة. وأدت مختلف الحملات التي أطلقتها الحركة النسائية الدولية إلى تعبئة النساء من كافة ميادين الحياة، للمساعدة على صياغة الوثائق التي أسفر عنها كل من تلك المؤتمرات (بياتيلا، ١٩٩٩).

(أ) مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

٢٤ - ركزت وثيقة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بشأن جدول أعمال القرن ٢١، على دور المرأة في الإدارة البيئية وأكدت على أن تحسين مركزها يعد شرطا مسبقا للتنمية المستدامة. وقد دعا مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحسين محو أمية المرأة، وتثقيفها وتدريبها وتغذيتها وصحتها، وإلى تعيين النساء في مواقع صنع القرار، الرئيسية فيما يتعلق بتحسين الإدارة البيئية. وعلى الرغم من أن جدول أعمال القرن ٢١ يركز على أهمية مشاركة المرأة على نحو فعال في صنع القرار الاقتصادي والسياسي، إلا أنه لم يقطع الشوط المطلوب إلى حيث النظر في مسألة تقسيم العمل الحالي بين الجنسين وفي أدوار المرأة التقليدية في الإدارة البيئية.

٢٥ - وفي عام ١٩٩٧، صرحت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية المعقودة لاستعراض وتقييم تنفيذ إعلان جدول أعمال القرن ٢١ على إعادة التأكيد على الحاجة إلى شراكات عالمية من أجل تحقيق الأهداف البيئية والإنمائية التي وضعها كل من إعلان ريو وجدول أعمال القرن ٢١. ودعا برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ إلى قيام النساء بدور بوصفهن شريكات على قدم المساواة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فضلا عن المشاركة في جميع قطاعات الاقتصاد، وفي صنع القرار وفي مجالات العلم والتكنولوجيا.

(ب) المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان

٢٦ - أعرب المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان عن عميق قلقه بشأن جميع أشكال التمييز والعنف الممارسة ضد المرأة. وأعاد التأكيد على حقوق الإنسان للمرأة و "للطفلة" بوصفها حقوقا غير قابلة للتصرف وحقوقا كاملة وشاملة ولا يمكن تجزئتها. وحدد المؤتمر أهدافه ذات الأولوية على أنها المشاركة الكاملة والمتكافئة للمرأة في الحياة السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتم تعريف العنف المستند إلى نوع الجنس وجميع أشكال التحرش والاستغلال الجنسي، بما في ذلك تلك الأشكال الناجمة عن التحامل الثقافي والاتجار بالنساء، على أنها أمور تتعارض مع احترام كرامة وقيمة الكائن البشري كما عرف العنف الموجه ضد المرأة في حالات الصراع المسلّح، وخاصة أعمال القتل والاغتصاب المنتظم والاسترقاق الجنسي والإكراه على الحمل على أنها انتهاكات للمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان الدولية وللقانون الإنساني الدولي.

٢٧ - وحث المؤتمر المجتمع الدولي والحكومات وأوساط المجتمع المدني على تكثيف الجهود من أجل حماية حقوق الإنسان للمرأة وللطفلة وتعزيزها. وركز على الحاجة لاتخاذ إجراء جماعي يرمي إلى القضاء على جميع أشكال العنف المقترفة ضد المرأة في ميادين الحياة العامة والخاصة على السواء[٨].

(ج) المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

٢٨ - أوصى برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بأن تكفل الدول الأعضاء (أ) مشاركة المرأة على قدم المساواة وتمثيلها المنصف في العمليات السياسية؛ و (ب) تعليم المرأة وتوظيفها وتعزيز مهاراتها؛ و (ج) إلغاء جميع أشكال الممارسات التمييزية التي تعوق حصول المرأة على العمل والموارد والضمان الاجتماعي. وسلّط المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الضوء على مسألة التمييز بين الجنسين ضمن الأسرة، على نحو ما يعبّر عنه في التفضيل الواسع الانتشار للأبناء الذكور والمعاملة التفضيلية للبنين عن البنات منذ بدء الحياة. وشجعت الحكومات على اتخاذ تدابير لمنع تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (الختان)، وانتقاء الجنس قبل الولادة، واستغلال الفتيات في الدعارة وحالات الزواج التي تفتقر إلى موافقة العروس.

٢٩ - ووصف حق المرأة في التحكم بخصوبتها، بالإضافة إلى المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وإلغاء العنف الموجه ضد المرأة بأنها أجزاء لا غنى عنها من أي برنامج متكامل للسكان والتنمية. ومضى برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إلى حيث التركيز على دور الرجل ومسؤولياته في تنظيم الأسرة، ورعاية الأطفال والأعمال المنزلية. وبذلك يكون البرنامج قد وضع الأساس للتحول في العلاقات بين الجنسين وفي هوية كل من الذكر والأنثى.

٣٠ - وفي دورتها الاستثنائية المعقودة لاستعراض وتقييم تنفيذ منهاج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، أولت الجمعية العامة، في جملة أمور، اهتماما شديدا للمساواة بين الجنسين، ولإنصاف وتمكين المرأة، بما في ذلك تعزيز وحماية حقوقها. اعترفت الجمعية العامة أيضا بمسألة وفيات الأمهات وأمراضهن بوصفها إحدى مسائل الصحة العامة ذات الأولوية ودعت إلى تعميم مراعاة الفروق بين الجنسين في جميع البرامج والسياسات.

(د) مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

٣١ - أشار إعلان كوبنهاغن الصادر عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية إلى أن المرأة تتحمل جزءا كبيرا غير متناسب من عبء الفقر والبطالة والتدهور البيئي والحروب. وأكد على أنه لا يمكن، بدون مشاركة المرأة التامة، مواصلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية. لذا يلزم أن تكون "المساواة والإنصاف" بين الرجل والمرأة مسألة ذات أولوية في جدول أعمال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

---

(٨) اعتمدت الجمعية العامة، بعد ذلك، في عام ١٩٩٣ الإعلان المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة.

٣٢ - وبتوجيه الانتباه إلى زيادة الفقر في عالم الوفرة، ركّز مؤتمر القمة المذكور نشاطه على التحديات الجديدة التي يمثلها النظام الاقتصادي العالمي المتغير والآثار المترتب عليها في مجال سلم الإنسانية وأمنها. وقد أقر بأن فقر النساء، بصفة خاصة، سمة بارزة في البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على حد سواء. واعترافا بحجم المشاكل التي تواجهها المرأة، دعا المؤتمر إلى الأخذ باستراتيجيات جديدة لتعزيز دور المرأة على جميع الصُعد المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٣٣ - وكان مؤتمر القمة المذكور بمثابة جسر أفضى إلى انعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي كان معقودا في نفس السنة (١٩٩٥) في بيجين.

(هـ) المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة

٣٤ - كان المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة أكبر تجمع عقد على الإطلاق بين ممثلي الحكومات الرسمية والمنظمات غير الحكومية. ففي المؤتمر الرسمي الذي عقد في بيجين، ضمت وفود ١٨٩ حكومة ٦٠٠٠ مشارك، في حين بلغ العدد الإجمالي للمشاركين نحو ١٧٠٠٠ بفضل مشاركة ٤٠٠٠ ممثل إضافي لمنظمات غير حكومية معتمدة إضافة إلى مشاركة ممثلي وسائل الإعلام وموظفي الأمم المتحدة. واجتذب منتدى المنظمات غير الحكومية الذي عقد في هوارو ٣٠٠٠٠ مشارك من جميع أنحاء العالم.

٣٥ - واعتمد المؤتمر إعلان ومنهاج عمل بيجين. ويدعم برنامج العمل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ويعزز استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة. ويشير المنهاج إلى أنه جدول أعمال لتمكين المرأة، وأنه يشتمل على ١٢ من مجالات الاهتمام الجوهرية. وفي المقام الأخير، سيتوقف نجاحه على التزام قوي من جانب الحكومات والمنظمات والمؤسسات الدولية على جميع الصُعد، وأيضا على تعبئة الموارد اللازمة.

٣٦ - وفيما يلي المجالات الجوهرية الـ ١٢ المحددة في منهاج العمل: المرأة والفقر؛ تعليم وتدريب المرأة؛ المرأة والصحة؛ العنف الموجه ضد المرأة؛ المرأة والنزاع المسلح؛ المرأة والاقتصاد؛ المرأة في مواقع السلطة وصنع القرار؛ الآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة؛ حقوق الإنسان للمرأة؛ المرأة ووسائط الإعلام؛ المرأة والبيئة؛ الطفلة. وبإقرار منهاج العمل المذكور، التزمت ١٨٩ حكومة بتنفيذ التدابير المقترحة.

٣٧ - ويدعو منهاج العمل جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة إلى رصد تنفيذه من جانب الدول الأعضاء وإلى إدماج منظور نوع الجنس في جميع سياسات وبرامج الأمم المتحدة (الفقرة ٢٩٢). وفي إطار متابعته لمنهاج العمل، استعرض المجلس الاقتصادي والاجتماعي مدى التقدم المحرز في النهوض بالمرأة في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٩. وبالإضافة إلى ذلك، ستعقد في عام ٢٠٠٠ دورة استثنائية للجمعية العامة لتقييم مدى ما بلغته الحكومات من حيث وفائها بالالتزامات التي تعهدت بها في بيجين.

(و) مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)

٣٨ - بوصفه "مؤتمر القمة العالمي للمدينة"، تناول الموئل الثاني موضوعين أساسيين هما: "المستوطنات البشرية المستدامة في عالم آخذ في التحضر" و "المأوى المناسب للجميع". وقد عقد المؤتمر بالاشتراك مع أجهزة الأمم المتحدة والحكومات، والسلطات المحلية، والهيئات البلدية، والفنيين والباحثين الأفراد، ودوائر القطاع الخاص، والمنظمات غير الربحية الخاصة، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات المجتمعية، والنقابات العمالية والبرلمانيين. وقامت لجنة المرأة، وهي جماعة من أكثر جماعات الضغط تنظيما في الموئل الثاني، برصد تعميم مراعاة الفروق بين الجنسين في الأنشطة الرئيسية الواردة في جميع الوثائق النهائية وحماية المكاسب التي تحققت في بيجين.

٣٩ - وحدد جدول أعمال الموئل وإعلان اسطنبول مبادئ توجيهية عريضة في السياسة ودعا الحكومات للالتزام بتحسين أحوال المعيشة في المستوطنات البشرية والاعتراف بالحق في المسكن واتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذه. وأكدت المناقشة المتعلقة بمسائل المساواة بين الجنسين أن منظور نوع الجنس ينبغي اتخاذه في تصميم وتنفيذ جميع السياسات والبرامج الموضوعة في مجال التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية في جدول أعمال الموئل كله. كما ساد القبول بالمساواة بين الجنسين أيضا كهدف منشود في تنمية المستوطنات البشرية. ودعا الموئل الثاني إلى اعتراف وتقييم متعمقَين للعمل غير المأجور، وإلى جمع ونشر البيانات المبينة حسب نوع الجنس، والتدابير الكفيلة بتحقيق تكافؤ المشاركة بين المرأة والرجل في عمليات التخطيط وصنع القرار في كل بلد.

(ز) مؤتمر القمة العالمي للأغذية

٤٠ - أقر مؤتمر القمة العالمي للأغذية بالدور الحاسم الذي تضطلع به المرأة في الأسرة المعيشية والأمن الغذائي الوطني - بمعنى أن تكون المرأة عنصرا لا غنى عنه في القضاء على الفقر. وقد حث إعلان روما الصادر بشأن الأمن الغذائي العالمي وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية الحكومات على "ضمان وجود بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية مصممة لتهيئة أفضل الأحوال للقضاء على الفقر وإقرار السلام الدائم، على أساس المشاركة الكاملة والمتساوية بين الرجل والمرأة، التي هي أفضل الوسائل المؤدية إلى تحقيق الأمن الغذائي المستدام للجميع" (ص ١٠). وتحقيقا لهذه الغاية، التزمت الحكومات بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، من خلال وسائل عديدة تشمل (أ) تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة؛ (ب) تعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين في جميع السياسات والبرامج؛ (ج) ضمان الحصول المتكافئ على الموارد والخدمات الإنتاجية؛ (د) تحسين جمع ونشر واستخدام البيانات المبوبة حسب نوع الجنس في الزراعة ومصايد الأسماك والحراجة والتنمية الريفية؛ (هـ) جمع المعلومات المتعلقة بالمعارف والمهارات التقليدية للمرأة في الزراعة ومصايد الأسماك والحراجة وإدارة الموارد الطبيعية.

٤١ - ومجمل الأمر، أن المؤتمرات واجتماعات القمة التي عقدت في التسعينات وعمليات استعراضها كل خمس سنوات كان لها أهمية حاسمة في إثارة الوعي بمسألة نوع الجنس في العالم، نظرا لأثرها

التراكمي في وضع المسألة الجنسانية في محور المناقشات الدولية المتعلقة بعملية رسم السياسات فيما يتعلق بالبيئة والسكان وحقوق الإنسان والأمن الغذائي والتنمية الاجتماعية.

٥ - مسألة جعل الاقتصادات مراعية للجانب الجنساني

٤٢ - تشير دراسات عديدة أجرتها باحثات في الاقتصاد إلى أن جميع المجتمعات تقريبا تستخدم المنظور الجنساني أساسا لتقسيم العمل: المرأة مسؤولة بصفة عامة عن العمل "التجديدي (Reproductive)[٩] حفاظا على استمرار النسيج الاجتماعي وتعزيزه - في حين يعمل الرجل أساسا في العمل "الإنتاجي" الذي له أجر مقابل في السوق. ويرجع هذا النمط إلى الأسباب الاجتماعية، وليس للأسباب البيولوجية، التي تنتمي للعلاقات بين الجنسين. وبهذا المعنى فإن هذه الدراسات تصف الهوية الجنسانية للرجل والمرأة، وتشير إلى أن المرأة والرجل يتأثران على السواء بالعلاقات الجنسانية، وإن ليس بنفس الطريقة. وهي تنتقد الاقتصادات المتعارف عليها لأنها تقصر مفهوم العمالة على العمل المكافأ عليه، حيث تهمل بذلك الاختلافات الجنسانية في الحياة الاقتصادية.

٤٣ - على أن غياب المكافأة عن العمل التجديدي، كشأن أي شكل آخر من أشكال النشاط غير السوقي الذي يؤديه العامل المأجور، ليس مصدره طبيعة النشاط ذاته، وإنما مصدره السياق الاجتماعي والاقتصادي. ومن ناحية المبدأ فإن العمل التجديدي (وأعمال "الرعاية" بصفة عامة) يمكن الاستعاضة عنه بالخدمات المدفوعة التي يمكن الحصول عليها من السوق. فقد يستخدم أحد الأشخاص لأداء عمل لو سمح بذلك الدخل وأحوال السوق والميول الشخصية. والواقع أن بعض أنواع الأنشطة التجديدية، مثل التعليم أو الرعاية الصحية، قد تؤديها الدولة أو القطاع الخاص باستخدام العمل المدفوع الأجر بدرجات متفاوتة في مختلف المجتمعات.

٤٤ - وعلى كل مجتمع أن يكرس جزءا من إجمالي موارده من قوى العمل للحفاظ على استمرارية المجتمع وإنتاجيته (بينريا، ١٩٧٩) و (بيكيو، ١٩٩٢)، بصرف النظر عما إذا كان السوق هو المبدأ التنظيمي الأساسي للعمل من عدمه. وقد يكون العمل الإنتاجي غير منظور من الناحية الاقتصادية، لأن الكثير منه غير مدفوع الأجر، ولكن هذا لا يعني أنه يتم بدون تكلفة. ومن قبيل التضليل استثناء العمل التجديدي (وأعمال الرعاية) من الحسابات الاقتصادية بسبب طبيعته غير السوقية. وتتأثر المرأة بشكل أشد من التوزيع اللامتناسب للعمل غير المدفوع الأجر بين الجنسين (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٥، الصفحة ٨٨)[١٠]؛ ولكن على نحو ما تصف الدراسة في الصفحات التالية، فإن المجتمع ككل يدفع الثمن في شكل نمو اقتصادي منخفض.

---

(٩) العمل "التجديدي" يتضمن في معظمه العمل المنزلي؛ ورعاية الأطفال والمسنين والمرضى؛ والعمل المجتمعي التطوعي؛ وإنتاج الكفاف (للاستخدام الشخصي).

(١٠) يشير تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥ إلى أن الرجل يحصل على نصيب الأسد من الدخل والتقدير عن إسهامه الاقتصادي، في حين أن عمل المرأة يظل بلا أجر وبلا تقدير وبقيمة بخسة.

٤٥ - ولو كانت الأهداف هي التقاسم المنصف لتكاليف العمل الإنتاجي غير المدفوع الأجر بين المرأة والرجل، والمساواة بين الجنسين بصفة عامة، لوجب أن تكون الخطوة الأولى نظاما دقيقا وواقعيا للمحاسبة الاجتماعية. ويجب جعل العمل الإنتاجي وعمل الرعاية ظاهرا على الصعيد الاجتماعي، كما ينبغي فهم الدور الجنساني في التنمية الاقتصادية حق الفهم مما يتطلب نهجا جنسانيا في معالجة مسائل الاقتصاد، ومن أمثلته ترد هذه الدراسة الاستقصائية.

مقدمـــة

ألف - العولمـــة وقضايـــا الجنسيـــن والاتجاهـــات التـــي شهدتها سوق العمل مؤخرا

٤٦ - شكّل التحول إلى اقتصاد متكامل عالميا الاتجاه الاقتصادي الرئيسي الذي شهده العالم في السنوات الأخيرة. ففي جميع أنحاء العالم، أخذت البيئة الاقتصادية التي تتخذ المؤسسات التجارية والحكومات والأفراد فيها القرارات تشمل أكثر فأكثر بُعدا دوليا. إن قوى العولمة حقيقية وأثرها تبين في كل مكان، إن خيرا أو شرا. وكل يوم، تحول حاليا مبالغ مالية كبيرة عبر الحدود الدولية في الأسواق المالية، بقدر يفوق بكثير قيمة السلع والخدمات المتداولة على الصعيد الدولي. وبلغ تداول الأصول المالية أحجاما هائلة؛ وكما كشفت أزمة بلدان شرق آسيا، قد تؤدي انهيارات الأسواق المالية إلى اختلالات شديدة في الاقتصاد المادي، في جميع أنحاء العالم. لذلك تضع مؤسسات تجارية عديدة خططها حاليا على نطاق عالمي، فتوزع أجزاء مختلفة من عملياتها على مواقع ذات تكاليف مختلفة، وتنقل تصنيع المنتجات والمواد الأولية إلى مصادر خارجية على الصعيد الدولي. وتنحو المؤسسات القانونية وشركات المحاسبة والاستشارات الإدارية إلى جانب العديد من المؤسسات التجارية الأخرى العاملة في قطاع الخدمات، منحى دوليا بدورها من أجل تنفيذ عمليات اندماج واقتناء على المستوى الدولي في جميع أنحاء العالم ومراجعة حسابات المؤسسات التجارية المدارة عالميا وإسداء المشورة إلى تلك المؤسسات.

٤٧ - ولا تقل عن ذلك أهمية العوامل الثقافية والسياسية والاجتماعية المرتبطة بتزايد التكامل على المستوى الدولي. ففي جميع أنحاء العالم، يتم من خلال التبادل الاقتصادي والتعرض إلى الإعلانات ووسائل الإعلام والاتصالات السلكية واللاسلكية تعريف السكان بثقافة الإشباع الفوري للرغبات من خلال الاستهلاك المادي. وبالإضافة إلى ذلك، ترتبط العولمة بالتحولات السياسية الهامة التي شهدها هذا العصر، كظهور سياسة التأكيد على الهوية، والمجتمع المدني الدولي، وأشكال الحكم الجديدة، وإضفاء الطابع العالمي على حقوق الإنسان.

٤٨ - ولقد أصبح مصطلح العولمة مصطلحا جامعا يستخدم للإشارة إلى هذه الظواهر المتنوعة وإلى عمليات التحول إلى التكامل الاقتصادي العالمي. وهو مصطلح يفتقر إلى تعريف واضح. فمن حيث بعده الاقتصادي، يغطي هذا المصطلح عادة مفاهيم الانفتاح أو تخفيف القيود، والتكامل والاعتماد المتبادل، وهي

مفاهيم اقتصادية وثيقة الترابط رغم كونها متمايزة. وبذلك تستلزم العولمة تحركا في اتجاه اقتصاد عالمي يتسم بحرية التجارة، وحرية انتقال كل من الأصول المالية والعينية، وسرعة انتشار المنتجات، والتكنولوجيات، والمعلومات، وأنماط الاستهلاك. لكن حتى هذا التعريف الاقتصادي الضيق نسبيا يشير إلى العديد من العناصر المتغيرة باستمرار التي قام بتعريفها وتقييمها مختلف المراقبين بطرق متباينة.

٤٩ - وفي عصر العولمة، تغيرت بيئة السياسة الاقتصادية تغيرا جذريا كذلك. فعلى مدى الـ ٢٠ سنة الماضية، شهدت خيارات الحكومات في مجال السياسات المتصلة بالتجارة الدولية والتدفقات المالية نقلة أكيدة لصالح المزيد من الانفتاح. وكان من شأن هذه النقلة أن مهدت الطريق للتكامل على الصعيد العالمي كما شكلت استجابة للقوى التي أطلقتها العولمة.

٥٠ - لا عجب، إذن، أن يكون وقع الآثار الاقتصادية للتكامل الاقتصادي على الأفراد، سواء كعاملين أو كمستهلكين أقوى من أي وقت مضى. ففي البلدان الغنية، كما هي الحال بصورة متزايدة في البلدان الفقيرة، صارت خيارات المستهلكين في مجال الإنفاق تشمل سلعا صُنعت في بلدان أخرى. ولأن المنتجات والخدمات المتطابقة أو المتشابهة أصبحت في متناول المستهلكين في جميع أنحاء العالم، أخذت أنماط الاستهلاك وأساليب الحياة تميل إلى التقارب، كما أخذت هويات هجينة جديدة في الظهور. كذلك كانت التغيرات التي طرأت في عالم العمل بعيدة الأثر، حيث تتزايد فرص العمل في أنشطة تم تدويلها حديثا. وكما ازدهرت بعض المؤسسات التجارية ونجح العاملون فيها في ظل الفرص الجديدة التي هيأتها العولمة، أخفق العديد منها في مواجهة المنافسة الدولية، فعرضت للخطر أرزاق المستخدمين والمتعاقدين من العمال، والموردين المحليين.

٥١ - ومعظم الجدل القائم بشأن العولمة ليس نابعا من أي اختلاف حول طبيعة التغيرات الجارية بل إنه نابع من الاختلاف بشأن الأثر الاجتماعي والاقتصادي الذي تحدثه هذه التغيرات. فبينما نجد أن بعض المراقبين مقتنعون بمزية العولمة، فإن هناك آخرين يرون أن المزايا المحتملة ضئيلة إذا ما قيست بالضرر الفعلي الجسيم الذي تحدثه العولمة، وبالتالي فهم يولون أهمية أكبر للمخاطر التي تنطوي عليها العولمة. ويحاجج هؤلاء بأن ثمار التغيير الاقتصادي وتكاليفه لا توزع بالتساوي لا بين الأمم ولا في داخلها. فهم جزعون لتزايد الفقر في جميع أنحاء العالم ولارتفاع درجة التفاوت بين المناطق، وبين فئات الدخل، وبين الجنسين. وإذا كان ثمة شيء يستخلص من أزمة بلدان شرق آسيا فهو أنها عززت الموقف الحذر إزاء العولمة بعد أن اتضح أن تزايد الاندماج في الاقتصاد العالمي يزيد من إمكانية الانكشاف إزاء الصدمات الخارجية. وتشير أولى الدلائل من المنطقة إلى أن المرأة تتحمل قسطا يتجاوز الحد من تكلفة الأزمة الاقتصادية، تماما كما كان عليه الأمر خلال برامج التكيف الهيكلي التي نفذها العديد من البلدان النامية في الثمانينات.

٥٢ - وفي الماضي، جرى تقييم أثر التكامل الاقتصادي على الجنسين، بالإضافة إلى أثر هذا التكامل من حيث زيادة عبء المرأة من العمل بغير أجر، وذلك عن طريق دراسة الآثار التي يحدثها تحرير التجارة

وتوسيع نطاقها في البلدان النامية في مجال العمل بحسب نوع الجنس. ومن الثابت حاليا أن التكامل الاقتصادي ارتبط ارتباطا شديدا بزيادة تشغيل المرأة في مجال العمل غير الزراعي المدفوع الأجر في العديد من البلدان النامية منذ أواسط السبعينات. وقد حددت الخصائص الرئيسية لهذه الآثار المرتبطة بفرص العمل وعولجت في "الدراسة الاستقصائية العالمية لعام ١٩٩٤". وتتيح الدلائل التجريبية التي ظهرت بعد ذلك، رغم كونها دلائل تجريبية على الأغلب، فهم هذه الآثار المرتبطة بفرص العمل ضمن منظور أوسع. فعلى سبيل المثال، تشير الدلائل الواردة من عدة بلدان إلى أن التكامل الاقتصادي كان أيضا مسؤولا عن فقدان ملحوظ لفرص عمل المرأة. والأهم من هذا، فكما يشير إلى ذلك التحول الأخير من استعمال مصطلح "التكامل الدولي" إلى مصطلح "العولمة"، تغير منظورنا في السنوات القلائل الماضية بشكل سريع مع تغير الاقتصاد العالمي. ويسود الآن إدراك أكبر للكيفية التي أخذت بها طبيعة وتنظيم العمل نفسه وليس فقط توزيعه الإقليمي والقطاعي بحسب نوع الجنس تشهد تحولا ملحوظا في جميع أنحاء العالم.

٥٣ - وبينما بحثت "الدراسة الاستقصائية العالمية لعام ١٩٩٤" على الأغلب أثار التكامل الاقتصادي في مجال العمالة فإن الدراسة الحالية تركز على الكيفية التي أخذت العولمة تحول بها عالم العمل من منظور جنساني.

٥٤ - وهناك عبارات مثل "مرونة" سوق العمل، و "إضفاء الطابع العرضي وغير الرسمي" على العمالة، وانتشار ما يدعى بأسماء متنوعة مثل الأعمال "غير النموذجية" أو "غير المستقرة" أو "العارضة"، وهي تشكل بعضا من العبارات التي درج استعمالها لوصف الجوانب البارزة من هذه التغيرات. ونجد أن مجموعة التغيرات التي تختصر بعبارة "إضفاء طابع المرونة على العمل"، بالرغم من أنها تشكل هي وآثارها على الجنسين اتجاها عالميا إلى حد ما، فإنها اتخذت أشكالا متنوعة في مختلف البلدان بحسب مستويات التنمية فيها، وهيكلها الاجتماعي الاقتصادي والنمط الخاص الذي اتخذته في الاندماج داخل الاقتصاد العالمي. وتفاعلت هذه التغيرات مع اتجاهات طويلة العهد في هبوط معدلات الخصوبة، وزيادة إنجازات المرأة في مجال التعليم، وزيادة التحضر وتغير هياكل الأسر، من بين أمور أخرى. فعلى سبيل المثال، كشفت دراسة شاملة أن طائفة بأكملها من المتغيرات، بما في ذلك تنظيم الإنتاج وهيكله، وأنظمة سوق العمل، ونظام التدريب والتعليم في مكان العمل، والمواقف والقيم الاجتماعية المتصلة بأدوار الجنسين، قد أثرت في الاتجاهات الأخيرة في مجال مشاركة المرأة في العمل المدفوع الأجر في مختلف البلدان (روبري وفاجان، ١٩٩٥). وبالإضافة إلى ذلك، كان لنزعة إضفاء المرونة على العمل، في كل بلد على حدة، آثار متباينة كل التباين، بل مساعدة على الاستقطاب، انعكست على النساء من مختلف الأعمار، والفئات ومستويات التعليم. ويزيد ذلك من صعوبة التعميم بشأن ما للعولمة من آثار على الجنسين تنطبق على السواء فيما بين مختلف الفئات وفي داخل البلدان والمناطق.

٥٥ - غير أنه يمكن، في وسط هذا التنوع كله، تحديد بعض الأنماط المتشابهة في الطريقة التي تكيفت بها مجموعات مختلفة من البلدان مع سوء الأحوال الاقتصادية خلال أحداث متنوعة كالتنوع الذي يتجلى فيما يلي:

(أ) أزمة المديونية والتكيف الهيكلي في أمريكا اللاتينية وأفريقيا في الثمانينات؛

(ب) الانهيار السياسي والاقتصادي الذي شهدته "الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية" في أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة في التسعينات؛

(ج) التراجع الاقتصادي الذي أعقب اضطراب الأحوال المالية وأزمة أسعار الصرف في المكسيك (١٩٩٤-١٩٩٥) وفي شرق آسيا (١٩٩٧-١٩٩٩)؛

(د) تزايد البطالة الهيكلية وتناقص حجم دولة الرفاه في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من أواسط الثمانينات إلى الوقت الحاضر.

وباستثناء بعض الحالات القليلة، جاء رد فعل السياسة في معظم البلدان التي شهدت هذه الأحداث على شكل السير في اتجاه المزيد من التحرر الاقتصادي والاندماج الأوثق في الاقتصاد العالمي. وكنزعة عامة، تكثف النشاط الذي تتحكم فيه السوق وأصبحت أسواق العمل أكثر مرونة. وشملت معظم فرص العمل التي تهيأت أشكال عمل غير منتظمة، وغير مستقرة في كثير من الأحيان. وانتشرت الأنشطة غير المنظمة إلى جانب التعاقد من الباطن، والعمل على أساس عدم التفرغ، والعمل الحر، والعمل من المنزل، بينما تدهور معدل الانخراط في النقابات. وأخذت قوانين العمل القياسية جميعا تنطبق على عدد أقل من العمال، وذلك إما لكون الحكومات لم تقم بإنفاذ القوانين أو أنها ألغتها أو لأن مؤسسات الأعمال تمكنت من تجاوزها أو الدوران حولها.

باء - الدور الاقتصادي لنوع الجنس في سياق العولمة

٥٦ - لعل أبسط حجة تؤيد العولمة وأقواها مع ذلك هي أنها تتيح استخدام الموارد في المجالات التي تكون فيها أكثر إنتاجية. إلا أن ثمة أمرا ينبغي التنبيه إليه أيضا. ذلك أن الاقتصادات الوطنية يجب أن تكون قادرة على التكيف باستمرار مع الظروف المتغيرة للاقتصاد العالمي قبل أن تجني الثمار الاقتصادية المرتبطة بالعولمة. فمن جهة يتعين على البلدان أن تيسر زيادة تدفق العمالة والموارد عبر القطاعات؛ ومن جهة أخرى، يجب على هذه البلدان أن تتكفل بتكاليف التكيف التي تترتب على ذلك. فكلا الأمرين بشكل عملية تحمل في طياتها اعتبارات متعلقة بنوع الجنس.

٥٧ - ومع أن للآثار المتولدة في الرفاه النسبي للمرأة أهميتها في حد ذاتها، فإنها ليست غير جانب من الأسباب التي جعلت من البعد الجنساني لهذه العمليات أمرا ذا أهمية. وما له أهمية مماثلة هو أثر نوع الجنس على قدرة البلد في مجال التنمية الاقتصادية وبخاصة في سياق العولمة الحالي. ويمكن تفسير ذلك على ثلاثة مستويات في سياق : (أ) ما لإعادة توزيع العمل من آثار تؤدي إلى تعزيز الإنتاجية؛ (ب) كيفية مواجهة تكاليف التكيف الاقتصادي؛ (ج) الاستثمار في الموارد البشرية التي تعزز النمو الاقتصادي.

١ - إعادة تقسيم العمل

٥٨ - على نحو ما ورد بحثه في الفصل الثاني، كانت للقوى الاقتصادية المرتبطة بالعولمة آثار وثيقة الصلة بالاعتبارات الجنسانية في مجال العمل. فباستثناء بعض الحالات، زادت حصة المرأة من العمل بصورة مطردة خلال العقدين الماضيين في جميع أنحاء العالم. ونتج معظم هذه الزيادة عن انتقال عمل المرأة من قطاع الأسر المعيشية والقطاع الكفافي (الزراعة) غير المأجور إلى قطاع الاقتصاد المدفوع الأجر[١١]. والى جانب هذا الاتجاه استجدت تحولات شاملة على بنية الإنتاج والعمالة حيث تم التحول من قطاع التصنيع إلى قطاع الخدمات في البلدان المتقدمة النمو، ومن الزراعة إلى التصنيع والخدمات في البلدان النامية.

٥٩ - ومن حيث الأفضلية في التنمية الاقتصادية تتميز هذه الاتجاهات بآثار ملموسة لتعزيز النمو نظرا لأنها تنطوي على نقل العمل من الاستخدامات المنخفضة الإنتاجية إلى الاستخدامات العالية الإنتاجية. ويصح ذلك بالرغم من حقيقة أن المرأة لا تزال تعاني إلى درجة كبيرة من عدم المساواة بين الجنسين في سوق العمل على نطاق العالم. ومن المؤكد أن هناك فوارق واسعة فيما يتعلق بالنوعية والأوضاع والأجر بين عمل الأنثى وعمل الذكر. وفي كثير من المناطق تتعرض حركة المرأة الجسدية نفسها للقيود بحكم الأعراف والتقاليد الاجتماعية التي قلما يجيزها قانون ولكنها ما برحت سائدة دون أن يطولها تشريع اجتماعي تصحيحي، بيد أن ازدياد إدماج المرأة في قوة العمل بأجر ربما يشير إلى الضعف الذي لحق ببعض هذه الحواجز على الأقل. وعلى سبيل المثال فرغم أن مستوى التمييز المهني حسب نوع الجنس وهو مؤشر تقريبي لمجموع هذه الحواجز ما زال مرتفعا (انظر الفصل الثاني الفرع جيم - ٤) إلا أنه بدأ ينخفض في كثير من أنحاء العالم.

٦٠ - وعلى نحو ما سبق ذكره أعلاه، وكما ستتم مناقشته بالتفصيل في الفصل الثالث فإن العمالة المنتظمة والمتفرغة على نطاق العالم قد أفسحت المجال لنمط أكثر تنوعا ينمو نحو الأخذ بالمرونة والموسمية في العمالة من خلال العمل من خارج الهيئة والعمل بعقد والعمل غير المتفرغ والعمل من المنازل والأشكال الأخرى للعمل التي لا تحميها تشريعات العمل العادية. وفي الواقع فإن كثيرا من أوجه النمو في العمالة قد شملت واحدا أو أكثر من أشكال العمل غير المنتظم هذه في السنوات الأخيرة في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء. وكانت الزيادة في هذه الأعمال جزءا من استجابة المجتمع التجاري لأوضاع السوق المتغيرة في ظل العولمة وشملت جهودا لخفض التكاليف من ناحية وجعل الإنتاج يستجيب للتقلبات المتزايدة في الطلب من ناحية أخرى.

---

(١١) كان هناك عامل ثان هام هو ركود معدل مشاركة الرجل في العمالة.

٦١ - وخلال هذه العملية تبدو المرأة بمثابة المورد المفضل للعمل. وفي بعض المناطق كان التغيير في هيكل الناتج يعني وبسبب استمرار التمييز المهني حسب نوع الجنس، حدوث تحولات في تشكيل الطلب على العمالة من حيث نوع الجنس. واتضح ذلك بصفة خاصة من التحولات الواضحة في الناتج الوطني إلى قطاع الخدمات في معظم البلدان المتقدمة النمو (الفصل الثالث ألف - ١). وأهم من ذلك يبدو أن الطلب ظل يتزايد رغم ذلك على العاملات على نطاق العالم لإمكان تعيينهن بأجور متدنية وفي ظل أوضاع عمل أقل مرغوبية بالمقارنة مع الرجال. وبالرغم من أن بعض النساء استطعن الحصول على وظائف أفضل كان يسيطر عليها الذكور في السابق، فإن غالبية النساء لا تزال تعمل في وظائف غير منتظمة أو منخفضة الأجر ولا تتوفر أمامها سوى فرص ضئيلة للتدريب أو للترقي. ورغم أن عمل الإناث لا يزال متاحا عند الحاجة إليه في معظم البلدان ويمكن التخلص منه بزوالها، يبدو أن ممارسة المرونة في العمل كانت هي السبب في توسيع فرص المرأة في مجال العمل المأجور.

٦٢ - وقد استخدم مصطلح "تأنيث العمل" لتأكيد البعد المتعلق بنوع الجنس في أنماط العمالة المتغيرة على نطاق العالم (ستاندنغ، ١٩٨٩ و ١٩٩٨). وبالرغم من أن المصطلح ظل يُستخدم بشكل غير دقيق في بعض الأحيان فإن له معنيين محددين. فهو أولا يشير إلى الزيادة السريعة والكبيرة في حصة المرأة من العمل المأجور. ويمكن أن يحدث ذلك إما بأن تشغل المرأة وظائف كان يشغلها الرجل تقليديا أو من النمو السريع في قطاعات تشكل المرأة فيها قوة العمل الرئيسية. ويوحي الدليل الذي سترد مناقشته فيما يلي بوجود مزيج للحالتين في معظم مناطق العالم منذ أوائل الثمانينات. ثانيا يستخدم المصطلح أيضا لوصف الطابع المتغير للعمالة أي حيث تكون الأوضاع غير النظامية التي كان يعتقد في السابق أنها الصفة المميزة للعمالة "الثانوية" للمرأة[١٢] قد أصبحت منتشرة بالنسبة للجنسين.

٢ - تكاليف التكيف

٦٣ - عملية إعادة التشكيل الاقتصادي التي تهدف إلى تشجيع الإنتاج المرن والروح التنافسية في التكاليف والتكيف مع أوضاع السوق المتغيرة في الاقتصاد العالمي، ينطوي على تكاليف ملموسة ترتبط بالتكيف ذاته. إذ يرتفع معدل التبدل في العمل وبالتالي عدد العاملين في فترة الانتقال، ويصبح كثير من العمال ممن تصبح مهاراتهم عتيقة متعطلين بشكل دائم ما لم يُعد تدريبهم. ونظرا لعدم التيقن من السوق وازدياد الضغط على التكاليف تحاول الشركات خفض القوى العاملة الرئيسية لديها مع الاعتماد المتزايد على أشكال العمالة غير النظامية حتى لا تضطر إلى تقديم دعم للعمال أثناء فترات الكساد الاقتصادي. وبالتالي يفضي الاتجاه بممارسة المرونة في العمالة إلى نقل كثير من التكاليف المتعلقة بتقلبات السوق إلى كاهل العمال مما يجعلهم أكثر ضعفا في حالات الكساد ويهدد أمنهم من حيث الوظيفة والدخل. وقد جاءت

---

(١٢) ثانوية بالنسبة إلى ما يُسمى بالعمالة الأولية للعائل الذكر للأسرة.

الأخيرة في شرقي آسيا فكشفت للأسف هذه الجوانب الضعيفة في اقتصادات كانت تعد حتى وقت قريب نماذج للنجاح الاقتصادي في ظل أوضاع تتميز باندماج متزايد في الأسواق العالمية.

٦٤ - وأدت الأوضاع التي أوجدتها العولمة إلى تحولات في بيئة السياسة العامة بقدر ما زادت من الحاجة إلى الحماية الاجتماعية. ومثلما تمت مناقشته في الفصل الخامس، فقد أصبح من الصعوبة بمكان أن تحمي الدولة العمال من الآثار العكسية للاضطرابات الاقتصادية الناجمة عن التعرض لقوى السوق العالمية. وبالإضافة إلى أثر الأسواق العالمية متمثلا في انضباط النفقات العامة تبدو قدرة الدولة على تحصيل دخلها من الضرائب قد تقلصت أيضا. وفي كثير من البلدان يبدو أن هذه الاتجاهات قد حالت دون استخدام سياسات الاقتصاد الكلي الحافزة على النمو كوسيلة لتحسين فرص العمل والأجور للعمال. وفضلا عن ذلك، أجبرت الحكومات أيضا على خفض الإنفاق الاجتماعي على قطاعات الإسكان والتغذية والصحة والتعليم إما بالقيمة المطلقة أو على أساس نصيب الفرد.

٦٥ - وتتأثر المرأة عموما من هذه الاتجاهات بشكل أكثر حدة من الرجل لعدد من الأسباب. فأولا فبرغم زيادة مشاركة المرأة في العمل بأجر بالمقارنة مع الرجل فقد ظلت تفتقر للضمان فيما يتعلق بالوظيفة. وبالتالي فنظرا لضآلة فرصها في الحماية التي تكفلها التشريعات العمالية أو المساومات الجماعية تظل المرأة أكثر ضعفا من الرجل في حالات الكساد الاقتصادي. وحتى عندما تتوفر لها الحماية في نظم الضمان الاجتماعي الرسمية فهي تبدو أكثر ضعفا بالمقارنة إلى الرجل (انظر الفصل الخامس الباب ألف - ٢). ثانيا، وفي كثير من أنحاء العالم لم يحدث أي نقصان في مسؤولية المرأة الرئيسية في مجال العمل البيتي أو رعاية الأطفال مع زيادة مشاركتها في العمل بأجر. (انظر الفصل الثاني جيم). ثالثا، فنظرا لأن الأسرة هي الموفر للرعاية في نهاية المطاف ولا سيما في البلدان النامية، فإن الطلب على عمل المرأة بدون أجر داخل الأسرة يزداد أثناء فترات الإجهاد الاقتصادي. (انظر الفصل الخامس باء). وفضلا عن ازدياد العبء على عاتق المرأة فإن ذلك يعتبر ضارا بالمرأة أيضا لأنه يعزز الصورة النمطية الجامدة عن "ربة البيت". وقد يؤدي العبء غير المتناسب في حجم العمل البيتي والمركز الهامشي في سوق العمل إلى أن يعزز كل منهما الآخر بحيث يصعب معه على المرأة الفكاك من دور العائل التابع والثانوي داخل الأسرة.

٣ - القدرات البشرية

٦٦ - الكيفية التي تتيح للاقتصاد مواجهة التكاليف المرتبطة بتكيفه هي التي تحدد بدورها الكيفية التي يتم بها توزيع تلك التكاليف فيما بين الفئات المختلفة داخل المجتمع. وبالرغم من أن هذه تعتبر مسألة تتعلق بالإنصاف والرفاه الاجتماعيين أساسا، فإن لها آثارا أيضا على قدرة المجتمع على توليد الموارد البشرية وهو أهم عامل وحيد في النمو الاقتصادي الطويل الأجل في الأدبيات الأكاديمية المطروحة مؤخرا بشأن نظرية النمو "الجديدة".

٦٧ - وتفضي التكاليف المتعلقة بالتكيف إلى زيادة المشاق الاقتصادية التي تفضي بدورها إلى الحرمان. وأكثر ما يكون الضرر البشري الناجم عن الحرمان الاقتصادي، فيما يتعلق بقدرات الفرد وتوقعاته في الحياة في المستقبل، في أوساط أقل الناس استعدادا لمقاومته. ولذلك فإن نقل التكاليف المرتبطة بالتكيف إلى أكثر الفئات ضعفا في المجتمع وهم أضعف من أن يتاوموه لا يعتبر الوسيلة الفعالة لمعالجتها. وعلى سبيل المثال ربما يكون من سوء الحظ على المستوى الفردي أن يتسبب الحرمان الاقتصادي في قطع دراسة أحد الشبان ولكن عندما يتأثر تعليم زمرة كبيرة من الأطفال تأثرا سلبيا في بلد ما، تكون النتيجة هي سوء استثمار جسيم في القدرات البشرية. وربما تكون هذه التكاليف ضئيلة وبالتالي يصعب تحديدها ولا سيما في المدى القصير ولكن ذلك لا يقلل من خطورة آثارها. وبالتالي وبقدر ما يعزز الاستثمار من فرص نمو الاقتصاد فإن تقليص الاستثمار يقلل من هذه الفرص.

٦٨ - ويلي ذلك قلة من الاعتبارات العامة. فالحيلولة أولا بين الحرمان الاقتصادي وبين الإضرار بالقدرة الطويلة الأجل للعمال المشردين على الإنتاج لا يمثل مسألة تتعلق بالرفاه الاجتماعي فحسب ولكنها موضوع يرتبط بشكل وثيق بالتنمية الاقتصادية. إذ يكون للإفراط في العمل القسري أو المرض الطويل الأجل بسبب البطالة الدائمة أثر كبير على القدرات العقلية والجسدية للبشر. وبالتالي فإن تكاليف التكيف المرتبطة بإعادة تشكيل الهياكل الاقتصادية ما لم تتم معالجتها بشكل ملائم قد تتضاعف بحيث تقلل من المكاسب المتوقعة من إعادة الاندماج المتزايد في الأسواق العالمية. وربما يصبح عدم الإتصاف في التوزيع الاجتماعي لتكاليف التكيف توزيعا دون الأمثل بدوره من الناحية الاقتصادية.

٦٩ - ثانيا، كلما ازداد دخول العمليات الاجتماعية في الحساب الاقتصادي، أصبحت الفوارق بين الجنسين جزءا لا يتجزأ من أمور الاقتصاد بدلا من كونها موضوعا جانبيا يتعلق بقضايا المرأة ببساطة. وقد تمت تهيئة المرأة في جميع أنحاء العالم لكي تتحمل المسؤولية الأساسية في جميع الأنشطة الاجتماعية التي تشمل توفير الرعاية للآخرين. ونظرا لأن مثل هذه الأنشطة تفتقر عموما لأي غاية اقتصادية ولا تمليها عادة علاقات السوق فقد كانت تعتبر حتى وقت قريب خارجة عن نطاق التحليل الاقتصادي. ولكن، فعلى نحو ما تحاول أن توضحه هذه الدراسة، فإن الطريقة التي يعمل بها اقتصاد السوق تشمل مجموعة معقدة من التفاعلات تضم أنشطة غير سوقية. وثمة مسائل من قبيل من يتحمل تكاليف تربية الأطفال وكيفية تحديد قوة العمل والإبقاء عليها والكيفية التي يحافظ بها المجتمع على استمرارية أعضائه الذين خلفهم التغير الاقتصادي السريع وسوء الحظ، وهي ترتبط جميعها بأنشطة غير مأجورة (غير سوقية) قائمة على اعتبارات جنسانية وسوف تؤدي دورا حاسما في الكيفية التي يعمل بها الاقتصاد (السوقي) المأجور. وبالتالي فرغم أن الأسواق لا تميز أساسا بين الجنسين فإنها تشمل وتنقل فوارق المساواة بينهما المتأصلة في الأسرة والمجتمع عموما[١٣].

---

(١٣) يعتبر التحليل الاقتصادي للعلاقات الجنسانية أمرا حديثا للغاية. وقد ناقش الاقتصاديون في حالات منفصلة "قضايا المرأة" منذ الثلاثينات والخمسينات. بيد أن مفهوم العلاقات الجنسانية كفئة ذات شكل اجتماعي ويمكن أن تربطها صلات منتظمة بالاقتصاد أخذ في الظهور فقط في أوائل السبعينات، للاطلاع على استعراض مفصل، انظر (بينيريا) (١٩٩٥).

جيم - تنظيم للفصول

٧٠ - يهيء الفصل الأول الساحة لمناقشة الآثار المتعلقة بنوع الجنس الناجمة عن العولمة في الفصول اللاحقة. ويجري وصف للاتجاهات الاقتصادية الثلاثة التي ترتبط عادة بالبُعد الاقتصادي للعولمة وهي: (أ) تحرير وتوسيع التجارة؛ (ب) انتشار القدرة الإنتاجية على نطاق العالم من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر بواسطة الشركات المتعددة الجنسيات؛ (ج) التحرير المالي والحراك الدولي المتزايد لرأس المال.

٧١ - وفي الفصول من الثاني إلى الخامس تجرى مناقشة الأثر المترتب على العامل الجنساني (GENDER) بالنسبة للاتجاهات الموجزة في الفصل الأول تحت ثلاثة عناوين:

(أ) آثار العولمة على العمالة وتشريد العاملين (الفصل الثاني)؛

(ب) تدويل الإنتاج وإعادة تنظيم الأعمال وإضفاء المرونة على العمل (الفصلان الرابع والخامس)؛

(ج) التحولات في بيئة السياسة العامة (الفصل الخامس).

٧٢ - ويقدم الفصل الثاني، الذي يركز على البلدان النامية، لمحة مفصلة، من منظور نوع الجنس، عن الآثار المترتبة على الاتجاهات الاقتصادية المرتبطة بالعولمة في مجالي الاستخدام والتنقل. ويناقش الجزء الثاني من الفصل المذكور أهمية هذه الآثار من حيث تأثيرها على وضع المرأة النسبي داخل البيت وفي أسواق العمل حول العالم.

٧٣ - ويبدأ الفصل الثالث بمناقشة كيف أدت إعادة تنظيم الإنتاج إلى تغيير هيكل الناتج وإضفاء المرونة على العمالة على النطاق العالمي. ويركز هذا الفصل بعد ذلك على الأشكال الرئيسية، كل منها على حدة، للعمل المرن - العمل غير المتفرغ والقطاع غير المنظم وممارسة العمل من المنزل - التي تكاثرت خلال العقدين الأخيرين. وترد في نهاية الفصل لمحة عن التغيرات التي تشهدها أنماط حراك اليد العاملة الدولية وظهور العمال المهاجرين كمصدر آخر للعمالة المرنة.

٧٤ - ويركز الفصل الرابع، في تقييمه لآثار تحرير الأسواق من حيث نوع الجنس على تغيير طبيعة عمل المرأة الريفية، على تقسيم العمل حسب نوع الجنس في مجال الإنتاج وعلى آثار الخصخصة على حقوق ملكية المرأة للأرض والانتفاع بها، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي جنوب آسيا. وترد في نهاية هذا الفصل لمحة عن كيفية استجابة المرأة للمناخ الاقتصادي المتغير الناتج عن تحرير الأسواق.

٧٥ - ويشرح الفصل الخامس سبب جنوح العولمة إلى زيادة الطلب على الحماية الاجتماعية، وفي نفس الوقت إعاقة قدرة الدولة على إتاحة هذه الحماية مع ما يترتب عن ذلك من آثار متفاوتة حسب نوع

الجنس. ويورد الفصل السادس موجزا للاتجاهات التي دعتها أسواق العمل مؤخرا وجرت مناقشتها في الدراسة الاستقصائية، ويقيم تأثيرها المحتمل على العلاقات بين الجنسين. وترد في نهاية هذا الفصل بعض الاقتراحات بشأن برنامج سياسات يراعي اعتبارات الجنسين على الصعيدين الوطني والدولي.

أولا - تحرير التجارة ورؤوس الأموال والتمويل

٧٦ - يمكن تعريف العولمة على أنها الزيادة في الحركة عبر الحدود الوطنية لتشكيلة من السلع والخدمات، وكذا عوامل الإنتاج بما فيها رأس المال المادي واليد العاملة ورأس المال النقدي. وخلال المائة سنة الأخيرة، هيمنت إحدى هذه الفئات الأربع أو أكثر على الاتجاه نحو التكامل الاقتصادي العالمي.

٧٧ - وربما كان الاقتصاد العالمي، إذا قيس بحجم السلع والخدمات، أكثر تكاملا في القرن التاسع عشر مما هو عليه الآن. فبحلول عام ١٨٩٠، بلغ حجم التجارة كنسبة مئوية من الدخل القومي ما يقارب ٥ في المائة في الولايات المتحدة، و ١٢ في المائة لليابان، و ١٧ في المائة لأوروبا. وقد وصل حجم التجارة في الولايات المتحدة وأوروبا إلى ذروته قبل الحرب العالمية الأولى ثم انحدر خلال فترة ما بين الحربين. وبعدها شهدت التجارة طفرة بعد عام ١٩٥٠، رغم أن أيا من هذه المناطق الثلاث ليست أكثر انفتاحا بدرجة كبيرة باستعمال هذا المقياس عما كان عليه الحال في أواخر القرن التاسع عشر. والحقيقة أن حصة الصادرات في الإنتاج الياباني أقل الآن مما كان عليه الحال قبل الحرب العالمية الثانية.

٧٨ - وشهدت أواخر القرن التاسع عشر تدفقات كبيرة لهجرة اليد العاملة عبر الحدود. وفي الولايات المتحدة على وجه الخصوص، تضخمت اليد العاملة بفعل توافد ملايين المهاجرين الأوروبيين بنسبة ٢٤ في المائة خلال الأربعين عاما التي سبقت اندلاع الحرب العالمية الأولى (ويليامسون، ١٩٩٦).

٧٩ - وخلال فترة ما بين الحربين، جاء انخفاض تدفقات التجارة والهجرة ليعكس هبوطا في المعاملات الاقتصادية عبر الحدود الوطنية. وطرأ تحول ضخم على طبيعة العلاقات الاقتصادية العالمية بعد الحرب العالمية الثانية. فقد ارتفعت التدفقات التجارية ابتداء من الخمسينات. ومن السمات المميزة لفترة ما بعد الحرب، الطفرة التي شهدها الاستثمار الأجنبي المباشر في السبعينات. فقد شهد هذا العقد ظهور الشركات المتعددة الجنسيات التي تنتج بالخارج بالمقارنة مع الشركات التي سبقتها وكانت تقتصر على بيع منتجاتها خارج الحدود. وقد تيسر هذا التحول بفضل تخفيف القيود على رأس المال والتخفيض التدريجي للقيود المفروضة على معاملات الشركات الأجنبية في الاقتصادات النامية. ثم تزايد زخم هذا التحول بابتكار التكنولوجيات الجديدة التي انخفضت بفضلها تكاليف النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية.

٨٠ - وتختلف الفترة الحالية، التي تبدأ من الثمانينات، من حيث النوعية عن الفترة السابقة عليها فيما يخص حراك رأس المال المادي والنقدي. فبقدر ما أدى التقدم التكنولوجي الذي شهده القرن التاسع عشر إلى تيسير التجارة بفضل تحسين وسائل الإنتاج وتخفيض تكاليف النقل المادي، فإن قدرة الحواسيب ونقل

المعلومات ونظم الاتصالات السلكية واللاسلكية في الوقت المعاصر باتت تتيح النقل والتعامل بصورة شبه فورية مع المعلومات والتعليمات المالية بين مسافات متباعدة (كاستيلز، ١٩٩٣، هاملينك، ١٩٩٧). وقد كان من شأن هذه المعطيات، بالإضافة إلى تحرير القيود التي كانت معروضة على مشاركة الأجانب في الأسواق المالية الوطنية، أن أتاحت تكاثر التدفقات الدولية لرأس المال الخاص على نحو ملفت للانتباه. فعلى سبيل المثال، شكلت التدفقات الرسمية في أوائل الثمانينات معظم تدفقات رؤوس الأموال الدولية، واتخذت في أغلب الأحيان شكل منح رسمية وقروض مصرفية مقدمة إلى الحكومات. أما في الوقت الراهن فقد تقلصت إلى ما دون التدفقات الخاصة وانخفضت قيمتها المطلقة والنسبية منذ أواسط الثمانينات.

٨١ - وعلى النقيض من ذلك، ارتفعت تدفقات رؤوس الأموال الخاصة على نحو سريع ومنتظم خلال التسعينات[١٤]. وتشكل هذه التدفقات، إلى جانب تكنولوجيات المعلومات الجديدة، إحدى القوى الدافعة لإعادة التنظيم الدولي للإنتاج والتحولات في طبيعة العمالة حول العالم. وإذا كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد نقلت القدرة الإنتاجية إلى أنحاء قصية من العالم، فإن الاستثمار المالي قد يسر هذه العملية من إعادة التنظيم العالمي للنشاط الإنتاجي.

٨٢ - ومن السمات الفريدة الأخرى التي تميز الفترة الراهنة الطبيعة المقيدة لحراك القوى العاملة، وخصوصا بالمقارنة مع مطلع القرن. فبالرغم من التدفقات الواضحة للمهاجرين عبر الحدود وارتفاع نسبة النساء بالمقارنة مع الرجال في فئة المهاجرين، فإن القوى العاملة على النطاق العالمي ما برحت إلى حد كبير محصورة داخل الحدود الوطنية[١٥]. وتنتشر الهجرة أكثر بين طبقة عبر وطنية صغيرة من الفنيين والعمال في بلدان محدودة، مثل بلدان الاتحاد الأوروبي أو دول الخليج.

٨٣ - ويرد في بقية هذا الفصل وصف للاتجاهات المستجدة مؤخرا (حتى حدوث الاضطرابات المالية في الأسواق العالمية في عام ١٩٩٧) المتعلقة بما يلي: (أ) توسع التجارة الدولية؛ (ب) حراك الاستثمار الأجنبي المباشر وانتشار القدرة الإنتاجية حول العالم؛ وأخيرا، (ج) التحرير المالي وحراك رأس المال النقدي. ثم تناقش أزمة شرق آسيا وآثارها على الجنسين في الفصل الخامس.

---

(١٤) تتصف آجال استحقاق التدفقات المالية الخاصة باتساع آمادها إلى حد كبير. وأطول هذه العناصر أجلا هو الاستثمار الأجنبي المباشر، أما أقصرها أجلا فهو استثمار الحافظة (أو الاستثمار المالي) الذي يشمل الممتلكات من الأصول المالية والقروض المصرفية القصيرة الأجل.

(١٥) يناقش الفرع الأخير من الفصل الثالث تغير أنماط حراك القوى العاملة الدولية.

ألف - تحرير التجارة وتوسعها بعد الحرب العالمية الثانية

٨٤ - التدفقات التجارية الدولية، إذا ما قيست بوصفها حصة الصادرات في إجمالي الناتج المحلي، تقدم مؤشرا على اتجاهات العولمة. فمنذ الحرب العالمية الثانية، ارتفعت نسبة الناتج العالمي الكلي المتداول على نحو منتظم نوعا ما. وخلال الفترة بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٩٦، ارتفع حجم الصادرات العالمية ١٦ مرة، فيما ارتفع حجم الناتج العالمي الكلي ٦ مرات فقط. وتعتبر السلع المصنعة أكثر فئات المنتجات سرعة من حيث النمو. وعلى نحو مماثل، شهدت الصادرات في إطار هذه الفئة أيضا ارتفاعا بوتيرة أسرع من مستوى الإنتاج: أي ٣١ مرة و ٩ مرات على التوالي خلال نفس الفترة الزمنية. وخلال الوقت الحالي، يتم تصدير ما يقرب من ١٥ في المائة من الناتج العالمي، بالمقارنة مع ٧ في المائة في عام ١٩٥٠[١٦].

٨٥ - يبين الشكل أولا - ١ معدلات النمو النسبية لإنتاج السلع بصفة عامة والسلع المصنعة وتصديرها منذ عام ١٩٥٠[١٧]. والمؤشر المباشر المعبر عن النمو في الصادرات هو مستوى الواردات الذي أمكن تحقيقه بفضل عائدات التصدير. فتبعا للارتفاع الحاصل في عائد الصادرات، ارتفعت أيضا نفقات السلع والخدمات المستوردة في جميع البلدان تقريبا (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ١٩٩٤ أ).

٨٦ - واحتفظت البلدان النامية نوعا ما بوضعيتها العامة في السوق العالمية. وظلت حصتها من الصادرات العالمية مستقرة إلى حد ما، فبلغت ٢٢,٦ في المائة في عام ١٩٩٢، بالمقارنة مع ٢٣,٤ في المائة في عام ١٩٧٥.

٨٧ - وأحرز أداء البلدان النامية قدرا كبيرا من النجاح في بعض فئات المنتجات ولكنه بقي ضعيفا في فئات أخرى. وكان أوفر النجاحات في مجال المصنوعات التحويلية. ويبين الجدول أولا - ١ أن البلدان النامية قد رفعت بدرجة كبيرة حصتها من الصادرات العالمية من هذه السلع المصنعة، وذلك من نسبة ٦,٣ في المائة من مجموع هذه المنتجات في عام ١٩٧٥ إلى ١٨,٢ في المائة في عام ١٩٩٢. وشكلت المنتجات الالكترونية والملابس أهم المنتجات وأسرعها نموا ضمن الصادرات من المصنوعات التحويلية في البلدان النامية. إذ شكلت ما نسبته ١٠ في المائة و ٦ في المائة على التوالي من مجموع صادرات البلدان النامية في الفترة ١٩٩٠-١٩٩١.

---

(١٦) الفاينانشال تايمز، ١٨ أيار/ مايو ١٩٩٨.

(١٧) نظرا للثغرات الموجودة في هذه البيانات، فإن الشكل لا يكشف عن النمو السريع للتجارة في الخدمات (بما في ذلك النقل والسياحة، ولا سيما التجارة في الخدمات المالية). وتمثل التجارة في الخدمات ما يقارب ٢٠ في المائة من مجموع التجارة (وهي نفس حصة التجارة في السلع الأساسية تقريبا) وتعد الآن العنصر الأسرع نموا في التجارة العالمية (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ١٩٩٤).

الشكل الأول - ١ **معدلات نمو الناتج والصادرات من السلع الأساسية في العالم، ١٩٥٠-١٩٩٦**
(اتجاه خطي عمودي حسب السنوات ممثلا بالنسبة المئوية)

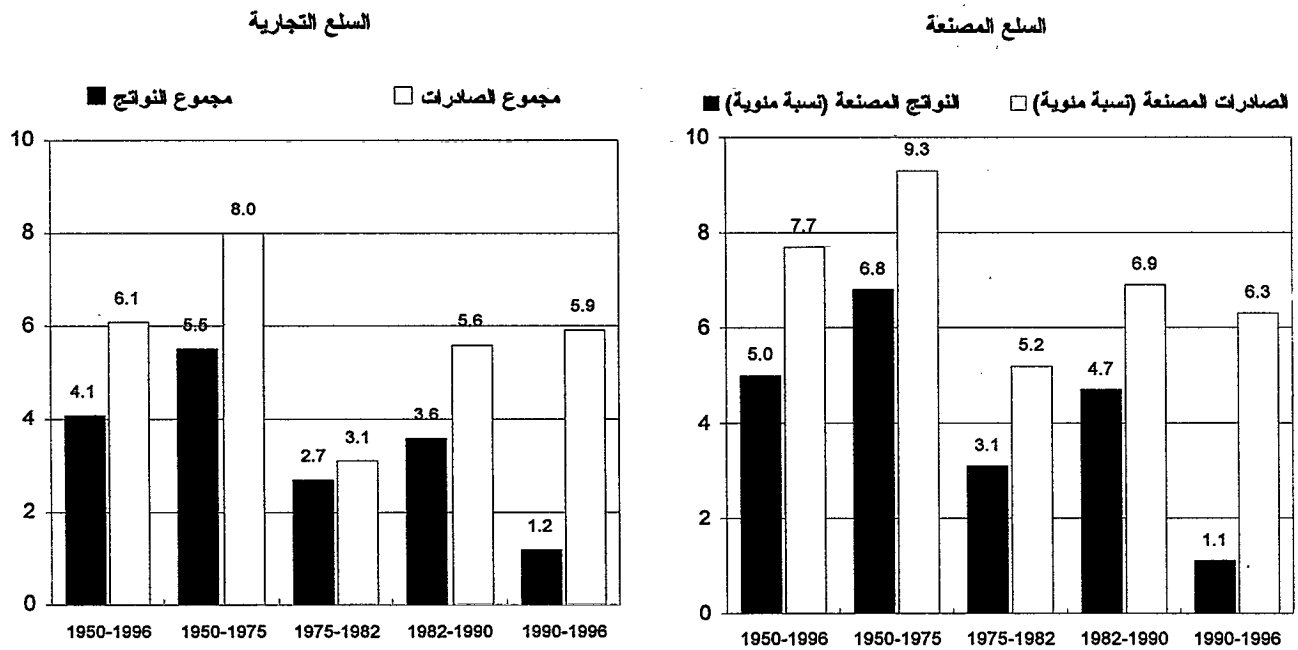

المصدر: الفاينانشل تايمز، ١٨ أيار/مايو ١٩٩٨.

الجدول أولا - ١ هيكل الصادرات العالمية حسب الفئات الرئيسية للمنتجات

هيكل التجارة	الحصة حسب المنطقة (بالنسب المئوية)						الحصة حسب فئات المنتجات[ج] (بالنسب المئوية)			
	المجموع			المنتجات الأولية[أ]		المصنوعات[ب]	المنتجات الأولية[أ]		المصنوعات[ب]	
البلد	١٩٧٥	١٩٩٢	١٩٩٥[د]	١٩٧٥	١٩٩٢	١٩٧٥	١٩٧٥	١٩٩٢	١٩٧٥	١٩٩٢
العالم	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي	٥٥,٨	٧٢,٤		٤٢,٠	٥٥,٤	٨٤,٤	٢٥,٤	١٨,٦	٧٣,٠	٧٨,٨
بلدان أوروبا الشرقية	٩,٠	٢,٦		٨,٢	٥,١	٨,٨	٣٧,١	٤٨,٥	٥٦,٥	٤٥,٧
بلدان آسيا الاشتراكية	٠,٨	٢,٤		١,٢	٢,١	٠,٦	٥٧,٧	٢١,٥	٤١,٠	٧٨,٠
البلدان النامية	٢٣,٤	٢٢,٥	٢٧,٧	٤٨,٦	٣٧,٣	٦,٣	٨٤,٢	٣٩,٩	١٥,٥	٥٩,٠
• أمريكا	٥,٥	٣,٧	٤,٤	١١,٨	٩,٦	١,٣	٨٦,٣	٥٣,٣	١٢,٣	٣٥,٨
• أفريقيا	٣,٩	١,٩	١,٥	٩,١	٦,٦	٠,٣	٩٤,٧	٨٣,٧	٥,١	١٥,٨
• غرب آسيا	٨,٦	٣,٢	٢١,٤	٢٠,٥	١٠,٥	٠,٥	٩٦,٦	٨,٥	٣,٤	٨٠,٥
• بلدان آسيوية أخرى	٥,٢	١٣,٤		٦,٩	١٠,١	٤,١	٥٣,٨	١٨,٢	٤٥,٥	٨٠,٥
أقل البلدان نموا	٠,٧	٠,٣		١,٥	٠,٨	٠,١	٨٩,٧	٦٩,١	٩,٨	٢٩,٥

المصدر: أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) استنادا إلى بيانات متاحة من الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة.

(أ) التصنيف الموحدة للتجارة الدولية من صفر إلى ٤ زائد ٦٨.

(ب) التصنيف الموحدة للتجارة الدولية من ٥ إلى ٨ ناقص ٦٨.

(ج) النسب المبينة لا تبلغ ١٠٠ في المائة نظرا لاستبعاد الصادرات غير المخصصة (التصنيف الموحد للتجارة الدولية ٩).

(د) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (١٩٩٨ أ).

٨٨ - غير أن الصورة العامة، حسبما يبين الجدول أولا - ١، تخفي تباينا واسعا في أداء البلدان النامية في مجال الصادرات من حيث فئات المنتجات والتجمعات الإقليمية والقطرية. إذ أن عددا قليلا مختارا من هذه البلدان هي التي أحرزت أكبر حظ من النجاح في أسواق التصدير، وبصفة خاصة في المصنوعات التحويلية. وقد حصلت هذه المجموعة من البلدان، ولا سيما بلدان شرق آسيا، على قدر كبير من العائدات وحققت معدلات نمو اقتصادي عالية أتاحت لها الارتقاء إلى مصاف مجموعة البلدان ذات الدخل المتوسط أو المرتفع. وعلى النقيض من ذلك، كانت تجربة البلدان النامية المصدرة للسلع الأولية غير موفقة في أسواق السلع الأساسية العالمية. فقد تدهورت القوة الشرائية لصادراتها، وحسبما يبين الجدول أولا - ١، انخفضت حصتها من صادرات المنتجات الأولية في العالم من ٤٨,٦ إلى ٣٧,٣ في المائة. وتضاءلت حصة أقل البلدان نموا من الصادرات العالمية بأكثر من النصف، أي من ٠,٧ إلى ٠,٣ في المائة بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٩٢ (الأونكتاد، ١٩٩٥)، ويعكس ذلك بصفة أساسية ضعف الأداء التجاري في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وفي نفس الفترة، انخفضت حصة السلع الأولية من مجموع الصادرات في البلدان الأفريقية ككل على نحو معتدل من ٩٤,٧ إلى ٨٣,٧ في المائة.

باء - حراك رأس المال المادي والاستثمار الأجنبي المباشر

٨٩ - من المؤشرات الهامة الأخرى الدالة على الاتجاه الذي تسير فيه العولمة، توسيع العمليات المتعلقة بالتنظيم والإنتاج والتسويق في الشركات التجارية عبر الحدود الوطنية، وذلك من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر. ولقد أفادت الشركات المتعددة الجنسيات، وهي أصلا شركات ذات نشاط عبر وطني، في سعيها لزيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر من عاملين اثنين: (أ) الابتكارات في مجالي النقل والاتصال؛ و (ب) تخفيف القواعد والقيود المفروضة على حركة رأس المال المادي والنقدي. وبحلول عام ١٩٩٠، بلغت حصة الشركات العاملة في بلدان غير بلدانها الأصلية ١٦ في المائة من مجموع الناتج العالمي. أي بزيادة قدرها ٤٠ في المائة بالمقارنة مع عام ١٩٧٧ (ليبسي ١٩٩٨). ويمثل القطاع التحويلي وحده أهم مكونات الإنتاج الدولي.

٩٠ - ورغم وجود الاستثمار الأجنبي المباشر منذ وقت ليس بالقصير، فإن أهميته بالنسبة للبلدان النامية لم تزدد إلا منذ الثمانينات. فخلال الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٢، ارتفعت نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تكوين رأس المال الإجمالي الثابت من ٢ في المائة إلى ٧ في المائة (الأونكتاد، ١٩٩٦). وهي تبلغ حاليا أكثر من ضعف قيمة استثمار الحافظة، إذ يوفر إجمالا ٤٠ في المائة من مجموع التمويل الخارجي المتاح للبلدان النامية (الدائرة الاستشارية لشؤون الاستثمارات الخارجية، ١٩٩٨ ب).

٩١ - ومن المؤشرات الدالة على النمو النسبي لحراك رأس المال الحقيقي، من عام ١٩٨٣ إلى عام ١٩٨٩، أن الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفع بمقدار ٣٠ في المائة على النطاق العالمي، مقابل ١٠ في المائة فيما يخص الصادرات. وتم ما يقارب ٨٠ في المائة من التدفقات خلال هذه الفترة فيما بين الاقتصادات المتقدمة النمو (زيسمان، ١٩٩٦). غير أن التدفقات الاستثمارية الأجنبية كان لها أثر أكبر نسبيا على

اقتصادات البلدان النامية بالنظر إلى حجمها الأصغر بكثير. وبالإضافة إلى ذلك، ارتفع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات النامية ارتفاعا مثيرا منذ أوائل الثمانينات. ويوضح الجدول أولا - ٢ حجم عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر على النطاق العالمي ونموها السريع في الستعينات.

الجدول ١-٢ - حجم عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل نموه: رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر وحصته في الناتج المحلي الإجمالي

(النسبة المئوية)

المنطقة/الاقتصاد	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٦
البلدان المتقدمة النمو					
الداخل	٣,٨	٤,٩	٦,٦	٩,١	٧,٦
الخارج	٥,٢	٥,٩	٧,٨	١١,٥	١٠,١
مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر	**٩,٠**	**١٠,٨**	**١٤,٤**	**٢٠,٦**	**١٧,٧**
البلدان النامية					
الداخل	٤,٣	٨,٢	٨,٥	١٥,٤	١٥,٦
الخارج	٠,٦	١,٢	١,٨	٤,٥	٤,٩
مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر	**٤,٩**	**٩,٤**	**١٠,٣**	**١٩,٩**	**٢٠,٥**
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى					
الداخل	٤,٠	٧,٨	١٣,٥	١٦,٨	٢١,٨
الخارج	٠,١	٣,٣	٦,٦	٧,٢	٨,٢
مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر	**٤,١**	**١١,١**	**٢٠,١**	**٢٤,٠**	**٣٠,٠**
أنغولا	١,٧	١١,١	١٣,٢	٣٣,٦	٥٩,٨
بوتسوانا	١٥,٥	٣٥,١	٢١,٧	١٦,٥	٢٢,٨
غانا	١,٥	٤,٣	٥,١	١٥,٨	١٥,٣
كينيا	٤,٨	٧,١	٧,٣	٧,٧	٧,٧
موريشيوس	١,٨	٣,٥	٦,٤	٦,٣	٦,٦
نيجيريا	٢,٦	٥,٥	٢٤,٩	٢٢,٧	٣٩,٩
زمبابوي	-	٠,٥	٠,٩	١,١	٧,٧

المنطقة/الاقتصاد	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٦
أمريكا الجنوبية					
الداخل	٥,٨	٨,٩	٨,٦	١٤,٣	١٣,٨
الخارج	٠,٢	٠,٥	٠,٦	١,٢	١,٢
مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر	**٦,٠**	**٩,٤**	**٩,٢**	**١٥,٥**	**١٥,٠**
البرازيل	٦,٩	١١,٣	٨,٥	١٧,٨	١٤,٢
شيلي	٣,٢	١٤,١	٣٣,١	٢٣,١	٢٧,٣
منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى					
الداخل	٧,٧	١٤,٥	١٨,٤	٣٣,١	٢٩,٧
الخارج	٠,٨	٢,١	٢,٥	٣,٣	٢,٥
مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر	**٨,٥**	**١٦,٦**	**٢٠,٩**	**٣٦,٤**	**٣٢,٢**
كوستاريكا	١٣,٩	٢٤,٤	٢٥,٣	٣٠,٢	٣٥,٥
الجمهورية الدومينيكية	٣,٦	٥,٢	٨,١	١١,٨	١٧,٣
هايتي	٥,٧	٥,٦	٥,٦	٥,٧	٥,٠
جامايكا	١٨,٧	٢٢,٧	١٦,٢	٣١,٣	٣٥,٤
المكسيك	٤,٢	١٠,٢	١٣,٢	٢٥,٦	٢٢,٣
جنوب وشرق وجنوب شرقي آسيا					
الداخل	٣,٨	٦,٦	٨,٨	١٥,١	١٥,٨
الخارج	١,٣	١,٤	٢,٧	٧,٠	٨,١
مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر	**٥,١**	**٨,٠**	**١١,٥**	**٢٢,١**	**٢٣,٩**
بنغلاديش	٠,٤	٠,٧	٠,٧	٠,٦	٠,٧
إقليم هونغ كونغ الخاص التابع للصين[أ]	٦,٣	١٠,٥	١٧,٩	٢٢,٧	١٥,٧
الهند	٠,٧	٠,٥	٠,٥	١,٩	٢,٦
جمهورية كوريا	١,٨	١,٩	٢,٣	٢,٣	٢,٦

المنطقة/الاقتصاد	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٦
سنغافورة	٥٢,٩	٧٣,٦	٧٦,٣	٦٧,٤	٧٢,٤
مقاطعة تايوان الصينية	٥,٨	٤,٧	٦,١	٧,٣	٧,٣
فييت نام	-	٠,٢	٣,٣	٣١,٩	٤٠,٢
وسط وشرق أوروبا					
الداخل	-	-	٠,١	٤,٩	٥,٩
الخارج	-	-	-	٠,٣	٠,٤
مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر	-	-	٠,١	٥,٢	٦,٣
هنغاريا	-	-	٢,٠	٣١,٥	٣٣,٢
أقل البلدان نموا					
الداخل	١,٨	٣,٤	٣,٩	٥,٢	٦,١
الخارج	٠,١	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٣
مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر	١,٩	٣,٨	٤,٣	٥,٦	٦,٤

المصدر: الأونكتاد؛ ١٩٩٦؛ أرقام عام ١٩٩٥، الأونكتاد؛ ١٩٩٧.

(أ) منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة.

٩٢ - يقدم الجدول بيانات بشأن الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه نسبة من حجم الاقتصاد ذي الصلة (المعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي) للفترة ١٩٨٠-١٩٩٦. ويشير بند الرصيد "الداخل" إلى القيمة التراكمية لجميع التدفقات الاستثمارية الداخلة في هذا البلد، ومن ثم إجمالي الرصيد الرأسمالي الذي تملكه الأعمال التجارية في ذلك البلد. ويشير بند الرصيد "الخارج" إلى الاستثمارات التي يوظفها رعايا ذلك البلد أو تلك المنطقة في الخارج. والبيانات مقدمة بصورة إجمالية بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو، وبالمجموع بالنسبة للبلدان النامية والمجموعة الفرعية ذات الدخل المنخفض في أقل البلدان نموا. وهناك أيضا بيانات قطرية مختارة بالنسبة لبعض المناطق النامية[١٨].

(١٨) يقدم الجدول ١-٢ أيضا بيانات عن مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر، معرفة على أنها حاصل الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل والخارج كحصة في الناتج المحلي الإجمالي، مما يشكل قياسا لحركة رأس المال الحقيقي. وهذا المؤشر مهم لأنه يبين قدرة الشركات على الانتقال إلى بلدان أخرى استجابة للتغيرات في التكاليف المحلية أو لأي ظروف محلية أخرى تؤثر على الربحية.

٩٣ - وتشير البيانات الواردة في الجدول ١-٢ إلى أن حركة رأس المال المادي قد ازدادت إلى حد كبير خلال فترة السنوات الست عشرة ١٩٨٠-١٩٩٦، مما يبين أن الشركات عبر الوطنية لديها الآن مجال أوسع من الخيارات لدى تحديد الموقع الذي تقيم عليه مرافق إنتاجها. وعلى عكس ذلك، فإن القيود المفروضة على انتقال العمالة لم تخف إلا قليلا، إن لم تكن قد ازدادت خلال الفترة ذاتها. وكان لهذا الاختلاف في عملية الانتقال أثر كبير على القوى الداخلة في المساومة للأعمال التجارية والعمال، على التوالي، فيما يتعلق فيما بينها ومع الحكومات[١٩].

٩٤ - وكما يكشف الجدول جزئيا، تتضح السمات التالية فيما يتعلق بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

(أ) وتعد البلدان المتقدمة النمو، إجمالا، مصدرة صافية للاستثمار الأجنبي المباشر، في حين أن البلدان النامية مستوردة صافية له. غير أن حجم هذا النوع من الاستثمار داخل العالم المتقدم النمو ضخم كما أن بعض البلدان المتقدمة النمو متلقية صافية للاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق واسع (مثل هولندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية). غير أنها كمجموعة، موردة صافية لرأس المال؛

(ب) أن معدل التدفقات الحالية للاستثمار الأجنبي المباشر ازدادت بسرعة خلال تلك الفترة، كما يتضح من الزيادة الملحوظة التي حدثت في الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٧ (انظر الشكل ١-٢). فقد ارتفع إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية بمعدل يزيد عما هو عليه في الاقتصادات المتقدمة النمو خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٧. وفي حين أن حصة هذا النوع من الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي تضاعفت تقريبا في الاقتصادات المتقدمة النمو خلال تلك الفترة، فقد حققت مناطق مثل آسيا ومنطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى زيادة بمعدل ستة أضعاف تقريبا؛

(ج) أن هناك اختلافا فيما بين فرادى البلدان في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تتلقاها. وتخفي المستويات المتوسطة للدخول على المستوى الإقليمي توزيعا واسع النطاق وعلى سبيل المثال ففي أفريقيا جنوبي الصحراء ترتبط معظم تدفقات الدخول بمشاريع المعادن في عدد صغير من البلدان (وهي أنغولا وبوتسوانا وغانا ونيجيريا) وباستثناء جنوب أفريقيا وعدد قليل من البلدان أو المناطق مثل كينيا، تتلقى بقية البلدان تدفقات ضئيلة للغاية من الاستثمار الأجنبي المباشر، هذا إذا كانت تتلقى منها شيئا على الإطلاق. أما في آسيا ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة للصين وفي سنغافورة، فتوجد مستويات مرتفعة للغاية من الاستثمار الأجنبي المباشر بينما توجد مجموعة متنوعة من البلدان أو المناطق الأخرى مثل بنغلاديش والهند وجمهورية كوريا لا تتلقى سوى مستويات شديدة الانخفاض. على أن هنغاريا وفييت نام تتميزان بأنهما من أكبر المتلقين للاستثمار الأجنبي المباشر سواء فيما بين الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية أو في منطقة كل منهما؛

---

(١٩) ترد مناقشة في الفصل الخامس للآثار الأوسع نطاقا الناجمة عن هذه المواءمة لقوة المساومة على الجنسين في أسواق العمل.

(د) وعادة ما تنجم آثار "تحيزية" عن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى البلدان النامية. فتدفقات رؤوس الأموال تتجه في أغلب الأحيان إلى جهات محظوظة وتتجاهل تماما عددا كبيرا من البلدان. ففي عام ١٩٩٧ اجتذبت ١٠ بلدان نحو ٧٥ في المائة من جميع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية. ومن بين البلدان المحظوظة حاليا تعد الصين حتى الآن أكبر مستفيد من التدفقات الداخلة إليها بالأرقام المطلقة وحتى بالنسبة إلى الدخل القومي (معهد التنمية الخارجية، ١٩٩٧)[٢٠]. وعند الطرف الآخر توجد أفقر البلدان في الموارد وأدناها في الدخل وهي تتلقى أقل حجم من الاستثمار الأجنبي المباشر سواء بالأرقام المطلقة أو بالنسبة إلى ناتجها المحلي الإجمالي؛

(هـ) وقد درجت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (٦٠-٧٠ في المائة) على أن توظف في الصناعات الكثيفة الاستخدام للعمالة (المنسوجات والملبوسات والصناعات الهندسية والالكترونيات) التي تتسم القوى العاملة فيها بهيمنة النساء. ولكن، ثمة تحول طرأ مؤخرا ولا سيما في بعض البلدان الآسيوية لصالح العمليات الأعلى مهارة والأكثف استخداما لرؤوس الأموال (الدائرة الاستشارية لشؤون الاستثمار الأجنبي، ١٩٩٨؛ كاسوغو وكزاناتوس، ١٩٩٨؛ باريسوتو، ١٩٩٣).

٩٥ - ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر في أغلب الأحيان، إن لم يكن في جميع الأحيان، بمثابة العامل الحفاز بالنسبة لتدفقات التمويل الرأسمالية. ويمكن أن يفضي التزام مستثمر أجنبي بتقديم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عقد قروض مصرفية لدعم المزيد من الاستثمار والمزيد من الائتمانات المتصلة بالتجارة لأغراض تمويل الصادرات (الأونكتاد، ١٩٩٦). ولأن رأس المال الأجنبي المباشر، بحكم طبيعته ذاتها، ينطوي على التزام طويل الأجل، فإن وجوده يمكن أن يعزز الاستقرار ويبث روح الثقة في الاقتصاد المعني لدى المستثمرين المحتملين.

جيم - التحرير المالي واستثمار الحافظة

٩٦ - من أهم الطرق التي تختلف فيها الاتجاهات الحالية نحو العولمة عن الاتجاهات السابقة عليها، النمو السريع في التدفقات المالية. وما برحت عمليات التحرير الأخيرة للقيود المفروضة على مشاركة غير الرعايا الوطنيين في الأسواق المالية المحلية عاملا مهما في توسع التدفقات المالية الدولية. وفي عام ١٩٨٣ لم يكن ثمة استثمار صاف للحوافظ يعتد به في البلدان النامية. ولكن بحلول عام ١٩٩٣ ارتفعت كميته إلى ٥٠ بليون دولار سنويا ثم إلى ١٥٠ بليون دولار في عام ١٩٩٥. بل إن التدفقات الإجمالية إلى البلدان النامية والمناطق الأخرى زادت بصورة مثيرة إذ ارتفعت بنسبة ٢٠٠ ١ في المائة من منتصف الثمانينات إلى عام ١٩٩٤ (يشنغرين وموسى، ١٩٩٨).

---

(٢٠) بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الصين ٦,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ وربما نشأت نسبة تبلغ ٥٠ في المائة من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الصين في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة. ولا يعد قدر كبير من هذا الاستثمار أجنبيا بحق ولكنه يأتي من الصين ويعود إليها عن طريق منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة لكي يفيد من الترتيبات الخاصة الممنوحة لرأس المال الأجنبي المباشر. انظر الأونكتاد، ١٩٩٧، ص ٥١.

الشكل الأول - ٢ **صافي تدفقات الموارد إلى البلدان النامية حسب النوعية، ١٩٩٠ و ١٩٩٧**



	صافي تدفقات المعونة	الاستثمار الأجنبي المباشر	تدفقات استثمار الحافظة	قروض خاصة
سنة ١٩٩٠ ■	(أ) 65 037	23 687	3 249	14 964
سنة ١٩٩٧ □	53 713	160 579	68 822	56 484

المصدر: البنك الدولي ١٩٩٦ ب.

(أ) ١٩٩٢.

٩٧ - وفي الماضي كانت المعاملات المالية الدولية قد درجت بصورة تكاد تكون مستمرة على أن ترتبط بالتدفقات التجارية على شكل ائتمانات تجارية ووثائق تأمين وحوالات مدفوعة ولكن لم يعد الأمر كذلك حيث باتت القروض والسندات والأموال المالية والعملات والعقود الآجلة وغيرها من صكوك التمويل المشتقة يتم تداولها على المستوى الدولي وأصبحت إلى حد كبير للغاية مستقلة تماما عن التجارة في السلع. كما أن بعض أشكال المعاملات المالية، وخاصة الاستثمار الأجنبي، باتت تخلق غيرها مثل مدفوعات الأرباح وقروض الاستثمار التكميلية التي تتم بشكل حلزوني ذاتي الحركة في المعاملات المالية (الأونكتاد، ١٩٩٦ و ١٩٩٧). وفضلا عن ذلك فإن جزءا متزايدا من التدفقات القصيرة الأجل يدفعه هدف توليد عائدات من المضاربة في أسواق العملات والأسواق المالية بحيث اكتسب تسمية "النقد النشط" (جريفيث - جونز وستولنغز، ١٩٩٥).

٩٨ - ومنذ منتصف الثمانينات، ما برح في ازدياد سريع بصورة خاصة نمو المعاملات المالية الدولية. وقد برزت في هذا المجال ثلاثة تيارات رئيسية:

(أ) حتى فترة مبكرة من الثمانينات، شكلت التدفقات الرسمية بالنسبة لمجموع تدفقات رأس المال الدولي، وكانت في معظمها على شكل معونات رسمية ممنوحة وقروض مصرفية مقدمة إلى الحكومات. ثم جاءت أزمة الديون في الجزء الأول من ذلك العقد فتعلقت بصورة تكاد تكون تامة بالديون السيادية أي بالأموال التي تقترضها الحكومات. ولكن التدفقات الرسمية باتت قيمتها أقل من التدفقات الخاصة. إلا أن أفريقيا هي المنطقة الوحيدة التي لا تزال التدفقات المالية الرسمية الداخلة إليها أكبر من التدفقات الخاصة وإن كانت المبالغ في حال من التناقص بالأسعار الحقيقية إذ هبطت بمقدار الربع في عام ١٩٩٧ مقارنة بأرقام ١٩٩٠[٢١]؛

(ب) ومثلما كان عليه الحال في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، كانت التدفقات المالية بدورها شديدة التركيز وغير متكافئة حيث كان الاتجاه فيها نحو التمويل انطلاقا من حيث "الأفضل". فما يزيد على ثلاثة الأرباع من استثمارات الحافظة ذهبت إلى ١٠ بلدان فقط وهي التي كانت تسمى في الغالب باسم "الأسواق الناشئة"؛

(ج) وفيما يظل الاستثمار الأجنبي المباشر أكبر مصدر للتدفقات المالية الخاصة، فقد زادت التدفقات القصيرة الأجل بوتيرة أسرع. فبين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٥، زادت بصورة مثيرة حركة تدفقات أسهم الحافظة في "الجنوب" من ٣,٢ بليون دولار إلى ٤٥,٧ بليون دولار فيما كان عدد من الاقتصادات النامية يفتح أسواق الأوراق المالية ويقوم بتحرير نظمه المالية.

---

(٢١) الفاينانشيال تايمز، ١٥/١٦ آب/أغسطس ١٩٩٨.

الشكل الأول - ٣ **التوزيع الإقليمي لصافي التدفقات الطويلة الأجل من الموارد، ١٩٩٧**

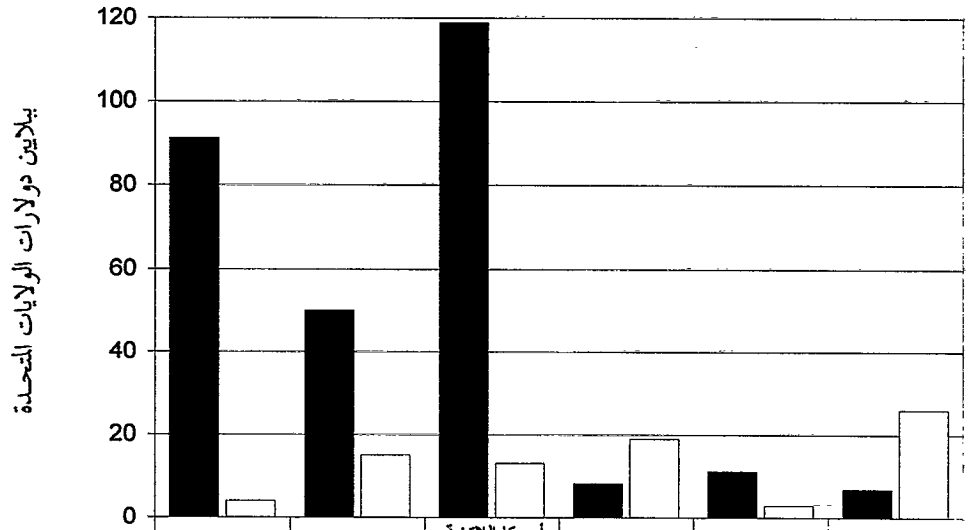

	شرق آسيا والمحيط الهادئ	أوروبا ووسط آسيا	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	جنوب آسيا	أفريقيا جنوب الصحراء
■ صافي التدفقات الرسمالية الخاصة	91.2	49.9	118.9	8.1	11.1	6.7
□ صافي التدفقات من المعونة	4.0	15.0	13.0	19.0	3.0	26.0

المصدر: البنك الدولي ١٩٩٩ أ.

٩٩ - وكما سبقت مناقشته في الفصل الخامس، يمكن أن تتسم استثمارات الحافظة القصيرة الأجل بقدر كبير جدا من التذبذب. وعلى نحو ما أوضحت بجلاء بالغ الأزمة التي حدثت مؤخرا في شرقي آسيا، فإن احتمالات سلوك "القطيع" الكامنة في جوهر الأسواق المالية يمكن أن تفضي إلى تغيرات حادة في المشاعر السائدة بالسوق بل وتحفز على حدوث تراجعات مفاجئة ومباغتة في مسار التدفقات الخاصة من رؤوس الأموال(٢٢).

١٠٠ - وفي الفصول التالية ستناقش، من ناحية نوع الجنس، آثار هذه العمليات الثلاث المصاحبة للعولمة (توسع التجارة، تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي، والتحرير المالي) من حيث (أ) آثار العمالة والتشريد (الفصل الثاني)؛ (ب) إعادة تنظيم الإنتاج وتحويل العمل (الفصلان الثالث والرابع)؛ (ج) تحول السياسة العامة في مجال البيئة (الفصل الخامس).

ثانيا - آثار العولمة على العمالة وتشريد العاملين

١٠١ - كما يوضح الشكل الثاني - ١ فإن زيادة مشاركة النساء في العمالة المأجورة أصبحت، حقيقة عالمية(٢٣)، ولم يقتصر الأمر على أنه زاد فيما يكاد يكون جميع مناطق العالم، بل أنه تصدر النمو الشامل في العمالة في السنوات الأخيرة. وفي واقع الأمر، ومع استثناء أفريقيا وحدها، فقد زادت عمالة المرأة بوتيرة أسرع بكثير من عمالة الرجل منذ عام ١٩٨٠ (منظمة العمل الدولية، ١٩٩٨). ومع الركود (وربما التناقص الطفيف) في معدل مشاركة الذكور في القوى العاملة فإن الفروقات بين معدلي مشاركة الذكور والإناث في القوة العاملة تقلصت إلى حد كبير في مناطق شتى.

١٠٢ - وفيما بين بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فقد كانت سبل دخول المرأة في سلك القوة العاملة أكثر وضوحا في بلدان مثل هولندا واسبانيا بعد أن كانت مشاركة المرأة في القوة العاملة أقل نشاطا في أوائل الثمانينات. وفي كندا والولايات المتحدة الأمريكية والبلدان الاسكندنافية، تشكل المرأة حوالي نصف القوة العاملة، وبلغت معدلات نشاطها ما يزيد على ٧٠ في المائة في الفئات العمرية الأساسية. أما في البلدان النامية فمعدل مشاركة المرأة في القوة العاملة آخذ بدوره في الارتفاع حتى أصبح يتجاوز حاليا ٦٠ في المائة. ولكن في معظم بلدان الشرق الأوسط، تظل معدلات مشاركة المرأة في النشاط

---

(٢٢) في عام ١٩٩٧، بلغ صافي تدفقات الأموال الخاصة الخارجة من منطقة آسيا ككل ما يقارب ٢٠ بليون دولار في مقابل صافي التدفقات الداخلة التي بلغت ما يقارب ٧٠ بليون دولار في عام ١٩٩٥ و ٨٠ بليون دولار في عام ١٩٩٦ (Development Research Insights، ١٩٩٨).

(٢٣) المعدل الشامل للنشاط الاقتصادي للمرأة، في المجموعة العمرية ٢٠-٢٤ سنة بات يقترب من ٧٠ في المائة متجاوزا بذلك ما شهده عام ١٩٥٠ من نسبة لا تزيد كثيرا عن ٥٠ في المائة (منظمة العمل الدولية ١٩٩٦ أ).

الشكل الثاني - ١ **معدلات نشاط المرأة للمجموعة العمرية ٢٠-٥٤ سنة، ١٩٥٠-٢٠١٠**

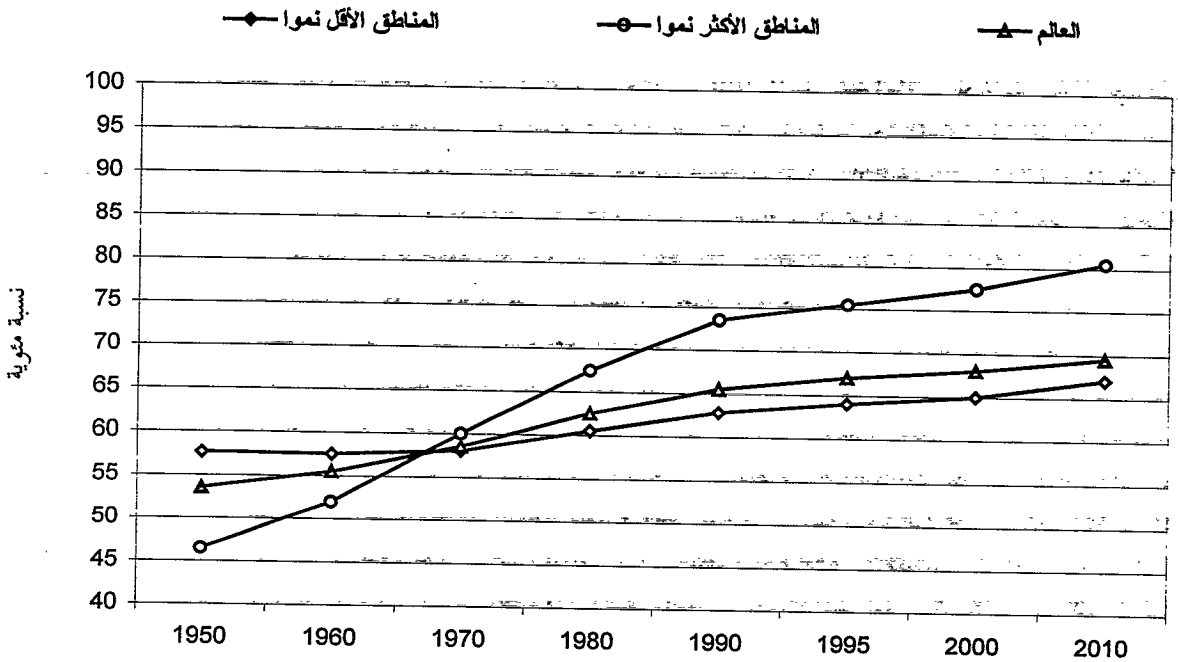

المصدر: منظمة العمل الدولية، ١٩٩٦ أ، مكتب التقديرات الإحصائية.

الاقتصادي منخفضة[٢٤]. إلا أنه لا يحصى عادة في البلدان النامية كامل العدد الإجمالي للنساء المشاركات في النشاط الاقتصادي في القطاع غير المنظم بالريف والحضر. مع ذلك، فإن الاتجاه العام يبدو واضحا جدا: إن مشاركة المرأة في العمالة المأجورة آخذة في الازدياد بصورة مطردة في البلدان النامية أيضا. ويعتقد أن للقوى الاقتصادية الناشئة عن العولمة وتغير دينامية أسواق اليد العاملة أثرا ساهم بصورة حيوية في تحقيق هذا الاتجاه نحو الزيادة. ومما لا شك فيه أنه كانت هناك أيضا عوامل هامة أخرى من بينها جوانب التحسن الطويلة الأجل بالنسبة للمستوى الذي بلغته المرأة من التحصيل العلمي، وانخفاض معدلات الخصوبة، وازدياد الانتفاع من الرعاية الصحية، فضلا عن تغير أساليب الحياة والمواقف. غير أنه لا يوجد ارتباط مباشر بين جوانب التحسن العامة في مؤشرات التنمية الاجتماعية لبلد ما، التي ترتبط بصورة وثيقة بمعظم العوامل المشار إليها أعلاه، وبين معدلات مشاركة المرأة في القوة العاملة[٢٥]. ونظرا إلى ما تتسم به هذه المسألة في تعقيد، فإن مجال التركيز هنا ضيق بعض الشيء. فهو يقتصر على الآثار المترتبة في العمالة التي يمكن ربطها مباشرة بما يلي: (أ) التوسع التجاري وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة، و (ب) الهيكل المتغير للنواتج وإعادة تنظيم الإنتاج من جهة أخرى[٢٦]. وتمثل المجموعة الأولى من هذه الآثار موضوع هذا الفصل، بينما يتناول الفصل التالي المجموعة الثانية. ويتناول الفصل الأول البلدان النامية أكثر بكثير مما يتناول البلدان المتقدمة في حين أن العكس صحيح بالنسبة للفصل التالي. ويختتم الفصل بتقييم لآثار العمالة على مركز المرأة بالنسبة للرجل سواء داخل الأسرة المعيشية أو في سوق اليد العاملة، بما في ذلك استعراض لما ظهر مؤخرا من تغيرات في فجوة في الأجور بين الجنسين والتمييز المهني حسب نوع الجنس.

---

(٢٤) في البلدان العربية الواقعة في الشرق الأوسط تسجل أدنى مستويات لمشاركة المرأة في القوة العاملة. غير أن نصيب المرأة من العمالة ظل في الازدياد في هذه المجموعة من البلدان أيضا خلال العقود القليلة المنصرمة، إذ ارتفع من ٢٢ في المائة في عام ١٩٧٠ إلى ٢٧ في المائة في عام ١٩٩٥. وتسجل أعلى نسبة من النساء الناشطات اقتصاديا في مصر ولبنان بينما تسجل أدنى نسبة في بلدان الخليج.

(٢٥) ثمة أدلة تشير إلى أن التنمية الاقتصادية تؤدي في البداية إلى تقلص العمالة المأجورة للمرأة ثم تفتح المجال أمامها فيما بعد حسب علاقة يبينها رسم بياني على شكل حرف(U) في الانكليزية تربط بين التنمية الاقتصادية ومشاركة المرأة في القوة العاملة غير الزراعية (شولتز ١٩٩٠، اليونيدو ١٩٩٣، كاغاتاي وأوزلر، ١٩٩٥) (انظر أيضا ارتورك وكاغاتاي ١٩٩٥، للاطلاع على مناقشة للطريقة التي قد تتفاعل بها هذه الاتجاهات الطويلة الأجل مع المتغيرات الدورية الأقصر أجلا.

(٢٦) تجري بصورة مستقلة مناقشة ما يرتبط بالتحرير المالي من آثار تترتب في العمالة في الفصل الخامس.

ألف - الآثار المترتبة في مجال العمالة

١ - قطاع الصناعة التحويلية

١٠٣ - في البلدان الحديثة التصنيع، حيث يتوجه إنتاج الصناعة التحويلية بشدة نحو التصدير، ازدادت نسبة العاملات في هذه الصناعات إلى حد كبير. بل إنه لم يتسن لأي من هذه البلدان زيادة صادراته من المصنوعات دون اللجوء إلى العاملات. وقد أصبح من المسلم به أن التصنيع في سياق العولمة موجه نحو إشراك المرأة بقدر ما هو موجه نحو التصدير (ستاندنغ، ١٩٨٩، ١٩٩٨؛ جويكس، ١٩٨٢؛ بيرسون ١٩٩٢؛ تومودا، ١٩٩٥).

١٠٤ - وفي بعض البلدان النامية، كانت الآثار التي تركها التوجه نحو التصدير في العمالة تمثل نقطة تحول هامة جدا فيما يتعلق بدور المرأة في الاقتصاد النقدي. فعلى سبيل المثال، لم يكن يوجد في بنغلاديش في عام ١٩٧٨ سوى أربعة مصانع للملابس؛ أما في عام ١٩٩٥، فقد أصبح يوجد فيها ٢ ٤٠٠ مصنع يعمل فيها ١,٢ مليون شخص، منهم تسعون في المائة من النساء دون سن الـ ٢٥ (أمين وآخرون، ١٩٩٨). ويوظف هذا القطاع ٧٠ في المائة من النساء اللائي يعملن بأجر في البلد (بهاتاشاريا، ١٩٩٧). ومع أن بنغلاديش قد تعتبر حالة استثنائية فإن العديد من البلدان والمناطق الأخرى قد شهدت أيضا زيادة كبيرة في القدرة على تصنيع الصادرات وكذلك في عدد ونسبة النساء في القوة العاملة في مجال الصناعة التحويلية: ويعتبر إقليم تايوان الصيني وإندونيسيا وتونس والجمهورية الدومينيكية وجمهورية كوريا والفلبين وموريشيوس أمثلة على ذلك. وبصورة عامة، كلما اشتد تركيز الصادرات على السلع القائمة على كثافة اليد العاملة مثل الملابس وأشباه الموصلات، والألعاب، والسلع والأحذية الرياضية، ارتفعت نسبة العاملات (منظمة العمل الدولية/ مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية، ١٩٩٨). بل إنه حتى بالنسبة لنفس فئات المنتجات في قطاع الصادرات، تبدو نسبة العاملات أعلى في الشركات المملوكة للأجانب (الدائرة الاستشارية لشؤون الاستثمارات الخارجية، ١٩٩٨ أ).

١٠٥ - غير أنه منذ أواخر الثمانينات أخذ الطلب على عمل المرأة في مجال الصناعة التحويلية يتقلص في العديد من البلدان والمناطق ذات الدخل المتوسط، حيث أصبح إنتاج الصادرات أكثر اعتمادا على الاستخدام المكثف للمهارات ورؤوس الأموال. وحدث ذلك مثلا في إقليم تايوان الصيني وفي بورتوريكو وسنغافورة (اسيفيدو، ١٩٩٠؛ بيريك، ١٩٩٥؛ جويكيس ووستون، ١٩٩٤). وفي جمهورية كوريا أيضا، تغير تكوين القوة العاملة في مجال صناعة الالكترونيات لصالح الرجال، حيث تحول الإنتاج في هذا القطاع إلى منتجات الاتصالات والحواسيب الأكثر تطورا (كيم وكيم، ١٩٩٥). بالمثل، إن نسبة العاملات في المصانع التي تعتمد على عقود من الباطن في المكسيك انخفضت من ٧٧ في المائة في عام ١٩٨٢ إلى أقل من ٦٠ في المائة في عام ١٩٩٠ (شايكن، ١٩٩٣). وتوحي هذه الاتجاهات بأن مكاسب المرأة بالنسبة للعمالة في مجال الصناعة التحويلية التي تم الوقوف عليها في جميع أنحاء العالم قد لا تدوم طويلا.

٢ - الاستثمار الأجنبي المباشر ومناطق تجهيز الصادرات

١٠٦ - قد يكون من الصعب الوصول إلى تقييم دقيق للآثار المشار إليها أعلاه (ورد وبايل، ١٩٩٥)، إذ أن الانتشار المتزايد للتعاقد من الباطن، الذي كثيرا ما يتصل مباشرة بشركات معينة متعددة الجنسيات، عن طريق وسطاء محليين، أضعف إمكانية التمييز بين الملكية الأجنبية والملكية المحلية. فضلا عن أنه قد يستنبط من بعض الأرقام الترتيب العام من حيث الأهمية لما للشركات المتعددة الجنسيات من آثار مباشرة على العمالة. ففي البلدان النامية، يقدر حجم العمالة في الشركات المتعددة الجنسيات بما يقارب ٢٦ أو ٢٧ مليون شخص (الأونكتاد، ١٩٩٤؛ الدائرة الاستشارية لشؤون الاستثمارات الخارجية، ١٩٩٨ أ؛ منظمة العمل الدولية، ١٩٩٨)[٢٧]. وبين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٦، ارتفع هذا الرقم بسرعة بنسبة ٩ في المائة سنويا؛ كما زاد بسرعة أكبر بنسبة ١٤ في المائة بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٩٠ (الدائرة الاستشارية لشؤون الاستثمارات الخارجية ١٩٩٨ أ). وبالرغم من هذه الزيادة المطردة، تظل أهمية العمالة المباشرة الناشئة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في معظم البلدان أهمية لا تذكر بالنسبة لمجمل العمالة. فهي لا تمثل في مجموعها سوى ٢ في المائة من مجمل العمالة المأجورة في البلدان النامية (الدائرة الاستشارية لشؤون الاستثمارات الخارجية، ١٩٩٨ أ). إلا أنها تمثل المستخدم الرئيسي في بضعة بلدان: في عام ١٩٨٥، بلغت نسبة العاملين في الشركات التابعة للشركات الأجنبية بالمقارنة بجميع العاملين بأجر ما يقارب ٥٠ في المائة في غانا وتونس، وما يزيد على ٢٠ في المائة في الأرجنتين وإندونيسيا والمكسيك (الدائرة الاستشارية لشؤون الاستثمارات الأجنبية، ١٩٩٨ أ).

١٠٧ - وكانت آثار الاستثمار الأجنبي المباشر في العمالة حسب نوع الجنس موضع دراسة مستفيضة فيما يتصل بمناطق تجهيز الصادرات، ففي هذه المناطق الصناعية الخاصة التي أنشأتها البلدان النامية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وإيجاد فرص للعمالة، يعنى منتجو الصادرات والشركات المتعددة الجنسيات من العديد من الشروط الإدارية والمالية فضلا عن الأنظمة القانونية التي تحمي العمال؛ حتى أن بعض البلدان أصدرت قوانين عمل خاصة لمناطق تجهيز الصادرات لوضع عقبات أكثر صرامة أمام التنظيم النقابي العمالي عما هو الحال في الاقتصاد المحلي[٢٨] (نام، ١٩٩٤). وتوجد اليوم مناطق لتجهيز الصادرات في ٩٣ بلدا

---

(٢٧) لا يشمل هذا المجموع العمالة الناشئة بصورة غير مباشرة فيما بين الموردين المتعاقدين من الباطن والعاملين من منازلهم الذين يتم التعاقد معهم كأفراد.

(٢٨) مع ذلك فلن يصح القول بأن العاملات في مناطق تجهيز الصادرات يحجمن عن المشاركة في التنظيم النقابي؛ انظر المربع ثانيا - ١.

ناميا بالمقارنة مع ٢٤ بلدا في عام ١٩٧٦ (الدائرة الاستشارية لشؤون الاستثمارات الأجنبية، ١٩٩٨ أ)[٢٩].

الجدول ثانيا - ١ استخدام المرأة في مناطق تجهيز الصادرات

ألف - نسبة العاملات في مناطق تجهيز الصادرات وفي مجال الصناعة التحويلية في غير مناطق تجهيز الصادرات في بلدان آسيوية مختارة
(نسبة مئوية)

		مجمل القطاع الاقتصادي	مناطق تجهيز الصادرات	مجال الصناعة التحويلية في غير مناطق تجهيز الصادرات
جمهورية كوريا	١٩٨٧	٤٠,٤	٧٧	٤١,٧
	١٩٩٠	٤٠,٨	٧٠,١	٤٢,١
سري لانكا	١٩٨١	٣٦,٠	٨٦,٣	٢٩,٨
	١٩٩٢	٤٦,٤	٨٤,٨	٤٦,٠
الفلبين	١٩٨٠	٣٧,١	٧٤,٠	لا يوجد
	١٩٩٤	٣٦,٥	٧٣,٩	٤٥,٢
ماليزيا	١٩٨٠	٣٣,٤	٧٥,٠	٣٥,٦
	١٩٩٠	٣٥,٥	٥٣,٥	٤٧,٢

المصدر: كوساغو وتزاناتوس، ١٩٩٨.

(٢٩) يختلف حجم وأهمية مناطق تجهيز الصادرات بالنسبة لإجمالي ما يتم إنتاجه من مصنوعات للتصدير من بلد لآخر. ومن بين اقتصادات شرق آسيا الكبيرة القائمة على التصدير، لا يوجد إلا في سنغافورة قطاع واسع من مناطق تجهيز الصادرات (وهو ما يتناسب مع ما تتمتع به من مستوى عال جدا من الاستثمار الأجنبي المباشر). ويوجد في أمريكا اللاتينية ٤٨ في المائة من مناطق تجهيز الصادرات بينما يوجد في آسيا (باستثناء الصين) ٤٢ في المائة من هذه المناطق وفي الصين، يعتبر عدد العاملين في مناطق تجهيز الصادرات البالغ ٢ مليون شخص أقل كثيرا من عدد العاملين (الذي يتراوح ما بين ١٤ و ٤٠ مليون) في "المناطق الاقتصادية الخاصة" التي توفر بدورها معاملة تفضيلية للصادرات وإن كانت أكبر حجما ونطاقا من مناطق تجهيز الصادرات، كما أنها مدمجة في الاستثمارات الموظفة في مجالي الإسكان والبنى الأساسية (الدائرة الاستشارية لشؤون الاستثمارات الأجنبية، ١٩٩٨ أ).

باء - مجموع الاستخدام ونسبة العاملات في مناطق تجهيز الصادرات، بلدان مختارة في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي

البلد	عدد المصانع	العمال في مصانع النسيج والملابس (نسبة مئوية)	مجموع الاستخدام	مجموع النساء (نسبة مئوية)
بنما	٦	١٠٠	١ ٢٠٠	٩٥
الجمهورية الدومينيكية	٤٦٩	٦٥	١٦٥ ٥٧١	٦٠
السلفادور	٢٠٨	٦٩	٥٠ ٠٠٠	٧٨
غواتيمالا	٤٨١	٨٠	١٦٥ ٩٤٥	٨٠
كوستاريكا	٢٥٠	٧٠	٥٠ ٠٠٠	٦٥
نيكاراغوا	١٨	٨٩	٧ ٥٥٣	٨٠
هندوراس	١٥٥	٩٥	٦١ ١٦٢	٧٨

المصدر: ديرين، ١٩٩٧.

١٠٨ - ويُبين الجزء الأول من الجدول ثانيا - ١ أن نسبة استخدام المرأة إلى مجمل العمالة هي أكبر في مناطق تجهيز الصادرات مما هي عليه في الصناعة التحويلية ككل في خمسة من البلدان المصدرة الرئيسية في آسيا. إلا أنه في بعض البلدان، أدى التحول نحو الأنشطة الأقل اعتمادا على كثافة اليد العاملة في قطاع الصناعة التحويلية، المشار إليه أعلاه، إلى انخفاض أكثر حدة بوجه عام في نسبة النساء ضمن القوى العاملة في مناطق تجهيز الصادرات (جويكس، ١٩٩٥).

١٠٩ - ويبدو أن الاتجاه العام لحصة العاملات في مجال تصنيع الصادرات بمناطق تجهيز الصادرات كان قد وصل إلى ذروة أعقبها هبوط (منظمة العمل الدولية/ مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية، ١٩٨٨). ويرتبط هذا الانخفاض بما يلي (أ) تنويع خليط منتجات التصدير باتجاه زيادة القيمة المضافة، وإنتاج فئات من المنتجات تتطلب مستوى أعلى من التكنولوجيا؛ (ب) ازدياد كثافة رؤوس الأموال في تكنولوجيات الإنتاج. ويبدو أن تحسن الوظائف والأجور من حيث النوعية يصحبه عادة استبعاد المرأة عنها. وقد تُصبح حالة المرأة في النهاية شبيهة بما كان سائدا في العمالة التي كان يهيمن عليها الرجل سابقا بالنسبة للصناعات ذات التوجه المحلي في مرحلة ما قبل الثمانينات، حيث كانت تعتمد صور نمطية جامدة من حيث نوع الجنس بالنسبة للوظائف في العمليات القائمة على التكنولوجيا المتطورة والاستخدام المكثف لرؤوس الأموال.

المربع ثانيا - ١ تنظيم صفوف العاملات في مناطق تجهيز الصادرات
في سري لانكا والفلبين وماليزيا

أغلبية النساء العاملات في مناطق تجهيز الصادرات شابات وغير متزوجات. ومعظمهن قادمات من مناطق ريفية وليس لديهن تجربة سابقة تُذكر في مجال العمالة المأجورة. وكثيرا ما لا يتوافر لديهن سوى القليل من المعرفة بما تمثله النقابات والعمل النقابي. ولكن برغم هذه العقبات، يُسجل قدر كبير من النشاط النقابي الذي تضطلع به العاملات في مناطق تجهيز الصادرات.

فقد شهدت ماليزيا مثلا، إضرابات بدون أي موافقة رسمية وتنظيم نقابات منذ عام ١٩٧١، عندما أنشئت أولى مناطق تجهيز الصادرات. وبعد نجاح بعض محاولات التنظيم النقابي في مصانع النسيج الكبيرة في عام ١٩٧٨، سُمح في عام ١٩٨٨ بتشكيل نقابات داخل المصانع وانضم إليها ٠٠٠ ٨٥ عامل في مجال الالكترونيات. وبحلول عام ١٩٩٠، كان المؤتمر الماليزي للنقابات العمالية نشطا في معظم مناطق تجهيز الصادرات. وبالرغم من أن المؤتمر لم يكن قادرا على المساومة بشكل جماعي، فإنه قام بتنسيق عمل نقابات القطاع الخاص وتوفير المشورة والدعم القانونيين للعمال غير النقابيين. وقامت الجماعات النسائية، التي ما برحت تنشط في المؤتمر الماليزي للنقابات العمالية منذ أوائل الثمانينات، بتزويد العاملات بالمساعدة القانونية وتنظيم دورات لتدريبهن على الخطابة واكتساب مهارات القيادة. كما أن منظمات مجتمعية أخرى، مثل فريق عمل تينيغانيتا للقوى العاملة النسائية، توفر أيضا التثقيف في مجال حقوق الإنسان والتدريب على مختلف المهارات مثل الطباعة والخياطة والخطابة.

وتوجد في الفلبين ثلاث مناطق لتجهيز الصادرات. وبحلول عام ١٩٨٣، كانت قد شكلت ٤١ نقابة عمالية في منطقة تجهيز الصادرات في باتان وحدها تشمل ٨٩ في المائة من مجمل الشركات في المنطقة. وضم اتحاد نقابي عمالي تم تشكيله في أوائل الثمانينات ما يزيد على ٠٠٠ ٥٠٠ عضو بحلول نهاية العقد، وكانت نسبة ٣٠ في المائة من قادته من النساء.

وعلى عكس ذلك، فإن النشاط النقابي في سري لانكا محدود في منطقتي تجهيز الصادرات الموجودتين فيها بالرغم من أن المرأة تتمتع بالحق في العمل النقابي. وفي هاتين المنطقتين، أقامت مختلف الجماعات النسائية في الثمانينات اتصالات مع العاملين من خلال المنظمات القائمة في المجتمعات المحلية وأنشئت عدة مراكز لتثقيف العاملات.

المصدر: كومودييني، ١٩٩٤.

٣ - قطاع الخدمات

١١٠ - يبدو أن قطاع الخدمات المالية الدولية السريع النمو يستخدم بدوره نسبة عالية من العاملات. وهذه هي بالتأكيد الحالة بالنسبة للاستخدامات التي لا تحتاج إلى درجة عالية من المهارة في هذا القطاع، مثل إدخال البيانات. ومنذ منتصف الثمانينات على الأقل، ظلت الشركات التي توفر خدمات تعتمد على البيانات، مثل مؤسسات بطاقات الائتمان، ومؤسسات الطلبات البريدية، وشركات الطيران والسكك

الحديدية، تقوم بإرسال البيانات المتعلقة بالمعاملات لتجهيزها في الخارج. وتعتبر منطقة البحر الكاريبي (بربادوس وجامايكا حيث توجد منطقة لتجهيز الصادرات تختص بالمعلومات الإلكترونية معروفة باسم ديجيبورت) وكذلك بعض البلدان الآسيوية (الصين والفلبين وماليزيا والهند) من المراكز المعتمدة للقيام بهذا النوع من الأعمال التجارية. وتشمل القوة العاملة في هذه المؤسسات التجارية نسبة عالية من العاملات توازي على الأقل نسبة العاملات في قطاع تصنيع الصادرات عموما، بل إنها تكاد تتألف كلية من النساء في منطقة البحر الكاريبي.

١١١ - وثمة خدمات تجارية أخرى مفصلة حسب الطلب تعتمد على درجة عالية من المهارة، مثل تصميم البرامج الحاسوبية والبرمجة الحاسوبية والخدمات المالية (الأعمال المصرفية والتأمين) يجري بصورة متزايدة نقلها إلى البلدان النامية وتعمل فيها نسب عالية نسبيا من النساء، حتى عند المستويات العليا (ميتر وروبوثام، ١٩٩٥؛ بيرسون وميتر، ١٩٩٣؛ جويكس، ١٩٩٥). غير أنه لا تتوفر بيانات مجمعة بشأن هذا النوع من العمالة في هذا القطاع بما يكفي لتحديد أهميته أو اتجاهاته على الصعيد العالمي.

١١٢ - وبالإضافة إلى الصناعة التحويلية الموجهة نحو التصدير، فإن العمالة المتصلة بالتجارة في قطاع الخدمات (السياحة، والمالية وتجهيز المعلومات) آخذة أيضا في النمو في العديد من البلدان النامية. ففي تايلند مثلا، أصبحت السياحة في عام ١٩٨٢ أكبر الأنشطة المدرة للعملات الأجنبية وكانت بحلول عام ١٩٩٠ تولد ٧ في المائة من مجموع قيمة الصادرات (بيل، ١٩٩١). وفي حين أنه يصعب الحصول على بيانات دقيقة، فإن جزءا هاما من العائدات في قطاع السياحة يأتي من تجارة الجنس التي تعمل فيها أساسا النساء (ليم، ١٩٩٨).

٤ - القطاع غير المنظم

١١٣ - يُعتقد أنه في مقابل كل وظيفة توجدها التجارة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ينشأ عدد مضاعف من الوظائف في القطاع غير المنظم. وتدل البيانات الشاملة لعدة بلدان على أن نصيب المرأة من العمالة في هذا القطاع هو عادة أكبر من نصيبها في أنشطة القطاع المنظم، وذلك حتى في أكثر القطاعات اعتمادا على كثافة اليد العاملة (شن، وآخرون، ١٩٩٨). وتوجد نسبة كبيرة جدا من العاملات في القطاع غير المنظم حتى في البلدان التي يكون لديها قطاع منظم حديث ومتطور نسبيا. وعلى سبيل المثال، فإن هذه النسبة تبلغ ٤٣ في المائة في جمهورية كوريا و ٧٩ في المائة في إندونيسيا (البنك الدولي، ١٩٩٥).

١١٤ - ومن المرجح أن يكون حجم هذا الأثر المضاعف كبيرا نوعا ما مع أنه لا يوجد تقدير عالمي لعدد الوظائف في القطاع غير المنظم التي يمكن ربطها بالعمالة الناشئة عن التجارة وتدفقات الاستثمار الأجنبي في القطاع المنظم. ووفقا لما جرت مناقشته في الفصل الثالث، فالوظائف في القطاع غير المنظم أصبحت في السنوات الأخيرة، وفي معظم البلدان النامية تمثل بصورة متزايدة مصدرا هاما من مصادر نمو العمالة

الجديدة، لا سيما بالنسبة للمرأة. وأصبح هناك تقدير أفضل بدرجة كبيرة للحجم النسبي الضخم للقطاع غير المنظم ضمن مجمل النشاط الاقتصادي في البلدان النامية (ميد، ١٩٩٨؛ شارمز، ١٩٩٨ أ).

٥ - الزراعة

١١٥ - ترتب على تحرير السوق وتشجيع محاصيل التصدير في مجال الزراعة، اللذين رافقا بشكل عام تحرير التجارة في البلدان النامية، آثار غامضة على العمالة[٣٠]. فعلى سبيل المثال، أدى التوسيع في محاصيل التصدير في أمريكا اللاتينية من الناحية الفعلية إلى انتقال النساء من حيث العمالة الزراعية الدائمة إلى العمالة الموسمية (منظمة الأغذية والزراعة، ١٩٩٠). فقدت النساء رزقهن من العمل في حقول الكفاف، لكن كان بإمكانهن أن يجدن بسهولة أكثر عملا موسميا في وظائف منخفضة الأجر تتطلب عملا يدويا كثيفا في مجال الصادرات الزراعية التالية: حصاد البن، والقطن، والتبغ في البرازيل والجمهورية الدومينيكية، ونيكاراغوا؛ وزراعة الفراولة في المكسيك، والفول السوداني في البرازيل، والفواكه في شيلي، والزهور في كولومبيا (ليون، ١٩٨٧). ومن ثم، وفرت زراعة محاصيل التصدير غير التقليدية في منطقة الكاريبي أعمالا منخفضة الأجور للمرأة، لكنها قوضت عملية إنتاج الغذاء للسوق المحلية في نفس الوقت. ومن المرجح أن يكون هذا قد أثر في النساء على نحو غير متناسب حيث إنهن درجن تقليديا على أن يقمن بعمليات الإنتاج والتسويق للأغذية لصالح السوق المحلية (أنتروبوس، ١٩٩٥).

١١٦ - غير أنه ليست جميع التطورات في القطاع الزراعي تتطابق مع هذا النمط. فأوغندا، وزمبابوي، وكينيا نوعت صادراتها من السلع الأساسية لتشمل صادرات زراعية غير تقليدية، وقد ارتفعت إيراداتها منها بسرعة كبيرة في الأعوام الأخيرة. وغالبا ما ينظم الإنتاج والعمالة في إطار مؤسسات كبيرة على نحو ما تنظم المجالات شبه الصناعية في قطاع الصادرات الزراعية غير التقليدية. وتشكل النساء عادة الأغلبية العظمى (نحو ٩٠ في المائة) من القوة العاملة في هذا القطاع، لا في كينيا فحسب، بل في غيرها من البلدان الأفريقية أيضا، ويتقاضين أجورهن، نقدا وبصورة مباشرة مقابل ما يقدمن من عمل، على النقيض تماما من الحالة السائدة في المزارع الأسرية. ولكن في إطار المزارع الصغيرة، تقل إلى حد كبير الإيرادات من الصادرات الزراعية غير التقليدية التي تسيطر عليها النساء عما يسهمن به من مدخلات العمل في الإنتاج.

١١٧ - وتعتمد الصادرات الزراعية غير التقليدية أيضا على قوى عاملة نسائية مهيمنة في بلدان أمريكا اللاتينية، وبخاصة في كولومبيا والمكسيك، حيث بات هذا القطاع راسخ الجذور. وفي هذه البلدان التي تظل فيها الأجور جد منخفضة للغاية مقارنة بالأرباح بل ويمكن أن تنطوي على مخاطر مهنية جسيمة، تتجلى للعيان أوجه عدم المساواة بين الجنسين (ثروب وآخرون، ١٩٩٥). وفي دراسة حديثة تتعلق بإدخال بعض المحاصيل غير التقليدية في عدد من المجتمعات المحلية الفقيرة في غواتيمالا، اتضح أن الرجال يشاركون مع النساء في العمل ولكنهم لا يتقاسمون معهن حصيلة المبيعات، التي يقسمونها على نحو غير متناسب (كارلتو، ١٩٩٨).

---

(٣٠) يناقش الفصل الرابع، الآثار الأعم للتسويق وتحرير السوق في مجال الزراعة.

١١٨ - وثمة مثل آخر من مكان آخر في العالم، وهو تايلند، يدل على فرص العمل الجديدة المتولدة عن تحرير السوق في مجال الزراعة. فقد أخذت النساء هناك يتعاقدن من الباطن مع الشركات المتعددة الجنسيات للعمل في حقول مملوكة للأسر، إذ يقمن بإنتاج ذرة الأطفال والهليون في أراض كانت تستخدم سابقا حقولا للأرز. ولم تكن تلك النساء، اللائي أصبحن الآن يحصلن للمرة الأولى على دخل نقدي، يتقاضين في السابق أجورا عن ساعات العمل المكثف الطويلة في زراعة الأرز. كما أصبح بإمكان النساء في جنوبي تايلند، اللواتي يعملن في تربية الروبيان من خلال التعاقد مع شركات أجنبية، أن يحصلن على دخل أكبر وفي يوم عمل أقصر عما كان باستطاعتهن تحصيله من زراعة الأرز. بيد أن العديد من الباحثين أثاروا شكوكا حول مدى استدامة مثل هذه النوع من العمل، مسترعين الانتباه إلى آثاره البيئية السلبية وما يترتب عليه من مخاطر صحية ومن تقلبات السوق (ستيفنز، ١٩٩٥).

باء - آثار التشريد

١١٩ - نظرا للتمثيل المفرط للمرأة في الصناعات التحويلية الخفيفة في الاقتصادات المتقدمة النمو، كان من المتوقع أن يؤدي تحرير التجارة إلى انخفاض في حصة المرأة من العمالة الصناعية من جراء ازدياد صادرات البلدان النامية من هذه السلع. بيد أن الأدلة المتوافرة في هذا الصدد محدودة بل ومتناقضة في بعض الأحيان. فعلى سبيل المثال، تشير بعض البحوث إلى أن الآثار السلبية التي لحقت بعمل المرأة في صناعة النسيج في الولايات المتحدة ترجع إلى تنامي العجز التجاري مع الصين. ومع ذلك، لا يوجد إلا القليل من الأدلة المنهجية التي تظهر أن ثمة انخفاضا إجماليا في نصيب المرأة من وظائف الصناعة التحويلية بالبلدان الصناعية (وود، ١٩٩٤)[٣١]. وقد يكون الافتقار إلى هذه الأدلة ناتجا عن أحد السببين التاليين: (أ) لعل سجل المرأة في المهارات ييسر لها إعادة استيعابها في الوظائف المستجدة في مجال الصناعة التحويلية أكثر مما تيسره المهارات للرجل في هذا الصدد (دين، ١٩٩١)؛ أو (ب) ربما كانت الصناعات كثيفة رأس المال والصناعات كثيفة المهارات، حيث يهيمن الرجال، قد شهدت فقدان وظائف بالمعدل ذاته في السرعة من جراء التحسينات التجارية وتحسينات الإنتاجية السريعة الخطى (هاوز وسينغ، ١٩٩٥).

١٢٠ - كما أن تحرير التجارة قد أدى إلى فقدان فرص العمل في البلدان النامية، وغالبا ما ترتب على ذلك نتائج متفاوتة بين الجنسين. وأدى ازدياد المنافسة من جانب المنتجين الآسيويين الذين ينتجون بتكاليف منخفضة إلى تشريد العمال من الصناعات كثيفة اليد العاملة في بعض البلدان النامية، وفي أفريقيا بصورة أساسية (بيغز وسريفاستافا، ١٩٩٦). فمثلا، عقب تحرير التجارة، واجهت زمبابوي هبوطا في الناتج وفي فرص العمل في صناعات المنسوجات، والملابس، والأحذية في منتصف التسعينات. ورغم أن الشركات العاملة في تلك القطاعات تسود فيها هيمنة الرجال، فقد شرد العمال من نساء ورجال على السواء (كارمودي، ١٩٩٧). وبشكل عام، توقف تحقيق التوازن بين الجنسين في هذه الفئة من الذين شردوا على

---

(٣١) بيد أن البحوث الأخيرة التي أجراها كوتشيرا وميلبرغ (١٩٩٩) تشير إلى أنه في العديد من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أسفر توسع التبادل التجاري مع البلدان النامية من عام ١٩٧٨ إلى عام ١٩٩٥ عن حالات هبوط في فرص العمل أثرت على المرأة على نحو غير متناسب.

توزيع الوظائف بين النساء والرجال قبل عملية تحرير التجارة وقد تفاوت هذا التوازن من بلد إلى آخر (فونتانا وآخرون، ١٩٩٨). ولكن نصيب المرأة بصورة إجمالية لم يزد في وظائف الصناعة التحويلية في أفريقيا من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٩٠ (ميهرا وغماجي، ١٩٩٩). وفقدت وظائف أيضا بسبب تحرير التجارة في صناعة الغزل اليدوي بإندونيسيا (إيفرز، ١٩٩٤) وسري لانكا (جاياويرا وآخرون، عام ١٩٨٩) في الثمانينات.

١٢١ - وإذا كان التوسع في التصدير له تأثير مضاعف على عمل المرأة في القطاع غير المنظم، فلعل العكس هو الصحيح بالنسبة للتوسع في الاستيراد. ذلك أنه عندما تكون الآثار المباشرة للتوسع في الاستيراد سلبية يفقد المنتجون المحليون حصة في الأسواق أمام الواردات الأقل سعرا ومن ثم يقدمون على تخفيض الوظائف المتاحة. والواردات تؤدي إلى تشريد النساء في القطاع غير المنظم على نحو غير متناسب نظرا لأن (أ) النساء يفقن الرجال عددا كعاملات و (ب) لأنهن كصاحبات أعمال حرة صغيرة لا يكون لديهن على الأرجح ما يؤهلهن للارتقاء بأنشطتهن الإنتاجية في مواجهة المنافسة المتزايدة.

١٢٢ - فعلى سبيل المثال، تصف بعض الدراسات الإفرادية في كينيا كيف أن النساء اللواتي يصنعن السلال قد تعرضن لفقدان أعمالهن وأرزاقهن عند تحول المستهلكين إلى البدائل المستوردة من شرق آسيا التي تنتج بكميات كبيرة (جوكس ووستون، ١٩٩٤). وفي أغلبية البلدان النامية التي تبنت سياسات تجارية انفتاحية، يعتقد أن هذه الآثار السلبية التي لحقت بالعمالة كانت كبيرة جدا وعلى خلاف الآثار الإيجابية التي طرأت على العمالة، وهذه الآثار، لم تدرس كما ينبغي وبالتالي فإن مداها الدقيق غير معروف.

جيم - تقدير آثار العولمة على العمالة

١ - وضع المرأة في الأسرة المعيشية

١٢٣ - الافتراض العام هو أن العمل المأجور يؤدي إلى تحسين وضع المرأة داخل الأسرة المعيشية. ووفقا لكيفية تصور الأسرة المعيشية، يقدم الاقتصاديون بيانا ببدائل عن كيفية تعزيز العمل المأجور لمركز المرأة. وحسب إحدى هذه البدائل، ينظر إلى رب الأسرة على أنه رجل خير يتخذ قرارات راشدة في استثماره لرأس المال البشري[٣٢]. وأن من شأن العمل المأجور الذي تقوم به المرأة أن يغير من تصوره لقيمة المرأة فيجعله يدرك أن ثمة مردود يُجنى من الاستثمار في رأس المال البشري الأنثوي. ومن هنا، يقوم رب الأسرة بتعديل أنماط الإنفاق على الأسرة تبعا لذلك، فيختار أن ينفق المزيد على صحة وتعليم المرأة والفتاة. وفي إطار هذا المفهوم، يتوقف الوضع الاجتماعي للمرأة في نهاية المطاف على تقدير الرجل لقدرة المرأة على الكسب.

---

(٣٢) يستند هذا الرأي المتعلق بالأسرة المعيشية إلى بيكر (١٩٦٥) الذي يفترض أن رب الأسرة ذكر يتميز بطبيعة خيِّرة. وما فتئ الاقتصاديون المؤيدون للحركة النسائية ينتقدون افتراضاته انتقادا واسع النطاق.

١٢٤ - ومن ناحية أخرى، ينظر إلى الأسرة المعيشية (سن، ١٩٩٠) على أنها تعاونية ولكن في الوقت نفسه بوصفها حلبة نزاعات تجري فيها المساومات بين الرجل والمرأة. ويعتقد أن ازدياد العمل المأجور للمرأة من شأنه أن يغير ميزان القوى داخل الأسرة المعيشية. وإذ تأتي المرأة بدخل نقدي لبيتها، فإنها تحرز سلطة أكبر في اتخاذ قرارات الإنفاق المتعلقة بالأسرة المعيشية فيما يخص الاستهلاك واستثمار رأس المال البشري على السواء. ونتيجة لذلك، توجه نسبة أكبر من إنفاقات الأسرة المعيشية، عما كانت عليه سابقا، لدعم رفاه المرأة (والفتاة) وقدرتهن على كسب الدخل. ووفقا لهذا الرأي، وكلما ازدادت الإمكانيات المادية للنساء التي تمكنهن من ترك أزواجهن والعيش بمفردهن، فإن قدرتهن على المساومة في الأسرة المعيشية تصبح أكثر قوة.

١٢٥ - بيد أن العمل المأجور لا يعني، في الممارسة العملية، أنه يؤدي على الدوام إلى تمكين المرأة. فمثلا، ليس من غير المألوف أن لا تكون للشابات، اللواتي يشكلن أغلبية القوة العاملة في منطقة تجهيز الصادرات، سيطرة على إيراداتهن. فالعديد منهن يحولن الجزء الأكبر من أجورهن إلى أسرهن المعيشية التي ولدن فيها. وهناك، يستخدم هذا الدخل في بعض الأحيان لتعزيز أوجه عدم المساواة بين الجنسين؛ كدعم الدراسة العالية للأخوة الأصغر سنا (وولف، ١٩٩٢؛ ساينزبري، ١٩٩٧). وعلى نحو مماثل، تبين دراسات أجريت على عاملات في مصنع للملابس في بنغلاديش وباكستان، وقد ورد ذكرها آنفا، أن ما يقرب من نصف هؤلاء النساء يسلمن إيراداتهن إلى أزواجهن أو إلى أحد الأفراد الذكور في الأسرة (حفيظ، ١٩٨٩؛ زهير وبول - ماجومدر، ١٩٩٦). وفي حالات أخرى، وبخاصة في وسط ريفي، توظف النساء العاملات من جانب وكلاء العمل من الذكور (آباؤهن أو طرف ثالث) بحيث تدفع أجورهن لهؤلاء الوكلاء. وهذه الحالة شائعة في أرياف إندونيسيا وتونس. وعلاوة على ذلك، تشير دراسات تخصيص الوقت الآتية من مجموعة متنوعة من البلدان في أرجاء العالم أن العبء الذي تضطلع به المرأة، بشكل عام، من العمل للأسرة المعيشية ومن المسؤولية الأولية المتعلقة برعاية الأطفال لا يتناقص مع ازدياد مشاركتها في العمل المأجور (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٥). وهكذا، يترتب على العمل المأجور في كثير من الحالات ما يعد بمثابة "يوم مضاعف" شاق لمعظم النساء. وفي بعض الأحيان، عندما تبدأ النساء بكسب الدخل الخاص بهن، فقد تجري تخفيضات مقابلة في المصادر غير السوقية للدخل الذي يحصلن عليه من الرجال، لا سيما من والد أطفالهن (إلسون، ١٩٩٩).

١٢٦ - بل إن ثمة ما يشير أيضا إلى أن العمل المأجور قد يضعف تدريجيا القيم التقليدية للجنسين في مجتمعات عديدة. إذ يبدو أن ارتفاع أجور عاملات المصانع في القطاع التصديري الحديث، مقارنة بما يستطيع العمال غير المهرة تحصيله في المتوسط خارج نطاق الصناعة التحويلية، يمنح المرأة مركزا أعلى وسلطة معززة في اتخاذ القرار داخل الأسر المعيشية (تيانو وفيالا، ١٩٩١). حتى أنه يقال إن الشابات اللواتي يعملن في مناطق تجهيز الصادرات واللواتي يجب عليهن أن يحولن أجورهن إلى أسرهن، يستطعن أن يجمعن مدخراتهن التي من شأنها أن تحسن تطلعاتهن الشخصية مستقبلا. والأهم من ذلك أن العديد من العاملات من مختلف البلدان يراودنهن الإحساس القوي باحترام الذات واتساع خيارات الحياة أمامهن بفضل العمل المأجور (تيانو وفيالا، ١٩٩١؛ وأمين وآخرون، ١٩٩٨). فمثلا، يقال أيضا بأن عاملات مصنع الملابس

أنفسهن في بنغلاديش اللواتي ورد ذكرهن أعلاه على وعي تام بالحريات الجديدة التي تتأتى مع كسب الأجور (أمين وآخرون، ١٩٩٨). وهكذا، وبفضل حيازتهن لمصدر دخل مستقل، بات باستطاعتهن مفارقة زواج لا يحتمل، أو الارتباط بزواج آخر بشروط مرضية على نحو أفضل، أو العيش بمفردهن مع أبنائهن - وهذه جميعها حريات غير مسبوقة للمرأة في مجتمع يتسم بنظام جنساني هرمي (كابير، ١٩٩٥). كما يبدو أن العاملات الشابات في الفلبين وتايلند قد اكتسبن بعض الحرية من العمل المنزلي التي لم يكن ليتمتع بها سابقا إلا إخوتهن الذكور (ساينسبري، ١٩٩٧). وعلاوة على ذلك، قد يكون في تأخير الشابات اللواتي يعملن في الصناعة التحويلية التصديرية لموعد زواجهن إشارة إلى المقاومة ضد "اليوم المضاعف" الذي يمثل بالنسبة للعديد منهن سمة مميزة لحياة المتزوجات (أمين وآخرون، ١٩٩٨).

٢ - أحوال العمل

١٢٧ - الزيادات التي طرأت في الآونة الأخيرة على فرص العمل للمرأة في إطار الصناعات الموجهة للتصدير في البلدان النامية تشمل في معظمها وظائف ذات نوعية رديئة[٣٣]. ويبدو أن العوامل السلبية، والأجور المنخفضة، وسهولة الانقياد السياسي تشكل العوامل الأساسية وراء الطلب التفضيلي لليد العاملة النسائية في هذه الصناعات. فساعات العمل الطويلة، وحالة الاختناق في الأحوال المعيشية في المهاجع، والرقابة الصارمة إلى أبعد حد في العمل (ممنوع الكلام أثناء العمل، وفترات استراحة قصيرة، وعدم السماح إلا بزيارات محدودة لدورات المياه) وأوقات السفر الطويل إلى مكان العمل تشكل القاعدة عادة. وفي الشركات المحلية الأصغر، كانت أحوال العمل بصفة عامة أسوأ مما في الشركات المتعددة الجنسيات وفي مناطق تجهيز الصادرات (منظمة العمل الدولية، ١٩٩٨؛ ليم، ١٩٩٠). وفي الشركات المملوكة لعناصر محلية أو أجنبية، يشكل تزايد ارتفاع معدل الاستعاضة عن اليد العاملة ظاهرة شائعة. والنساء الشابات يوظفن بقليل من التدريب أو دون تدريب أثناء العمل، ويستغنى عنهن بسرعة عند الحمل أو الزواج. وفي ظل وجود عرض متاح من اليد العاملة النسائية البديلة، لا يشعر أصحاب العمل عموما إلا بالقليل من الضغوط التي تدفعهم لتحسين ظروف العمل لمستخدميهم.

---

(٣٣) نوعية العمل مؤشر ذو أبعاد متعددة تشمل الأجر، والمزايا عدا الأجر، وانتظام العمل، ومدة عقد العمل وشروطه، والحماية الاجتماعية (الصحة، والبطالة، والتقاعد)، والتمثيل (نقابة عمالية أو غيرها من الوسائل)، ووقت العمل، وكثافة العمل، والمخاطر المهنية، والمشاركة في اتخاذ القرار، وإمكانية التقدم الوظيفي أو تحسين المهارات، والمكانة الاجتماعية المرتبطة بوظيفة ما (منظمة العمل الدولية، ١٩٩٨ ج).

١٢٨ - ويعتقد أن برامج التكيُّف الهيكلي المنفذة في الثمانينات، وفي فترات التقشف الأخرى قد ساهمت في الزيادة المفاجئة في العرض من النساء من الساعيات إلى الحصول على عمل بأجر. فقد أدت هذه السياسات، بتخفيض عمالة الرجل ومستويات دخل الأسر، بالفعل، إلى دفع النساء إلى سوق العمل بأعداد كبيرة (بنيريا، ١٩٩٢) وأدت الزيادة الكبيرة من النساء الداخلات إلى مجال العمل إلى هبوط الأجور الحقيقية وإلى زيادة تدهور ظروف العمل. فقد اضطرت المرأة التي لم تتمكن من إيجاد وظائف في المصانع إلى البحث عن عمل في القطاع غير المنظم في ظل ظروف أسوأ، (موسر، ١٩٩٧). وعليه، فبالرغم من الظروف الاستغلالية، بدا العمل في مصانع قطاع التصدير (وإن كان ذلك في مؤسسات صغيرة) أفضل من البدائل الأخرى المتاحة للمرأة (فان ديرمن، ١٩٩٧).

٣ - فوارق الأجور بين النساء والرجال

١٢٩ - يمكن أن تكون الفوارق في الأجور بين النساء والرجال (أو ما يسمى بالفجوة في الأجور بين الجنسين)، مؤشرا هاما لوضع المرأة السلبي في أسواق العمل. ففي جميع أشكال الاقتصادات، تحصل المرأة، بشكل نمطي على ثلثي دخل الرجل في المتوسط (ستاندينغ، ١٩٨٩ و ١٩٩٨؛ تساناتوس، ١٩٩٥، ١٩٩٩). ويبيِّن الشكل الثاني - ٢ الفوارق في الأجور بين المرأة والرجل في بلدان مختارة. وبالإضافة إلى ذلك، لا يمكن تفسير هذه الفجوة في الأجور نتيجة للاختلافات في حصيلة التعليم والخبرة في العمل بين الرجل والمرأة إلا جزئيا، مما يشير إلى احتمال انتشار التمييز على أساس نوع الجنس على نطاق واسع (بردسال وسابوت، ١٩٩١؛ بساكروبولس وتساناتوس، ١٩٩٢).

١٣٠ - وهناك أدلة مختلطة فيما يتعلق بما إذا كانت الفجوة في الأجور بين الجنسين قد أبدت اتجاها إلى الانخفاض مع زيادة مشاركة المرأة في العمل المأجور. فقد تقلصت الفجوة، على ما يبدو، في بعض البلدان الصناعية، مثل الولايات المتحدة الأمريكية (بلاو، ١٩٩٨)، بينما اتسعت في بلدان أخرى، مثل اليابان (كوسيرا، ١٩٩٨). وتختلف الاتجاهات، بالمثل، في البلدان ذات الاقتصادات النامية. ويبدو أن أجور المرأة، قد ارتفعت قليلا، بالنسبة لأجور الرجل، في بعض البلدان النامية، مثل السلفادور وسري لانكا، بينما اتسعت الفجوة في الأجور في بلدان ومناطق أخرى نامية مثل منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، وميانمار وسنغافورة ومقاطعة تايوان التابعة للصين (سيغينو، ١٩٩٧؛ ستاندينغ، ١٩٩٩). ومن غير الواضح أيضا ما إذا كان هذا التغيُّر البسيط يعكس التحسينات العامة في مستوى تعليم المرأة بالنسبة للرجل، وإلى أي مدى يعكسها (جوكس، ١٩٩٥؛ كاغاتاي، ١٩٩٦)[٣٤].

---

(٣٤) طرأ تحسُّن على ما حققته المرأة في مجال التعليم بالنسبة للرجل في جميع المناطق، مع تحسن في معدل سنوات التعليم المنجزة للمرأة بالنسبة للرجل في البلدان الآسيوية المرتفعة الأداء أولا (في الفترة ما بين عام ١٩٦٠ و ١٩٧٥) وفي أمريكا اللاتينية (من سنة ١٩٧٠ وما بعدها ابتداء من قاعدة مرتفعة) وفي جنوب آسيا (من سنة ١٩٧٠ وما بعدها، ابتداء من قاعدة بالغة الانخفاض) (بارو ولي، ١٩٩٣).

الشكل الثاني - ٢ نسب أجر المرأة إلى أجر الرجل في أعمال الصناعات التحويلية والأعمال غير الزراعية، في بلدان مختارة، في حوالي عام ١٩٩٠

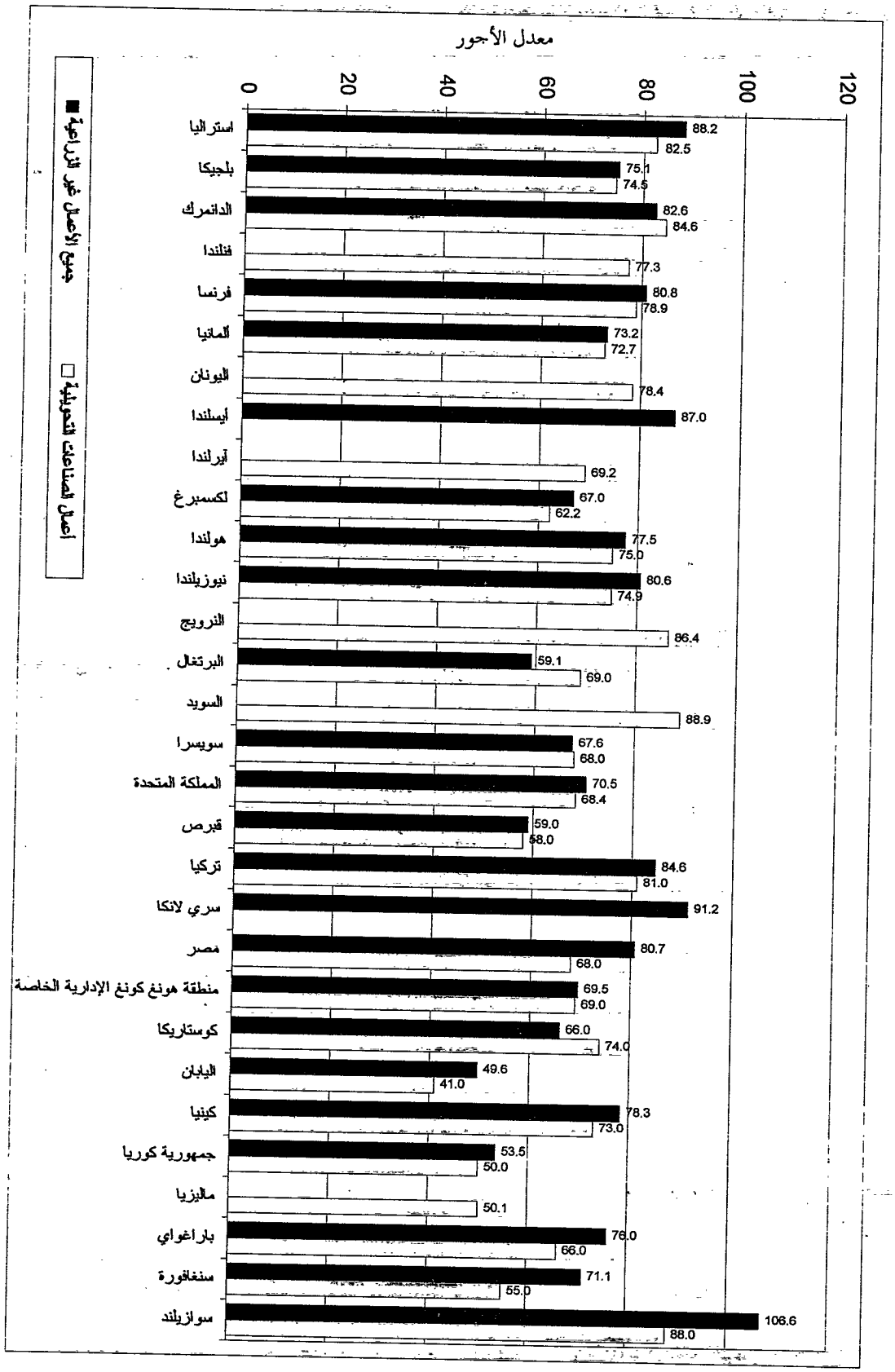

المصدر: أنكر، ١٩٩٨.

١٣١ - ورغم قلة الأدلة المتاحة، فمن المحتمل أن يؤثر التوسع في التجارة وتحرير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على فجوات الأجور بين الجنسين بطريقتين: (أ) من خلال تفاوت أثر الطلب على عمل المرأة والرجل؛ و (ب) من خلال زيادة القدرة على التفاوض بالنسبة للعمال المنظمين في الصناعات المتأثرة مباشرة بتصدير رأس المال. ومن المتوقع أن تؤدي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى رفع أجور العاملات لأنها تميل إلى تنشيط الطلب على عمل المرأة. وفي مقابل ذلك، فإن زيادة قدرة المشاريع التجارية على نقل كل إنتاجها أو بعض قطاعات منه عبر الحدود الوطنية، تضغط بصورة تنازلية على أجور العمال في الصناعات المتأثرة. وتشير البحوث القليلة المطروحة إلى أن الأثر الأخير كان أقوى.

١٣٢ - وتبيّن الأدلة أن توقيع اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية - وما صاحبه من خطر الانتقال إلى الخارج - ساعد أرباب العمل في الصناعات التحويلية في الولايات المتحدة الأمريكية على النجاح في مقاومة مطالب الزيادة في الأجور (بروفنبرنر، ١٩٩٨). وبالمثل تتجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة المقدمة من الشركات عبر الوطنية إلى الابتعاد عن الاقتصادات الحديثة التصنيع، حيث تحسنت الأجور وظروف العمل، والاتجاه إلى بلدان أقل نموا مثل سري لانكا وموريشيوس والهند، ثم في الآونة الأخيرة، بنغلاديش والصين وفييت نام (ليم، ١٩٩٧). وبالتالي، فقد يكون من المستبعد أن يرتفع أجر المرأة بالنسبة إلى أجر الرجل إذا تركّزت المرأة بدرجة أكبر من الرجل في الصناعات التي يكون رأس المال فيها "مترحلا" (أي حيث يكون خطر نقل المشاريع التجارية إلى الخارج ممكن الوقوع إلى حد كبير). وقد تكون هذه هي الحالة، في الواقع، في عديد من المواقع المنخفضة الأجور في البلدان النامية التي تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر (ستاندينغ، ١٩٩٩). ولا غرابة في أن الفوارق في الأجور ملحوظة بصورة خاصة في البلدان والمناطق النامية التي تقوم بالتصنيع الذي يغلب عليه طابع التصدير أو التي بها مناطق لتجهيز الصادرات[٣٥].

١٣٣ - ومقابل ذلك، يبدو أن قوى العولمة قد أثّرت تأثيرا معاكسا على أجور الرجال أكثر مما أثرت على أجور النساء، في بعض الاقتصادات المتقدمة النمو، مثل الولايات المتحدة. وعلى مدى العقدين الماضيين، أدى تحرير التجارة وحراك رأس المال، إلى تآكل الأجور المجزية لوظائف العمال الذكور في صناعات مركزة كانوا راسخين فيها. وقد يتمثل في تزايد المنافسة الدولية التي تحد من قدرة العمال الذكور في تلك الصناعات على التفاوض، تفسير لانكماش الفجوة في الأجور بين الجنسين (بلاك وبرينرد، ١٩٩٩). ومن المقدر أن ثلاثة أرباع الانخفاض الذي حدث في الأجور في الولايات المتحدة منذ أواخر عام ١٩٧٠، يرجع إلى تناقص الأجور الحقيقية للرجال (لورنس وبرنستين، ١٩٩٤). وفي بعض البلدان على الأقل، يعكس تقلص الفجوة في الأجور بين الجنسين، جزئيا "مواءمة هابطة" بين الرجال والنساء.

---

(٣٥) قد يكون اختلاف اتجاه الفجوة في الأجور بين الجنسين في مقاطعة تايوان التابعة للصين وجمهورية كوريا عاملا إرشاديا بدوره. فقد اتسعت الفجوة في الأجور بين الجنسين بصورة مطردة في تايوان منذ عام ١٩٨١، بينما تقلصت بشكل هامشي في جمهورية كوريا. ففي مقاطعة تايوان التابعة للصين، نجد أن رأس المال أكثر "ترحلا" منه في جمهورية كوريا. وهناك استثمارات أجنبية مباشرة تتجه إلى الداخل وإلى الخارج بصورة أقل في جمهورية كوريا، مقارنة بمقاطعة تايوان التابعة للصين (سيغينو، تحت الطبع).

١٣٤ - ويمكن أن تكون عوامل أخرى قد أثرت أيضا في الفوارق في الأجور بين الجنسين على مدى العقود الماضية. وكما يناقش بالتفصيل أدناه، طرأت تغييرات كبيرة على أنماط التمييز المهني بين الجنسين حول العالم. وعلى الرغم من أن المرأة ما زالت تكسب أقل من الرجل عند جميع مستويات التعليم، فقد أدى تزايد عدد النساء في الوظائف الأعلى مستوى، لا سيما في البلدان المتقدمة النمو، إلى تحسُّن فعلي في مجموع دخل المرأة من سوق العمل بالنسبة للرجل. وهناك عوامل أخرى هامة، تختلف حسب المناطق والبلدان وهي: نوعية تسوية الأجور (تميل الفوارق في الأجور بين النساء والرجال إلى أن تكون أقل في البلدان التي بها قدرة مركزية للتفاوض الجماعي)[٣٦]؛ وحجم المؤسسة (في البلد الواحد هناك اتجاه إلى أن تدفع المؤسسات الكبيرة أجورا أعلى للمرأة وأن تكون أكثر قابلية لتوظيفها)؛ والتغيُّر التكنولوجي؛ ونمط التنمية الصناعية؛ وقيم المجتمع بالنسبة لعدم المساواة بين الجنسين.

٤ - التمييز المهني بين الجنسين

١٣٥ - يظل الفصل المهني على أساس نوع الجنس ظاهرة عالمية[٣٧]، رغم الزيادة السريعة والشاملة في عمل المرأة المأجور في السنوات الأخيرة: وهذا العزل لا يعتبر معاكسا للمرأة في جميع الأحوال، وإن كان يمكن أن يشكل مؤشرا حول وضع المرأة غير السلبي في أسواق العمل. وبالفعل، ترتبط مستويات أعلى من العزل المهني بظروف أسوأ في سوق العمل بالنسبة للمرأة، بصورة عامة: أجور أقل، ومستوى أدنى، وفرص مهنية بدرجة أكثر محدودية وغير ذلك. ويمكن أيضا أن تكون سببا في جمود سوق العمل. وبالتالي، في عدم الكفاءة الاقتصادية.

١٣٦ - وكما هو مبين في الشكلين الثاني - ٣ والثاني - ٤، فإن تولي المرأة "وظائف الرجل" يكون أكثر احتمالا من العكس. وتوظف المرأة، كقاعدة، في نطاق من الوظائف أضيق من الرجل[٣٨]. فهي تسيطر على الوظائف الكتابية وأعمال السكرتارية والوظائف الدنيا من قطاع الخدمات (العمل في المتاجر والخدمة في المطاعم والخدمة في المنازل وتصفيف الشعر وحياكة الملابس) ومن المرجح أن تكون المرأة معلمة أو ممرضة عند عملها في الوظائف الفنية. و "المهن النسائية" المذكورة تكون أقل أجرا عموما وأدنى من حيث المكانة وآفاق الترقي.

---

(٣٦) تعتبر فجوة الكسب ضيقة نسبيا في استراليا وألمانيا والنرويج والسويد، وهي بلدان لديها قدرة مركزية للتفاوض الجماعي تشدد على اتباع سياسات قائمة على المساواة بالنسبة للأجور بصورة عامة. وفي كندا والولايات المتحدة نجد أن فجوة الكسب أوسع نسبيا لأن التفاوض على الأجور له طابع لامركزي وسوقي المنحى، ويتم على مستوى المؤسسات (ليم، ١٩٩٦، كوسيرا، ١٩٩٨).

(٣٧) تستند المناقشة في هذا الفرع إلى أنكر (١٩٩٨).

(٣٨) يبلغ عدد المهن غير الزراعية التي يهيمن عليها الرجل أكثر من سبعة أضعاف المهن التي تهيمن عليها المرأة.

الشكل الثاني - ٣ النسبة المئوية للقوة العاملة غير الزراعية من النساء والرجال في المهن التي يهيمن عليها الرجال أو النساء في بلدان مختارة

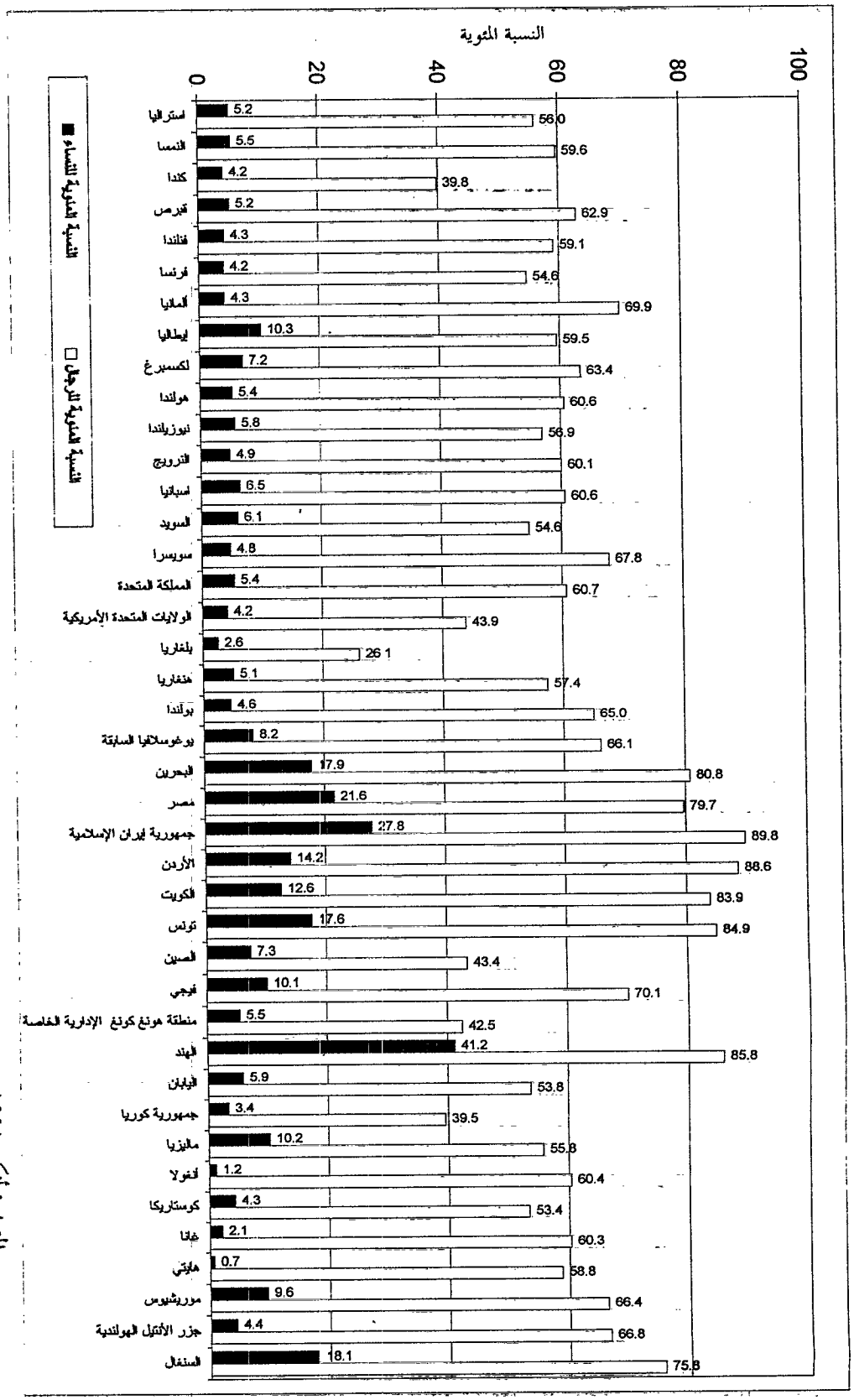

المصدر: أنكر، ١٩٩٨.

ملاحظة: تعريف المهن التي يهيمن عليها أحد الجنسين هي المهن التي يكون ٨٠ في المائة من العاملين فيها على الأقل من الرجال أو النساء.

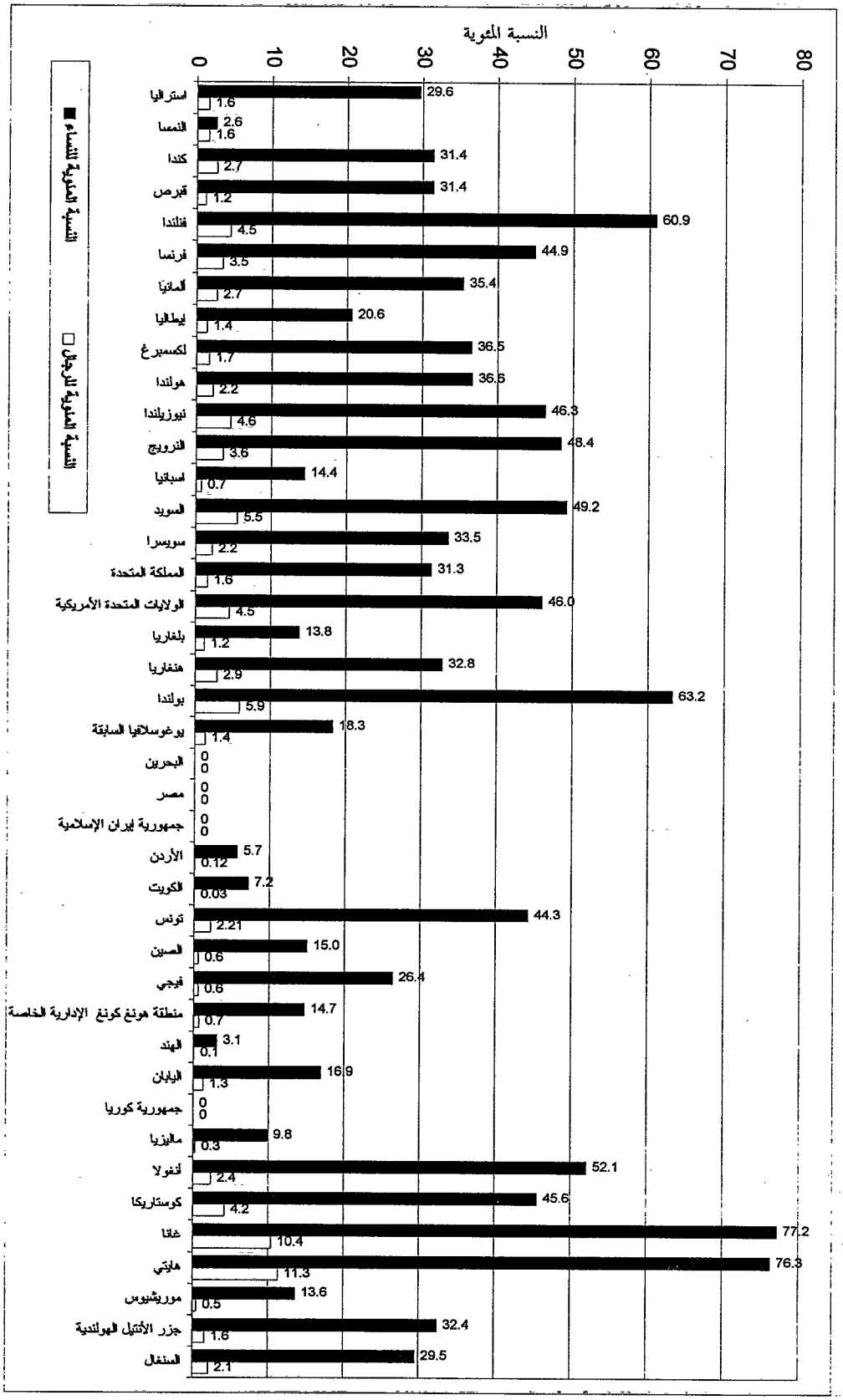

الشكل الثاني - ٤ النسبة المئوية للقوة العاملة غير الزراعية من النساء والرجال في المهن التي تهيمن عليها النساء في بلدان مختارة

المصدر: أنكر، ١٩٩٨.

١٣٧ - ويجري التمييز عادة بين شكلين مختلفين من التمييز المهني. يسمى أحدهما "التمييز الأفقي" ويشير إلى توزيع الرجال والنساء عبر المهن (مثلا، النساء العاملات كخادمات والرجال الذين يعملون كسائقي شاحنات)؛ وبينما يشير الشكل الآخر الذي يطلق عليه "التمييز الرأسي" إلى توزيع الرجال والنساء في التسلسل الهرمي للوظائف من حيث المركز داخل مهنة ما (مثلا عمال الإنتاج مقابل المشرفين على الإنتاج). وليس هناك ارتباط جيّد بين أي من شكلي التمييز المهني ومستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية عبر البلدان. ومع ذلك، يختلف الاثنان حسب المناطق، مما يشير إلى أن العوامل الاجتماعية والتاريخية والثقافية قد تكون مهمة في تحديد مدى التمييز المهني على أساس نوع الجنس[٣٩].

١٣٨ - ويوجد أدنى مستوى من التمييز المهني في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وأعلى مستوى في الشرق الأوسط/شمال أفريقيا. وهو مرتفع نسبيا أيضا في مناطق نامية أخرى، بينما نجده متوسط الحجم في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في أوروبا الشرقية[٤٠]. ونجد، في المقابل، التمييز الرأسي أعلى مستوى في منطقة آسيا والمحيط الهادئ منه في مناطق أخرى من العالم. ويبدو أن التنمية الاقتصادية التي يغلب عليها طابع التصدير قد أتاحت وظائف عديدة أمام المرأة في المجال الصناعي (مما أدى إلى الحد من التمييز الرأسي بدرجة ملحوظة) دون أن تؤدي، مع ذلك، إلى تخفيض أوجه التفاوت داخل المهن من حيث الأجر والسلطة وإمكانيات التقدم المهني (التمييز الرأسي).

١٣٩ - وخلال العقدين الماضيين، انخفض الشكل الأفقي للتمييز المهني بدرجة كبيرة حول العالم. ويبدو أنه بلغ أقصى انخفاض له في البلدان التي كان فيها مرتفعا نسبيا، بينما ظل على ما كان عليه في البلدان التي كان فيها منخفضا نسبيا. وقد حدث أكبر انخفاض مطرد في عدة بلدان نامية صغيرة وفي بعض بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ولم يحدث تغيُّر كبير في باقي بلدان المنظمة والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، فضلا عن البلدان الكبيرة في شرق آسيا، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بينما حدثت زيادات في الصين وفي منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة للصين. وفي البلدان

---

(٣٩) يحدد أنكر (١٩٩٨)، في عمله الخاص بالتمييز المهني، خمس مناطق: بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، والشرق الأوسط وأفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، ثم البلدان والمناطق النامية الأخرى.

(٤٠) توجد أيضا فروق كبيرة وهامة في التمييز المهني على أساس نوع الجنس في أنحاء المناطق الفرعية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. فتوجد أدنى المستويات في أمريكا الشمالية، بينما توجد أعلى المستويات في سكاندينافيا باعتبارها منطقة فرعية. ويبدو أن سبب ارتفاع مستوى التمييز في المنطقة الأخيرة يتصل بطريقة تطور دولة الرفاه في سكاندينافيا، حيث أدى إضفاء قيمة نقدية بصورة شاملة على "اقتصاد الرفاه" إلى إنشاء مهن ظلت "نسائية الطابع" (أنكر وملكاس، ١٩٩٨، ص ٩ من النص الانكليزي).

والمناطق التي انخفض فيها، نجد أن السبب هو إدماج الرجل والمرأة معا داخل المهن وليس حدوث تحول في الهيكل المهني للتوظيف، فكان توسُّع المهن "النسائية" كافيا، على ما يبدو، لاستيعاب الزيادة الملحوظة في القوة العاملة غير الزراعية النسائية. ومع ارتفاع عدد النساء الداخلات في القوى العاملة غير الزراعية، تولى عديد من النساء وظائف كان "الرجال" قد درجوا على القيام بها عبر السنين، مما أدلى إلى الحد من التمييز المهني على أساس نوع الجنس.

١٤٠ - ويجري تبرير التمييز المهني على أساس نوع الجنس استنادا إلى أن المرأة لها صفات محددة تجعلها أنسب من الرجل في أنواع معينة من العمل. ويقال إن المهن "النسائية" التقليدية تنطوي على أنواع العمل التي تتطلب الرعاية، والبراعة اليدوية والخبرة بالأنشطة المنزلية النمطية، وكلها من المتوقع أن تتوفر لدى المرأة. وبالمثل يعتقد أن الخضوع والطاعة، وهما السمتان الأخريان المرتبطتان عادة بالعاملات، تشكلان أنماط التوظيف الجنسانية.

١٤١ - صارت النساء اليوم أكثر من أي وقت مضى أفضل تعليما على مستوى العالم بأسره، كما أنهن يشغلن بشكل أكبر الوظائف الفنية ذات المستوى العالي، ولكنهن قلّما يخترقن ما يسمى بـ "السقف الزجاجي" الذي يفصلهن عن مواقع الإدارة والمناصب الفنية العليا (منظمة العمل الدولية، ١٩٩٧)[٤١]. وبرغم التقدم المحرز مؤخرا، فإن "السقف الزجاجي" ما زال نسبيا بغير مساس. وتشغل المرأة أقل من ٥ في المائة من الوظائف العليا في المؤسسات. وحتى في الحالات التي تنجح فيها في الوصول إلى القمة، فإن المرأة في المواقع التنفيذية يكون دخلها بشكل دائم تقريبا أقل من دخل الرجل. وكلما كانت الوظيفة أعلى، كانت الفجوة بين الجنسين أكثر بروزا. وفضلا عن ذلك، فإن الرأي القديم القائل بعدم وجود عدد كاف من النساء المؤهلات لشغل المزيد من الوظائف العليا رأي تجاوزه الزمن. وعلى الرغم من استمرار وجود فوارق بين الجنسين فيما يتعلق باختيار المهنة، فإن النساء يخترن بشكل متزايد دخول ميادين الدراسة العلمية والتكنولوجية. ومع وجود استثناءات قليلة، مثل مجال الهندسة، فإن النساء يقتربن من الرجال في مستويات التحصيل العلمي في معظم الميادين.

١٤٢ - وفي كثير من البلدان الصناعية، أدى التعليم دورا هاما في إتاحة الفرصة للمرأة للحصول على وظائف أفضل وأعلى. وقد تخرجت أعداد كبيرة من النساء في مجالات الطب والقانون والمحاسبة ودراسات الأعمال التجارية، وهي مجالات كان يهيمن عليها في الماضي الطلبة الذكور. وقد أدت فرص التوظيف المتزايدة، واستعداد أرباب العمل لتوظيف النساء، إلى تنشيط الطلب على الدورات الدراسية في تلك المجالات. وعلى الرغم من أن دخل المرأة على كل مستوى من مستويات التأهيل العلمي في معظم البلدان لا يزال أقل من دخل الرجل، فإن فجوة الأجور بالنسبة للمرأة الأرفع تعليما أقل بكثير (منظمة العمل الدولية، ١٩٩٨، ص ١٤٥). والتحسن الذي طرأ على سلالم أجور النساء العاملات في السنوات الأخيرة، على الأقل في بعض البلدان الأوروبية والولايات المتحدة، جاء في جانب منه نتيجة التغيرات التي طرأت على نمط التمييز المهني، حيث تم توظيف النساء عند مستويات أعلى.

---

(٤١) انظر المربع الثاني - ٣.

١٤٣ - ويبدو أن التحصيل العلمي قد ساعد المرأة أيضا على الحفاظ على استمرارية التوظيف. ومن المخاطر الرئيسية التي تواجه المرأة، فقدان المركز الوظيفي عندما تنسحب من سوق العمل لإنجاب الأطفال أو الاضطلاع بمسؤوليات أسرية أخرى. غير أن هناك احتمالا أكبر في أن الموظفات في المستويات الوظيفية العليا بالمؤسسات الكبيرة، وبخاصة في القطاع العام حيث توجد غالبا سياسات "تكافؤ الفرص" يكون بمقدورهن التعويل على تدابير دفاعية متنوعة تساعدهن على الاحتفاظ بمواقعهن في سوق العمل. لكن خطر التدني الوظيفي عقب الغياب عن سوق العمل يتضاعف إذا كان التدريب الوظيفي يعتمد على خبرة العمل غير المنظم، عوضا عن المهارات القابلة للتحويل المعترف بها. وفي الواقع، فإن انخفاض تمثيل النساء في أنظمة التدريب - مثل التدريب في موقع العمل، والتعلُّم مدى الحياة، وبرامج التدريب للعاطلين، والتدريب من أجل التكنولوجيا الحديثة - قد يدعم فعلا العزل المهني القائم على نوع الجنس (منظمة العمل الدولية، ١٩٨٨، الفصل ٦).

١٤٤ - ولقد زادت نسبة النساء في الأعمال الإدارية والتنظيمية، ولكن طبيعة المسارات المهنية للنساء تعوق تقدمهن إلى المواقع الوظيفية عند القمة، أما في المستويات الأدنى للإدارة، فتوضع المرأة عادة في القطاعات غير الاستراتيجية، وفي المواقع الإدارية وشؤون الموظفين، لا في المناصب الفنية، أو مستوى الوظائف الإشرافية التي تقود إلى مواقع القمة. وكثيرا ما يضاعف من هذه السلبيات الأساسية، استبعاد المرأة من الشبكات، الرسمية وغير الرسمية، التي لا غنى عنها للتقدم داخل المؤسسات. وقلَّما توجد المرأة في مواقع تطوير الإنتاج أو تمويل الشركة، مما تنشأ منه الحاجة إلى استراتيجية واضحة لتعميم مراعاة الفروق بيـــن الجنسين من أجل الدفع قدما بالمرأة في هذه المجالات كما هو مبين في المربع الثاني - ٢. ولا تزال المشاركة في صنع القرار تؤكد أنها واحد من أكثر المجالات مقاومة للمساواة بين الجنسين.

المربع الثاني - ٢

استراتيجيات من أجل تعميم مراعاة الفروق بين الجنسين في صنع القرار الاقتصادي على الصعيدين الوطني والدولي

حتى يتسنى إحداث تغيير ملموس ومستدام، ينبغي أن يؤخذ عامل نوع الجنس في الاعتبار بوصفه عنصرا جوهريا في عملية صنع القرار المؤسسي من جميع جوانبها على المستويات الوطنية والدولية، من منطلق الفلسفة الشاملة والأهداف الاستراتيجية ومن خلال سياسات وإجراءات تنفيذية وإدارية، تتولاها جميع الأطراف المعنية، ويمكن اقتراح الأنشطة التالية في هذا الصدد:

(أ) تنشئ الحكومات مجمعا يضم النساء المؤهلات وتعيّنهن للعمل بالمجالس الوطنية والدولية وعند مستويات الإدارة في المؤسسات المالية الدولية؛

(ب) تقوم المؤسسات المالية الدولية بمراجعة البعد الجنساني في جميع مراحل إعداد البرامج والمشاريع وإدارتها، وتقوم بهذه العملية مجالس مراجعة ذات تمثيل متوازن بين الجنسين، وبالتشاور العام مع المنظمات غير الحكومية، وغيرها من أعضاء المجتمع المدني؛

(ج) على الشركات المتعددة الجنسيات، التي تتطلب بصفة عامة مهارات تتجاوز حجم الطلب في بلد واحد، أن تضع نبذات بما تتطلبه في اختيار المرشحين لتعكس المهارات الجديدة المطلوبة في إطار العولمة مثل القدرة على العمل بفعالية في بيئة متنوعة وسريعة التغير، ولتعكس أيضا الالتزام بالقضايا المتعلقة باعتبارات الجنسين؛

(د) ترصد المنظمات غير الحكومية التقدم المحرز من مختلف الأطراف الفاعلة في جهودها لإزالة الحواجز التي تحول دون مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار من خلال رصد وإذاعة أفضل و/أو أسوأ الممارسات، ومنح المكافآت للفائزين (الأمم المتحدة، ١٩٩٦)

المصدر: الأمم المتحدة؛ ١٩٩٦.

المربع الثاني -٣

عناصر الاستراتيجيات المتعلقة بالمرأة في مجال الإدارة، التي تتيح اختراق "السقف الزجاجي"

- الآليات التنظيمية والإطارات القانونية اللازمة للقضاء على التمييز على أساس نوع الجنس.
- العمل التعويضي والمبادئ التوجيهية من أجل تغيير حقيقي في الاتجاهات.
- اتخاذ الخطوات المناسبة من جانب الشركات والمؤسسات، والحكومات لضمان وعي الموظفين بالتزاماتهم وحقوقهم، بما في ذلك الحقوق والواجبات المترتبة بموجب قوانين تكافؤ فرص العمل.
- العمل الإيجابي وسياسات تكافؤ الفرص من أجل تمهيد ساحات العمل، وضمان تكافؤ الفرص، والمعاملة المتساوية للمرأة في التوظيف والترقية.
- تطوير الأساليب المتبعة بما في ذلك ساعات عمل أكثر مرونة، وساعات عمل أقل، وتهيئة المرافق المناسبة لرعاية الأطفال والمسنين، بما يتيح للرجال والنساء الجمع بين شغل وظيفة ورعاية أسرة.
- تقديم التوجيه للمرأة وإسداء المشورة لها من أجل تطوير مهاراتها المهنية.
- تعيين موظفين مختصين بشؤون الشركات في إدارات شؤون الموظفين بالمؤسسات بحيث يضطلعون بمهام رصد وتعزيز الفرص المتكافئة على صعيد المؤسسة بأسره.
- إتاحة الفرصة أمام المرأة للتدريب على مهارات تسيير الأعمال التجارية لمساعدتها على إدارة أعمالها الخاصة.
- إتاحة التواصل بين الزملاء وجماعات الرفاق.

المصدر: منظمة العمل الدولية، ١٩٩٧.

ثالثا - تدويل الإنتاج، إعادة تنظيم الأعمال، وإضفاء المرونة على العمل

١٤٥ - شهدت السبعينيات والثمانينيات، تحويلا مطردا في مراحل أو (نوعيات) معينة من الإنتاج في عمليات الشركات المتعددة الجنسيات، لكي تصبح وحدات إنتاج مستقلة في مواقع أخرى. وكانت الفكرة من وراء ذلك هي نقل الأنشطة المنخفضة المهارات والكثيفة الاستخدام للأيدي العاملة إلى مناطق منخفضة الأجور، في حين تتخصص الاقتصاديات المتقدمة النمو في إنتاج السلع العالية المهارات والكثيفة من حيث استخدام رأس المال.

١٤٦ - وكانت الولايات المتحدة في طليعة البلدان التي جربت إعادة توطين كثير من الشركات الكثيفة الاستخدام للأيدي العاملة - المتخصصة في صناعة الملابس والأحذية، وبدرجة أقل الالكترونيات - إلى مواقع منخفضة الأجور في منطقة البحر الكاريبي، وشرق آسيا، وأمريكا اللاتينية، مما أدى بالبعض إلى أن يطلق على هذه العملية "الحد من تصنيع أمريكا" (بلوستون وهاريسون، ١٩٨٢). وبحلول أواسط الثمانينيات، كانت الشركات اليابانية تمارس بدورها عملية مشابهة قامت فيها بنقل عدد من النشاطات الكثيفة الاستخدام للأيدي العاملة إلى جنوب شرق آسيا. ومع التخفيف المتزايد من الحواجز التجارية، اكتسبت هذه العملية زخما أكبر على نطاق عالمي، حيث بات بوسع الشركات المتعددة الجنسيات في البلدان المتقدمة النمو أن تعيد تصدير السلع المنتجة في المواقع المنخفضة الأجور إلى الاقتصادات المتقدمة النمو في ظل قيود أقل.

١٤٧ - وعلى رأس الخصائص التي تتسم بها أحدث مراحل حركة رؤوس الأموال، ما يتعلق بتطوير شبكات الإنتاج عبر الوطنية بما يتيح للشركات المتعددة الجنسيات الإبقاء على عناصر الإنتاج المتطورة، وعلى تصاميم المنتجات، والتمويل في أوطانها الأصلية، مع توزيع العمليات القياسية على مواقع ذات أجور أقل عبر أنحاء الكرة الأرضية (باريسوتو، ١٩٩٣؛ بابلكيور، ١٩٩٨). وبفضل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة، صار من المتاح مكانيا توزيع مهام "المكتب الخلفي"، مثل تجهيز البيانات والحسابات، بدورها، شأنها في ذلك شأن العمليات القياسية الأخرى، التي تشمل أعمال التصنيع. ويعتبر توسيع نطاق التجارة الدولية في مجال الخدمات المشار إليه سابقا انعكاسا إلى حد ما لهذا التوجه الجديد.

١٤٨ - ومن خصائص المرحلة الحالية أيضا ما يتمثل في الجهد المبذول لجعل الإنتاج أكثر مرونة على المستوى العالمي استجابة للمتغيرات في الطلب على المنتجات ولاضطرابات السوق، التي كانت سمة بارزة من سمات تحرير الأسواق. وصارت الشركات المتعددة الجنسيات تعتمد على تكنولوجيا أقل تحكما وأكثر مرونة، كما خفضت من عمالتها المتفرغة الدائمة، فيما زادت من حجم العمال غير المتفرغين، والمؤقتين، وغيرهم من أفراد العمالة العارضة. وفيما تزداد أهمية الابتكار في الإنتاج والتصميم كاستراتيجيات تنافسية في ظل هذه البيئة الإنتاجية المتحولة فما زال من المهم أيضا الحد من التكاليف المستند إلى الأجور والمزايا المنخفضة، وإلى الاعتماد المتزايد على العمالة العارضة، فضلا عن تخفيض حجمها.

١٤٩ - ويتحدد توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر أيضا في ضوء هذه الاستراتيجية المعقدة للمنافسة. ففي معظم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين الاقتصادات المتقدمة النمو، يتمثل الهدف عادة في خلق طرائق جديدة للروابط فيما بين الشركات المتعددة الجنسيات في مجالات تطوير المنتجات الجديدة وتوسيع السوق[٤٢]. وفيما يتعلق بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية، فإن الدافع المسيطر هو في المقام الأول خفض التكلفة. وفي السنوات الأخيرة، ظلت هذه التدفقات تتخذ باستمرار أشكالا شتى "للاستثمار الأجنبي غير المباشر"، فكثيرا ما عمدت الشركات المتعددة الجنسيات إلى منح عناصر الإنتاج القياسية إلى جهات امتلكت حق الامتياز؛ أو إلى مقاولي الباطن، أو إلى صناعيين متعاقدين، أو أنها دخلت في مشاريع مشتركة مع منتجين محليين، بدلا من إقامة عمليات فرعية مملوكة لها بالكامل في البلدان النامية.

١٥٠ - وفي بعض الحالات التي لم يكن فيها نقل الإنتاج إلى الخارج خيارا مطروحا، فإن أرباب العمل استعاضوا عن العمال المحليين، بالعمالة المهاجرة، وغالبيتها من النساء، تخفيضا للتكاليف. وهذا ما كان عليه الوضع عادة في حالة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الصناعات الآخذة في الانكماش بالبلدان المتقدمة النمو، وفي بعض مناطق تجهيز الصادرات التي اجتذبت الفتيات الريفيات من البلدان المجاورة.

ألف - التحولات في مجال العمل

١٥١ - تمثلت الخصائص التي حددت طبيعة البيئة الاقتصادية المتغيرة في حقبة العولمة في تزايد المنافسة، وإدخال التكنولوجيا الجديدة، وتدويل الإنتاج، وإعادة تنظيم الأعمال، والأنماط الجديدة من حراك العاملين. على أن آثار هذه العوامل على أسواق العمل وعلى قضايا الجنسين ليست متماثلة سواء داخل البلد الواحد، أو فيما بين مجموعات البلدان. ولكن لأغراض دراستنا، يمكن تلخيص هذه الآثار تحت عناوين رئيسية ثلاثة: (أ) تغير هيكل الناتج والتغيرات المصاحبة له في التكوين النوعي من حيث نوع الجنس في القوة العاملة، (ب) إضفاء طابع "المرونة" و "العرضيّة" على العمل، و (ج) الأنماط المتغيرة لحراك القوى العاملة الدولية.

---

(٤٢) من دوافع هذه التدفقات أيضا، التدابير التحوطية لحماية سبل الوصول إلى الأسواق، في حالة زيادة الحواجز الحمائية أمام التجارة في المناطق المتقدمة النمو.

١ - تغير هيكل الناتج

١٥٢ - مع تغير تقسيم العمل الدولي، تعمد البلدان المتقدمة النمو بشكل متزايد إلى التخلص من وظائف الصناعات التحويلية (كنصيب من القيمة المضافة)، فيما تُبقي على وظائف المهارات القائمة في تطوير المنتجات، والهندسة، والإعلان، أو الوظائف التي تنشئ الملكية الفكرية عموما. وكانت الاقتصادات المتقدمة النمو هي التي صدّرت في البداية وظائف العمالة المكثفة. وبدأ أيضا منذئذ نقل وظائف الصناعات التحويلية ذات الكثافة الأكبر في رأس المال إلى البلدان النامية، حيث أصبحت التكنولوجيا أيسر في النقل وزاد التحسن في الإنتاج عالميا. وفقدت النساء وظائف الصناعات التحويلية بشكل غير متناسب في المراحل الأولى، بسبب تركز هذه الوظائف في الصناعات الكثيفة العمالة. بيد أن فقد الرجال لوظائف الصناعات التحويلية العمالية ذات الأجر العالي في المراحل التالية بدأ يفوق خسائر النساء[٤٣].

١٥٣ - وتم إلى حد كبير تعويض خسائر النساء في العمالة في مجال الصناعات التحويلية بالنمو الذي شهدته وظائف قطاع الخدمات، حيث تحققت معظم الزيادة في العمالة بالبلدان المتقدمة النمو في العقدين الأخيرين في قطاع الخدمات. وفي الاتحاد الأوروبي، زاد عدد العاملين في الخدمات بحوالي ١٩ مليون عامل بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٦، مما عوض الخسارة في الوظائف بالصناعة والزراعة التي بلغت ١٣ مليون وظيفة. وتحقق أكبر نمو في العمالة بخدمات الرعاية (الصحة، والخدمات الاجتماعية، والتعليم)، وشتى خدمات الأعمال التجارية، والأنشطة البيئية، وأيضا في الفنادق وخدمات المطاعم (روبري، ١٩٩٨). ونظرا لأن المرأة كانت ممثلة تقليديا بشكل كبير في الخدمات، فإنها استفادت بشكل فاق القدر المتناسب من تركز العمالة في هذه القطاعات.

١٥٤ - كما أدت الزيادة النسبية في الطلب على العمال المهرة (في قطاعي الخدمات والتصنيع على السواء) وانخفاض الطلب على العمال الذين لم يتلقوا تعليما جامعيا، إلى زيادة الاستقطاب في الأجور، وهو ما يتجلى بالذات في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. واتجه جانب ضخم من الوظائف المنشأة حديثا في الخدمات إلى قطاعي المعلومات والمعرفة المكثفة، اللذين يستلزمان مهارات عمالية راقية، بينما اتجه الجزء الباقي إلى وظائف العمالة المكثفة القليلة المهارات والمنخفضة الأجر. وفي واقع الأمر، فإن قطاعات الخدمات المنخفضة الأجر هي الموقع الوحيد الذي يشهد زيادة في العمالة القليلة المهارة. ويمثل الارتفاع في حجم العمل على أساس عدم التفرغ، أساسا بالنسبة للنساء، معظم إن لم يكن، كل هذه الزيادة لأن العدد الشامل من وظائف العمل على أساس التفرغ بالنسبة للرجال والنساء القليلي المهارة آخذ في الانخفاض (منظمة العمل الدولية، ١٩٩٨، الصفحتان ٣٤ و ٣٥).

---

(٤٣) في أوروبا على سبيل المثال، تركز فقد الوظائف، منذ الثمانينيات، في الأعمال اليدوية التي يهيمن عليها الرجل، حيث انخفضت بنسبة ٢٠ في المائة.

٢ - الاتجاه نحو المرونة وتحرير سوق العمل

١٥٥ - أدى ما تبذله الشركات المتعددة الجنسيات من جهود في البلدان المتقدمة النمو بغرض زيادة مرونة العمل، إلى انتشار الأشكال غير النظامية من العمالة وإلى زيادة الاستعانة بمصادر خارجية في القطاع غير المنظم، كما أدى إلى سرعة انتقال العمليات الإنتاجية الكثيفة العمالة إلى المواقع المنخفضة الدخل في البلدان النامية. وثمة نتيجة أخرى على الصعيد الكلي هي الاتجاه نحو "رفع القيود" عن سوق العمالة، أي إزالة الأنظمة الحمائية ومؤسسات سوق العمل التي اعتبرت عائقا أمام "مرونة السوق". وقد بدأت الحملة تجاه تحرير سوق العمل من القيود وإضفاء المرونة على العمالة في عدد قليل من البلدان المتقدمة النمو، وباتت منذئذ اتجاها عالميا. وأضحت التشريعات العمالية الموحدة تغطي في معظم البلدان عددا أقل من العمال، حيث أخفقت الحكومات في إنفاذ الأنظمة العمالية أو عمدت إلى إلغائها. ويبدو أن المرونة المرتبطة بوقت وجهد الإناث كان لها دور هام في هذه العملية، حيث تعزز قدرة قطاع الأعمال التجارية على التواؤم من التغيرات في أحوال السوق. فقد خلصت الشركات إلى أن من الأيسر نسبيا، لا مجرد اتباع أشكال مرنة من العمالة، عندما تكون القوى العاملة أساسا من الإناث، ولكن أيضا استخدام النساء في هذه الوظائف غير المنتظمة[٤٤].

١٥٦ - ومن الضحايا العرضيين من جراء هذه التغييرات، نموذج عمالة "الرجل العائل" - الذي يتم بموجبه شغل الوظائف الأساسية بالرجال الذين يعيلون أسرا ومن ثم يحتاجون، إلى الأمن الوظيفي، وفرص الترقي، وأجر للعيش - حيث ظهر عدد متزايد من فرص العمل التي تماثل تلك المرتبطة بالعمالة "الثانوية" للمرأة. وتقدم معظم هذه الوظائف الجديدة أجرا ضئيلا، وهي غير مأمونة، وتنعدم فيها الحماية والاستحقاقات الاجتماعية، وتكفل آفاقا محدودة للتدريب والترقي. وأضحت الوظائف التي اعتبرت في وقت من الأوقات قياسية (أي من وجهة نظر الرجل) وظائف شائعة بين الرجل والمرأة، رغم أن عدد النساء ما زال يفوق كثيرا عدد الرجال في هذا النوع مما يعرف بالعمالة المرنة. وليست بالضرورة جميع الوظائف المرنة المتاح للمرأة الوصول إليها، على الوجه المبين تفصيلا أدناه، وظائف سيئة، ولكنها تنطوي فعلا على خطر التعرض للتهميش في سوق العمالة.

١٥٧ - وفي البلدان النامية، أضحت عودة ظهور العمالة غير المنظمة وممارسة العمل من المنزل اتجاها عالميا في ظل الأحوال السائدة في الثمانينيات التي تغيرت تغيرا جذريا. ورؤي أن عوامل إعادة التشكيل الاقتصادي، وزيادة أهمية التمويل والخدمات، وتحرير سوق العمالة من القيود، وعولمة الإنتاج والأسواق، قد خلقت جميعها بيئة اقتصادية أتاحت للمؤسسات المتعددة الجنسيات تحويل نفقات زيادة المنافسة والتكيف مع أحوال السوق المتغيرة إلى "القطاع غير المنظم" - وخاصة العمال (ساسن، ١٩٩٨). وعلى إثر

---

(٤٤) أظهرت البحوث في البلدان الصناعية أن التباين بين الجنسين يلعب دورا هاما في سياسات العمالة بالنسبة للمستخدمين، خصوصا فيما يتعلق بهيكل العمالة والسعي لتوفير المرونة من خلال عقود الاستخدام غير القياسية (روبري وويلكينسون، ١٩٩٤).

ذلك، فرغم أن القطاع المنظم يتسع نطاقه، فإن العمالة في القطاع المنظم الرئيسي قل حجمها. وإن كان من الخطأ اعتبار أن النشاط غير المنظم هو سمة قاصرة على أسواق العمالة في البلدان النامية. فعلى سبيل المثال يلاحظ بشكل متزايد في الولايات المتحدة الأمريكية زيادة أشكال العمالة غير المنظمة في قطاعات من قبيل الإلكترونيات، وتصنيع الملابس، حيث يتم غالبا تشغيل العمال الوافدين من أمريكا اللاتينية وآسيا في أماكن العمل المستغلة للعمال (فرناندیس - كيلي وساسن، ١٩٩٣؛ كريسترسون و أبلباوم، ١٩٩٥). وتم أيضا من جديد في هذه الصناعات التحقق من وجود حجم كبير من العمالة في القطاع غير المنظم فيما بين صفوف العمال غير المهاجرين في نيو إنغلند (ظسون وسميث، ١٩٩٩).

١٥٨ - بيد أن العمل على أساس عدم التفرغ في البلدان المتقدمة النمو هو الشكل المرن الرئيسي للعمالة الذي اتضح أن أعدادا كبيرة من النساء تزاوله (انظر الشكلين الثالث - ١ والثالث - ٢)[٤٥]. ورغم القول عموما بأن المرأة تفضل غالبا وظائف العمل على أساس عدم التفرغ بسبب ما تتحمله من مسؤوليات أسرية، فإن الكثيرات من النساء اللائي لا يجدن سوى وظائف على أساس عدم التفرغ سيفضلن وظائف العمل المتفرغ. فعلى سبيل المثال، أشارت نسبة عالية من النساء في إيطاليا والسويد وفرنسا إلى أنهن يعملن ساعات أقل لمجرد عدم وجود وظائف للعمل على أساس التفرغ. وبالمثل، فإن ما يزيد عن ٤٠ في المائة من النساء اللائي يعملن على أساس عدم التفرغ في فنلندا يفضلن التفرغ للعمل (يوروستات، ١٩٩٨). ورغم أن المرونة في ساعات العمالة على أساس عدم التفرغ قد تكون مزية بالنسبة للعامل، فإن ثمة عيبين رئيسيين يجعلان هذه الوظائف غير مستحبة لدى من يضطرون للعمل فيها: انخفاض الأجر[٤٦] (وعدم وجود مزايا) والأكثر أهمية من ذلك، عدم إتاحة آفاق للترقي الوظيفي، أو التدريب، أو تنمية المهارات. وإذا ما استمر، حسب ما هو متوقع، ارتفاع معدل الأجور للعمالة الماهرة، فإن النتيجة الوحيدة هي زيادة أهمية المشكلة الأخيرة.

١٥٩ - وينصب باقي هذا الفصل على شتى أنواع العمالة المرنة، مع مناقشة العمل على أساس عدم التفرغ والعمل في القطاع غير المنظم والعمل من المنزل والعمال المهاجرين.

---

(٤٥) بينما شملت أوروبا ٧٤ في المائة من الموظفين العاملين على أساس التفرغ ممن كان لديهم عقود غير محددة المدة في عام ١٩٩٦، لم يعمل بموجب هذه العقود سوى ٥٩ في المائة فقط من النساء مقابل ٨٣ في المائة من الرجال (يوروستات، ١٩٩٨).

(٤٦) في اسبانيا وفرنسا ولكسمبرغ والمملكة المتحدة وهولندا، يحصل العاملون غير المتفرعين على أجر يقل بنسبة ٦٠ في المائة عن أجر العاملين على المتفرغين مقابل نفس القدر من العمل (يوروستات، ١٩٩٨).

باء - ارتفاع عدد الوظائف المرنة

١ - العمل غير المتفرغ

١٦٠ - تعرّف منظمة العمل الدولية من يعمل على أساس عدم التفرغ بأنه "شخص يتم توظيفه ويقل عدد ساعات عمله العادية عن ساعات عمل "العاملين المناظرين على أساس التفرغ" الذين يعملون في إطار نفس النمط من علاقة العمل، أو يعملون في نفس النوع من العمل أو الوظيفة أو في نوع مماثل لهما، أو يعملون في نفس المنشأة أو المؤسسة أو نفس الفرع من النشاط[٤٧]".

١٦١ - ويشمل العمل غير المتفرغ، ساعات عمل أقل مقابل أجر أسبوعي أقل من أجر العمل المتفرغ. وهو يمثل أيضا شكلا مختلفا من العمالة يقوم على أساس مبادئ مختلفة، وبنود وشروط مختلفة عن وظائف العمل على أساس التفرغ (روبري، ١٩٩٨). وكان للعمل غير المتفرغ، جزئيا بسبب هذه الاختلافات، دور هام في إعادة تشكيل هيكل العلاقة بين الأجر والعمالة في السنوات الأخيرة، خصوصا في البلدان المتقدمة النمو.

---

(٤٧) اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العمل غير المتفرغ لعام ١٩٩٤ (رقم ١٧٥).

الشكل الثالث - ١ العمالة على أساس عدم التفرغ كنسبة مئوية من مجموع العمالة بالنسبة للرجال والنساء في بلدان مختارة، ١٩٩٧

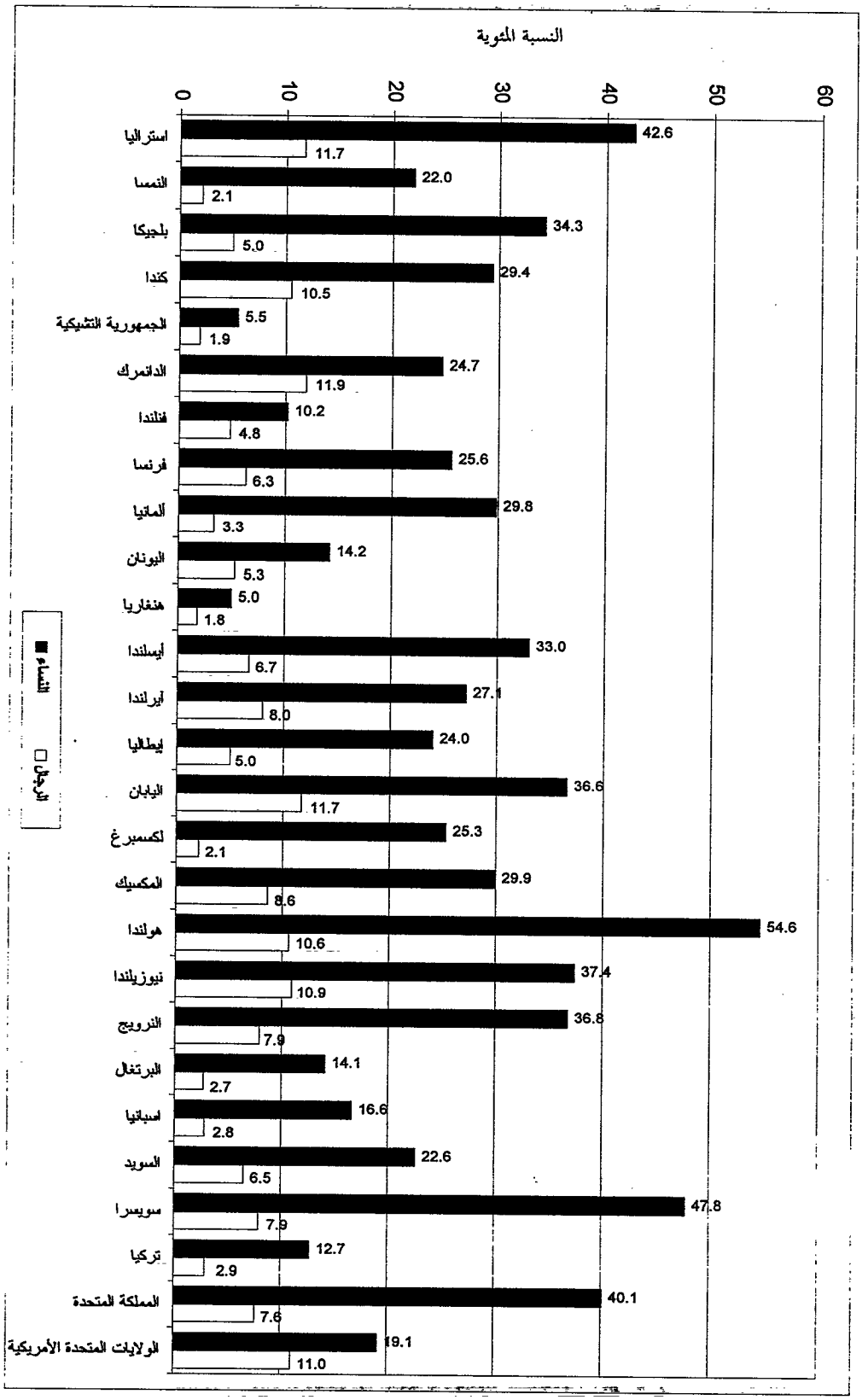

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ١٩٩٨.

ملاحظة: النسب المئوية الموضحة بالنسبة لاستراليا وأيسلندا ولكسمبرغ والولايات المتحدة الأمريكية واليابان هي عن عام ١٩٩٦.

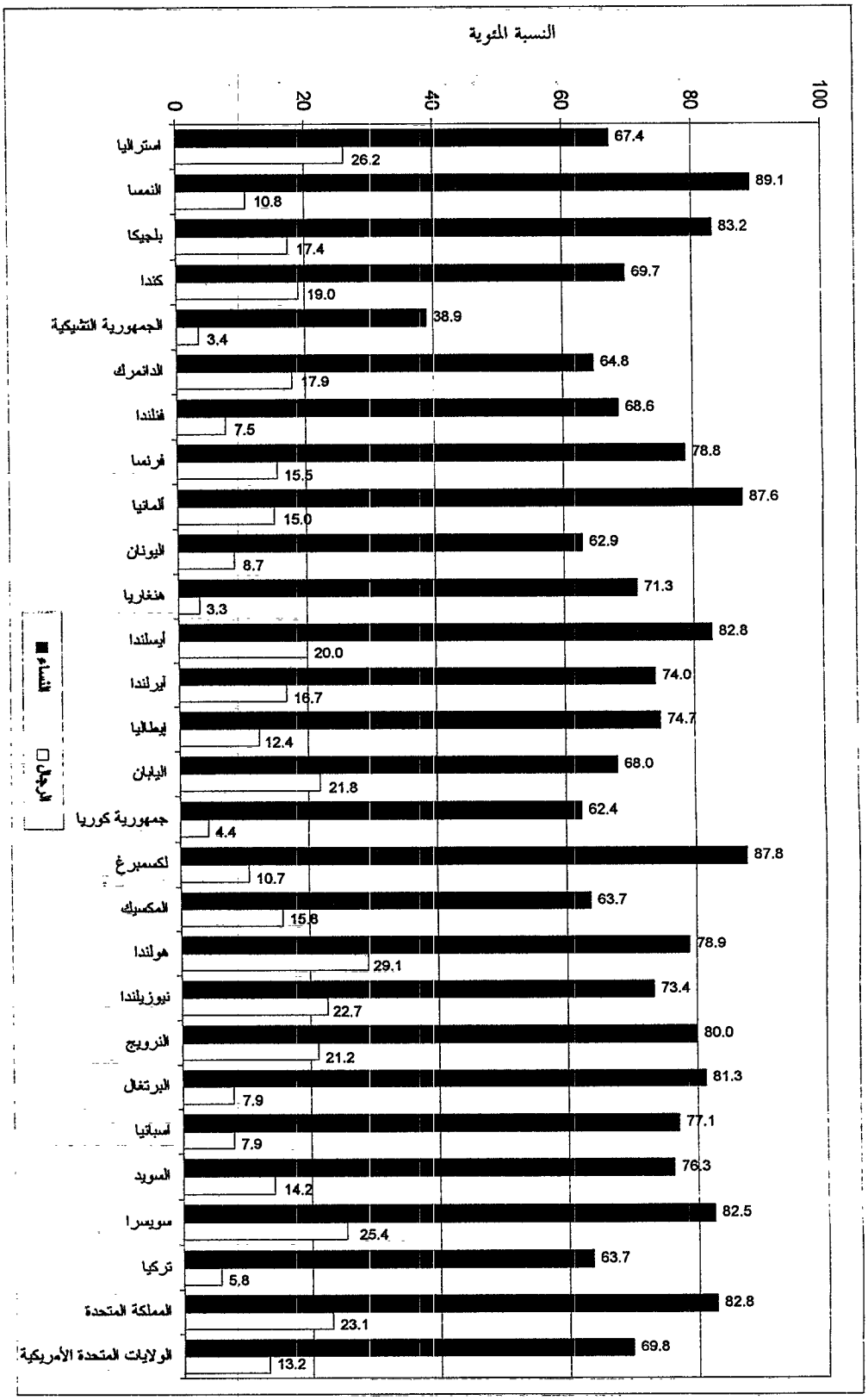

الشكل الثالث - ٢ النسبة المئوية للرجال والنساء في العمالة على أساس عدم التفرغ في بلدان مختارة، ١٩٩٧

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ١٩٩٨.

ملاحظة: السنة المرجعية بالنسبة لاستراليا وأيسلندا وجمهورية كوريا ولكسمبرغ والولايات المتحدة الأمريكية واليابان هي عن عام ١٩٩٦.

../..

١٦٢ - ويتباين العمل غير المتفرغ عالميا بين الجنسين (انظر الشكلين الثالث - ١ والرابع - ٢). إذ يتباين عموما مدى وشكل العمل غير المتفرغ بين الرجال والنساء على مدى دورة الحياة. ففيما بين النساء، غالبا ما تكون الأمومة سببا في الحاجة إليه، أما بين الرجال فمن الأرجح أن يحدث عند نقطة دخول سوق العمل أو الخروج منه. بيد أن دخول المرأة مجال العمل مقابل أجر، وخصوصا المدى الذي تكون فيه الأمومة عنصرا في التحول نحو العمل على أساس غير متفرغ، يتباين الأمر بشكل ملحوظ من بلد لآخر. إذ أن تقسيم العمل بين الجنسين داخل المنزل يتيح للمرأة فرصة أكبر من الرجل للعمل على أساس غير متفرغ. ولكن سياسات الدولة تؤثر أيضا على خطط ومسار توفير العمل. لذا، فمدى توافر العاملين في وظائف عدم التفرغ لا يتوقف فحسب على ظروف الأسر المعيشية ولكن أيضا على نوعية سلوك الشركات المتعددة الجنسيات، وسياسات ونظم سوق العمل، فضلا عن سياسات الدولة الأوسع نطاقا المتعلقة بسوق العمل (أوريللي وفاغان، ١٩٩٨).

١٦٣ - ويحصل العاملون على أساس عدم التفرغ على أجور يقل متوسطها في الساعة عن العاملين على أساس التفرغ كما أنهم يفتقدون من الاستحقاقات أكثر مما يفتقد نظراؤهم في الأجر عن الساعة. بيد أن المسألة الأساسية هي ما إذا كان العمل على أساس عدم التفرغ هو "جسر" أم "مصيدة" بالنسبة للمشاركة في سوق العمل (بوتشمان وكوادك، ١٩٨٩). بمعنى: هل هو شكل مهمّش من أشكال العمالة الرخيصة يحصر العامل في ربقة عمالة غير مستقرة، أم أنه فرصة للالتحاق بسلك العمالة مقابل أجر ثم البقاء في العمل؟ وقد قيل إنه رغم أن العمل على أساس عدم التفرغ ليس من الضروري أن يؤدي في حد ذاته إلى التهميش، فإن البقاء لفترات طويلة في هذا النوع من العمالة له أضراره. "إن عدم توافر التدريب والترقي يدفع بهؤلاء العمال نحو سوق عمل هامشية من حيث المؤهلات والدخل، أو إلى تجميع استحقاقات أقل في المعاش التقاعدي على مدار الحياة" (أوريللي وفاغان، ١٩٩٨).

١٦٤ - يمكن لوجود مجموعة كبيرة من العاملين غير المتفرغين الذين يشكلون بديلا جاهزا أن يعوق نمو العمالة المتفرغة، على الأقل في بعض قطاعات الاقتصاد. ويميل انتشار فرص العمل غير المتفرغ بدوره إلى تأكيد مركز المرأة بوصفها عائلا ثانويا، وتعزيز عدم التكافؤ في توزيع الأعمال المنزلية داخل الأسرة المعيشية. وفضلا عن ذلك، تظهر الدلائل أن الفجوة القائمة بين الجنسين من حيث مرتبات العاملين المتفرغين قد تزيد في البلدان التي تكون فيها فرص العمل غير المتفرغ أكثر انتشارا (روبري، ١٩٩٨).

١٦٥ - وفي البلدان الأوروبية، يمكن التمييز بين ثلاث فئات من العاملين غير المتفرغين[٤٨]:

---

(٤٨) تعتمد بقية هذا الفرع اعتمادا شديدا على روبري (١٩٩٨).

(أ) المشاركون في سوق العمل بصفة عارضة، الذين لا ينظر اليهم بوصفهم العائل الرئيسي أو المستقل. وفي كثير من البلدان تكون حقوق العاملين غير المتفرغين محدودة من حيث استحقاقات البطالة، و/أو المعاشات التقاعدية، و/أو التعويض عن فترات المرض، ولا سيما حين لا يفي هؤلاء العاملون بالحدود الدنيا للإيرادات أو ساعات العمل أو وحين يجمعون بين العمل وغيره من الأنشطة مثل التعليم والرعاية. وقد يؤدي الإعفاء من سداد مدفوعات الحماية الاجتماعية إلى زيادة الدخل النقدي الفوري للعاملين غير المتفرغين وإن كان ذلك على حساب تخليهم عن استحقاقات الإعانة. ومن شأن التشديد على الطابع العارض التي تتسم به مشاركة هؤلاء المستخدمين أن يفضي بالفعل الى رفع الضغط المعنوي الواقع على أرباب العمل أو الحكومة فيما يتصل بتوفير ضمانات للدخل حين لا يتوافر العمل، بما في ذلك أثناء العطلات، والمرض، وحالات انخفاض الطلب، والشيخوخة؛

(ب) المشاركون بصفة مستمرة الذين يعملون ساعات مخفضة طوعيا لفترات مؤقتة. وتتألف هذه الفئة بصفة أساسية من النساء اللاتي يخفضن ساعات عملهن أثناء فترات الحمل وتربية الأطفال، مع استمرارهن كمشاركات دائمات في سوق العمل. ويعتبر الحق في العمل غير المتفرغ من المزايا. ولا يقوم أرباب العمل أو الدولة بالتعويض عن الفجوة التي تنشأ في الدخل بين الساعات الكاملة والساعات المخفضة. فالأمر يرجع إلى الأسرة في تعويض أي عجز ينشأ في الدخل الفعلي مقارنة باحتياجات المعيشة. ويحتفظ معظم العاملين لساعات مخفضة بنفس الحقوق المتصلة بالاستحقاقات وظروف العمل التي يتمتع بها العاملون المتفرغون. وفرص العمل لساعات مخفضة عادة ما تكفلها الدولة، أو تستمد من خصائص الشخص أو الوظيفة. فعلى سبيل المثال، توفر الخدمة المدنية في فرنسا هذه الفرصة للأمهات العاملات. بيد أن أرباب العمل يكونون أكثر استعدادا بصفة عامة لمنح هذه الفرصة من أجل الاحتفاظ بالموظفين المتمتعين بمهارة رفيعة نسبيا؛

(ج) العمل غير المتفرغ للمشاركين المتفرغين في سوق العمل بصفة مستمرة. وقد يطلب هؤلاء مكافأة مقابل القبول بالعمل لبعض الوقت. وقد تزداد هذه الفئة مع اتخاذ الحكومات سياسات ترمي إلى توسيع نطاق العمل غير المتفرغ ليشمل قطاعات غير تقليدية من قوة العمل، إضافة الى اتجاه مزيد من البلدان نحو وضع تعد فيه النساء مشاركات بصفة دائمة وليست عارضة (روبري، ١٩٩٨). بيد أنه ينبغي الإشارة إلى أن المرأة تتلقى مكافأة محدودة للغاية عن الدخل الذي تفقده حين تتعاقد لفترات عمل مرنة. ومن المرجح أن تعرض على الرجل نظم تمكنه من الاحتفاظ بإيرادات العمل المتفرغ. فعندما يتم توظيف الرجال في مقتبل العمر، تستعمل التفاوتات في العمل الإضافي للتكيف مع الطلب، أما إذا كانت هذه التفاوتات مفرطة، أو في حالة توافر مبالغ الدعم الحكومي، فقد يستخدم العمل لفترات قصيرة مع التعويض عن الإيرادات كوسيلة لتفادي وجود العمالة الزائدة. وتوجد هذه النظم أساسا في أوساط الذكور المشتغلين بالأعمال اليدوية في الصناعات الثقيلة. والحالات التي تتلقى فيها المرأة مكافأة عن ساعات لم تقضها بالفعل في العمل قليلة للغاية. وثمة اتجاه في مجالات العمل الخاصة بالإناث إلى استخدام الوظائف غير المتفرغة في استيعاب التقلبات. وقد أدى مفهوم العائل الذكر إلى بقاء مبالغ الدعم القصير الأجل بوصفها جزءا رئيسيا من السياسات المتعلقة بسوق العمل في كثير من البلدان.

١٦٦ - وعلى وجه العموم، يحتمل أن يتمتع العاملون غير المتفرغين بحقوق أقل في الحماية الوظيفية من العاملين المتفرغين. وقد بذلت بعض الجهود لتضييق الفجوة بين هاتين الفئتين. وقد اتجه الاتحاد الأوروبي بصفة خاصة إلى توسيع نطاق ظروف الاستخدام العادية الخاصة بالعمل المتفرغ لتشمل العاملين غير المتفرغين على أساس تناسبي. وظل أرباب العمل يظهرون اهتماما بإيجاد فرص العمل غير المتفرغ وتشجيعها حتى عندما يطلب إليهم الوفاء بشروط تناسبية، إذ تكمن المزايا التي تعود عليهم من العمل غير المتفرغ بصفة رئيسية في إتاحة الفرص للتخلص من ساعات العمل التي لا لزوم لها أو للحد من العمل الإضافي المرتفع التكلفة. وقد أدت الجهود المبذولة لإدماج العاملين غير المتفرغين في النظام المستخدم لتنظيم العمل إلى انخفاض مستوى الأجور وظروف العمل بدلا من الارتقاء بها[٤٩].

٢ - الطابع المتغير للقطاع غير المنظم

١٦٧ - على الرغم من أن بعض الأنشطة يسهل أن تتسم بالطابع "غير المنظم" أكثر من غيرها، لا توجد مجموعة جوهرية من الخصائص التي تحدد ماهية الأنشطة غير المنظمة، فيما عدا استجابة هذه الأنشطة للفرص الاقتصادية المتاحة، ومرونة حدودها. ومنذ عام ١٩٧٢، الذي شهد استخدام منظمة العمل الدولية هذا اللفظ رسميا للمرة الأولى، تجري مناقشة مستفيضة بشأن تعريف القطاع غير المنظم وخصائصه. ويشمل التعريف الدولي الرسمي ما يلي: (أ) المشاريع التجارية غير المسجلة التي تقل عن حجم معين؛ (ب) العاملون بأجر أو بدون أجر في المشاريع التجارية غير المنظمة؛ (ج) العاملون المؤقتون دون رب عمل ثابت. وتتفاوت من بلد لآخر المعايير التي تعد بمقتضاها المشاريع التجارية غير المنظمة، وهي تشمل على سبيل المثال الحد الأقصى لعدد العاملين بأجر، وما إذا كان العاملون من المنازل وفي القطاع الزراعي مدرجين ضمن القطاع المنظم. كذلك يحدد الإطار القانوني والتنظيمي في أي بلد ماهية المشروع التجاري المسجل المنظم أو غير المسجل/غير المنظم.

١٦٨ - وكان المتوقع مع النمو الاقتصادي أن يتلاشى القطاع غير المنظم الذي كان يعد إحدى سمات التخلف في الستينات والسبعينات. إلا أن هذا القطاع، على العكس من هذه التوقعات، أصبح محور النمو للعمالة في أرجاء كثيرة من العالم النامي منذ الثمانينات. وقد عجز القطاع المنظم عن إيجاد وظائف كافية لقوة العمل المتنامية في بيئة تفرض عليها سياسات التقشف من جانب برامج التكيف الهيكلي وأشكال الإنتاج المتغيرة وزيادة المنافسة. ومع نمو القطاع المنظم في الحجم، ازدادت تدريجيا صعوبة الربط بين ثنائية القطاع المنظم وغير المنظم وبين الثنائية القائمة بين التقليدي والحديث.

---

(٤٩) يتجلى على الصعيد الدولي الاهتمام المتنامي بالعمل غير المتفرغ. ففي عام ١٩٩٤، اعتمد مؤتمر العمل الدولي اتفاقية العمل غير المتفرغ (رقم ١٧٥) والتوصيات المتعلقة به (رقم ١٨٢). وفي عام ١٩٩٧، تم توقيع اتفاق إطاري بين شركاء الاتحاد الأوروبي الاجتماعيين، وهم الاتحاد الأوروبي لنقابات العمال واتحاد النقابات الصناعية والعمالية في أوروبا، واتحادات أرباب العمل في أوروبا، والمركز الأوروبي

١٦٩ - ويعمل القطاع غير المنظم من ناحية بوصفه "أسفنجة هائلة للعمل" تمتص الفائض في قوة العمل في القطاع المنظم (منظمة العمل الدولية، ١٩٩١). وكثير من مؤسسات القطاع غير المنظم، المملوكة في معظمها لمنتجين يعملون لحسابهم الخاص ولا يملكون إلا القليل من رأس المال أو التكنولوجيا أو المهارات، تأخذ بمنطق الكفاف. إذ توفر هذه المؤسسات دخولا وفرص عمل ضئيلة وغير منتظمة، الى حد كبير، نظرا لافتقارها إلى سبل الوصول إلى الأسواق المنظمة، وإلى الائتمان، والتعليم النظامي ومؤسسات التدريب، والخدمات والمرافق العامة (توكمان، ١٩٩٠). ومن ناحية أخرى، فقد أصبح أيضا القطاع غير المنظم الذي انبعث من جديد في ظروف الثمانينات المختلفة جزءا من عملية إعادة تشكيل الهيكل الاقتصادي، إذ وفر لمؤسسات القطاع المنظم المرونة والفرصة لخفض التكاليف على السواء (ساسين، ١٩٩٨). وبدلا من أن يندثر، أصبح جزءا لا يتجزأ من القطاع المنظم.

١٧٠ - وبالنظر إلى التنوع الواسع النطاق في القطاع المنظم، يمكن تحديد ثلاثة أنواع منفصلة من النشاط غير المنظم من حيث مستوى إنتاجيته وطابع الصلة بينه وبين الاقتصاد المنظم. ويتمثل النوع الأول في الإنتاج الذي يقوم به أصحاب الأعمال الحرة من فقراء الحضر والريف "لحسابهم الخاص". ومستوى إنتاجية هذا النوع ضعيف للغاية وصلاته بالاقتصاد النظامي هامشية، إن وجدت. ويشمل النوع الثاني بعض العاملين ذوي الإنتاجية الأعلى نسبيا الذين يمارسون العمل لقاء أجر في سياق رأسمالي، وهذا النوع وثيق الصلة بالقطاع المنظم. ومن الشائع أن يتعاقد هذا الجزء من القطاع غير المنظم من الباطن لدى القطاع المنظم، مما يتيح للقطاع الأخير خفض النفقات وتحقيق المرونة في مواجهة تقلب الطلب(٥٠). وأخيرا، يتألف النوع الثالث من المهنيين المستقلين الذين يقدمون خدمات ومنتجات مرتفعة الثمن ومعدة حسب الطلب، تلبية لطلبات السكان من ذوي الدخل المرتفع الآخذين سريعا في الازدياد.

١٧١ - وتشكل المرأة غالبية العاملين في القطاع غير المنظم في معظم البلدان، ولا سيما في الشريحتين الأولى والثانية، الأمر الذي يرجع نوعا ما الى تمثيلها المنقوص في القطاع المنظم. وتدر الأنشطة غير المنظمة في الشريحة الأولى قدرا ضئيلا من القيمة المضافة، كما أن دخلها هو من الضآلة بحيث لا ينتج وفورات جديرة بإعادة الاستثمار ويكون من شأنها تحسين الإنتاجية أو توسيع حجم العمليات، لأنها تمثل وسيلة للمعيشة عند حد الكفاف، لا شكلا من أشكال المشاريع الخاصة، والعامل الذي يحفز على القيام بها هو الحاجة وليس الربح (جوشي، ١٩٩٧). ونظرا لقلة ما تتمتع به النساء من المنتميات الى الأسر المعيشية الفقيرة من المهارات القابلة للتسويق، فهن يتجهن بأعداد كبيرة إلى هذا النوع من الأنشطة غير المنظمة لتوليد أي مستوى يمكنهن توليده من الدخل. ويعمل هؤلاء النساء في جو شديد المنافسة يتسم بسهولة الدخول اليه والخروج منه، ومن ارتفاع معدلات البدء في المشاريع والإخفاق فيها على حد سواء، وبقصر دورة حياة النشاط الاقتصادي نسبيا للكثيرات منهن. ويعمل عدد كبير من النساء أيضا من المنزل، حيث يؤدين العمل بالقطعة للمؤسسات الصناعية. وهذا العمل أقرب إلى الاندراج ضمن إطار النوع الثاني من الأنشطة غير المنظمة، حيث يرتبط ازدياد الطلب على الأيدي العاملة العارضة من الإناث بإعادة تشكيل هياكل الإنتاج وبالتغيرات التكنولوجية التي سبقت مناقشتها (بولاك وجوديسمان، ١٩٩٧).

---

(٥٠) تندرج تحت هذه الفئة أيضا الشركات التي تعاني من ضغوط مالية شديدة، ويمثل العمل غير المنظم لها وسيلة للبقاء.

١٧٢ - وتتحيز الأطر التنظيمية الوطنية في كثير من البلدان لصالح الأعمال التجارية ومؤسسات القطاع العام الكبيرة. وكثيرا ما تلجأ الشركات الصغيرة إلى العمل بطريقة مخالفة للقوانين من أجل البقاء (دي سوتو، ١٩٨٦). ويمكن أن تتخذ الحواجز التي تحول دون إقرار الشرعية الكاملة أشكالا كثيرة، وقد تكمن في عناصر مختلفة من عملية التوظيف: حالة الأيدي العاملة، أو ظروف العمل، أو شكل الإدارة (كاستيلز وآخرون، ١٩٨٩). ورغم أنه يمكن بحق القاء اللوم على بعض المتطلبات البيروقراطية المفرطة في فرض حواجز لا مبرر لها، فإن الأنظمة الحكومية مطلوبة لحماية مصالح المجتمع العامة. ومن ثم، قد لا يسهل دائما تحقيق التوازن السليم بين التدابير التنظيمية اللازمة للصحة والسلامة العامة، وبين التدابير التي تفرض عراقيل بغير لزوم بوجه العمليات التي تضطلع بها وحدات القطاع غير المنظم. وتتمثل المشكلة في تحديد موقف للسياسات العامة يميل لصالح تكوين قطاع غير منظم يتسم بالدينامية ويتيح مزيدا من فرص العمل وتوليد المزيد من الدخل، وفيما يدعم أيضا تحسين ظروف العمل وزيادة نطاق الحماية المكفولة لمن يحاولون كسب قوتهم من خلاله.

١٧٣ - ومن الأمور التي تثير بالطبع قلقا خاصا عدم الالتزام المستشري داخل القطاع غير المنظم بتشريعات العمل ومعايير العمل الرئيسية. وتتمثل الجذور الأساسية لهذه المشكلة في عدم الاستقرار الذي يكتنف وجود المؤسسات غير المنظمة وفي الصعوبة التي يتسم بها تنظيم العمل في هذا القطاع (انظر الإطار ثالثا - ١). وإلى أن تتمكن هذه المؤسسات من العمل في بيئة أكثر استقرارا، فلا سبيل الى التوقع بتحقيق الكثير من التقدم في هذا الصدد (منظمة العمل الدولية، ١٩٩١). وعلاوة على ذلك، فإن التآكل الذي طرأ مؤخرا على معايير الحماية المكفولة للعاملين في القطاع المنظم لم يؤد سوى للمزيد من صعوبة تحسين ظروف العمل في القطاع غير المنظم.

المربع الثالث-١:

رابطة النساء العاملات لحسابهن الخاص في الهند

في مناطق مقاطعة باناسكانتا في غوجارات المعرضة للجفاف، شرعت رابطة النساء العاملات لحسابهن الخاص في تنفيذ أنشطة لدعم التنمية الاقتصادية للمرأة. وقد أسست رابطة النساء المذكورة، بمثابة نقابة عمالية، عام ١٩٧٢ بهدف تنظيم النساء اللواتي يزاولن مهنا حرة، نظرا لمحدودية وصولهن إلى الخدمات الاجتماعية ولكون عملهن غير مأمون. ويتألف أعضاء الرابطة، الذين بلغ مجموعهم ٠٠٠ ٢٢٠ عضو في سنة ١٩٩٥، من صغار التاجرات والبائعات المتجولات والعاملات من منازلهن والعاملات اليدويات ومقدمات الخدمات.

وتشمل الأنشطة النقابية للرابطة تأمين الحد الأدنى للأجور، والحصول على تراخيص لباعة الشوارع وتوعية العاملات من منازلهن بحقوقهن القانونية. ونظرا لعدم استقرار المهن الحرة، فالرابطة تساعد عضواتها على تنظيم تعاونيات لتوفير الدخل والتأمين الاجتماعي تعزيزا لعنصر التمكين في العمل.

وقد أقيمت الرابطة في مقاطعة باناسكانتا في البداية على يد حكومة غوجارات ومركز تنمية المرأة في دلهي. وتولت النقابة تقييم احتياجات النساء، التي تمثلت في نقص العمل المنتظم. وركزت الرابطة على إنشاء مؤسسات اقتصادية محلية تديرها نساء منتجات وشاركت في برنامج تديره الحكومة بعنوان تنمية المرأة والطفل في المناطق الريفية، لتكوين مجموعات منتجين.

وقد تطورت هذه المجموعات لتشكل فيما بينها اتحادا على مستوى المقاطعة، يُعرف باسم الرابطة النسائية التابعة لبرنامج تنمية المرأة والطفل في المناطق الريفية في باناسكانتا، ويهدف إلى تشجيع مجموعات المنتجين وإيجاد صلات بينهم وبين الأسواق والمصارف والوكالات والمؤسسات الحكومية. وهي تقدم مدخلات مثل البذور إلى المشاتل والقروض المعفاة من الفوائد للإصلاحات المنزلية. ويتركز دور الرابطة على الدعم والتوعية.

المصدر: بوروميك وجابغالا، ١٩٩٦.

٣ - قياس القطاع غير المنظَّم

١٧٤ - تشير الإحصاءات المتوافرة عن القطاع غير المنظَّم إلى أهمية حجمه فيما يتعلق بالناتج القومي في معظم البلدان النامية (انظر الجدول الثالث - ١). ومع ذلك، فليس من السهل إجراء قياس إحصائي للقطاع غير المنظم، ومن ثم ينبغي ألا تؤخذ الأرقام المتاحة على أساس قيمتها الظاهرة.

١٧٥ - وينبغي سبر الاختلافات بين البلدان، لا بسبب الخصوصيات القطرية فقط، وإنما بسبب اختلاف المنهجية المتبعة أيضا (دي جو، ١٩٩٨). ويكمن الاختلاف المنهجي الأول فيما تشمله الدراسات الاستقصائية، أي:

(أ) ما إذا كانت تغطي العاصمة أو المناطق الحضرية أو البلد برمته؛

(ب) فروع الأنشطة الاقتصادية المشمولة: يمثل إدراج الزراعة أو استبعادها عاملا رئيسيا في الاختلاف؛

(ج) ما إذا كانت تشمل مجموعات محددة أو عمالا محددين. وهنا يكمن الاختلاف الرئيسي بشأن إدراج، أو عدم إدراج، العمال المنزليين الذين يتقاضون أجرا.

١٧٦ - وينشأ الاختلاف الرئيسي الثاني عن المعايير المطبقة في تعريف القطاع غير المنظم، بمعنى، ما ما إذا شملت المعايير ما يلي:

(أ) حجم المنشأة أو المشروع؛

(ب) معيار عدم التسجيل، وهو في الواقع معيار مضلل، باعتبار أن التسجيل يخضع للأحكام القانونية والإدارية التي تختلف من بلد لآخر؛

(ج) معيار التنظيم القانوني للمشروع (على شكل شركة/أم لا).

الجدول الثالث - ١: مساهمة القطاع غير المنظم من حيث العمالة والناتج المحلي الإجمالي

	القطاع غير الزراعي		المجموع	
	حصة القطاع غير المنظم من العمالة غير الزراعية	حصة القطاع غير المنظم في الناتج المحلي الإجمالي غير الزراعي	حصة القطاع غير المنظم من العمالة الإجمالية	حصة القطاع غير المنظم في مجموع الناتج المحلي الإجمالي
بنن ١٩٩٣	٩٣	٥٧	٤١	٣٧
بوركينا فاصو ١٩٩٢	٧٧	٤٠	٩	٢٥
تايلند ١٩٩٥			٦	١
تشاد ١٩٩٣	٧٤	٤٥	١٢	٣١
تونس ١٩٩٥	٤٩	٢٣	٣٨	٢٠
تنزانيا ١٩٩١			٢٢	٣٢
جمهورية تنزانيا المتحدة (دار السلام) ١٩٩٥			٣٠	٦٥
السنغال ١٩٩١		٤١		
الفلبين ١٩٨٨			٢٦	١٢
فيجي ١٩٩٠			٤٣	٢
كولومبيا ١٩٩٢ (١٠ حواضر كبرى)			٥٥	١٨
مالي ١٩٨٩	٧٩	٤٢	١٣	٢٣
مدغشقر ١٩٩٥ (أنتاناناريفو)		٢٦		١٧
موريتانيا ١٩٨٩	٧٥	١٤		١٠
موريشيوس ١٩٩٢			٢٤	١٩
النيجر ١٩٨٧				٣٠
الهند ١٩٩٣-٩٤		٤٧		٦٣

المصدر: دي جو ١٩٩٨.

١٧٧ - ورغم مشاكل القياس، يوفر القطاع غير المنظم في العالم النامي معظم فرص العمل. ففي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على سبيل المثال، أتيحت ٨٣ في المائة من جميع فرص العمل الجديدة فيما بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٣ في القطاع غير المنظم. وتعمل الغالبية العظمى من فقراء الحضر بأمريكا اللاتينية في القطاع غير المنظم. وفي الهند وباكستان تقدر نسبة الجزء غير المنظم من القطاع الصناعي بنسبتي ٧٥ و ٧٠ في المائة، على التوالي، من مجموع نشاط الصناعات التحويلية.

١٧٨ - وفي أفريقيا جنوب الصحراء، تتراوح حصة العمالة بالقطاع غير المنظم بين أقل من ١٥ في المائة وأكثر من ٦٠ في المائة من مجموع العمالة، حيث سجلت أعلى النسب المفاد عنها في القطاع الحضري غير المنظم في السنغال (٧٧ في المائة) وبنن (٨٠ في المائة).

١٧٩ - ووفقا للبيانات المتوفرة، فإن معظم النساء المشاركات في النشاط الاقتصادي بالبلدان النامية، باستثناء منطقة أمريكا اللاتينية، يعملن أيضا في القطاع غير المنظم. وفي أنحاء كثيرة من أفريقيا، يعمل أكثر من ثلث النساء اللواتي يزاولن أنشطة غير زراعية في القطاع غير المنظم، وترتفع النسب إلى ٧٢ في المائة في زامبيا و ٦٥ في المائة في غامبيا. وفي مناطق أخرى، تزيد نسبة النساء الناشطات في القطاع غير المنظم على ٨٠ في المائة في ليما (بيرو) و ٦٥ في إندونيسيا و ٤١ في جمهورية كوريا[٥١].

١٨٠ - وثمة ما يحمل على الاعتقاد بأن هذه الأرقام من المرجح أن تكون أكبر بكثير مما هي عليه. وكما دلت على ذلك دراسة أجريت مؤخرا في بوركينا فاصو (شارم، ١٩٩٨)، ما زالت المرأة تمثل مصدر النقص في تقدير حجم القطاع غير المنظم ومساهمته، ويرجع هذا على الأقل إلى ثلاثة أسباب هي:

(أ) كون النساء يزاولن الأنشطة غير المنظمة وهي الأصعب في حصرها وقياسها: العمل في المنازل أو العمل الخارجي، والبيع في الشوارع (كامتداد لنشاط صناعي غير خاضع للقياس أو غير مسجل في حالات كثيرة)؛

(ب) كونهن يعملن، أكثر من الرجال، في أنشطة إضافية أو متعددة، لا سيما في المناطق الريفية؛

(ج) كون أنشطتهن الإنتاجية محجوبة وراء مركزهن كربات بيوت أو عاملات في الزراعة في نطاق الأسرة أو بائعات في الشوارع والطرقات، مما يحد من مساهمتهن في الهوامش التجارية. ويؤدي إلى إهمال قيمتهن المضافة في عملية التحول.

---

(٥١) ترجع الأرقام المتعلقة باندونيسيا وجمهورية كوريا إلى ما قبل الأزمة الأخيرة التي شهدتها منطقة شرق آسيا.

٤ - العمل من المنزل

١٨١ - يتميز العمل من المنزل بخاصيتين هامتين، أولاهما أنه يشمل علاقة استخدام مقابل أجر تجمع بين العامل ورب العمل أو مقاول من الباطن أو الوكيل أو الوسيط. وقد يكون الاتفاق ضمنيا أو صريحا، شفويا أو مكتوبا؛ بيد أن أسلوب دفع الأجر عادة ما يتم بالقطعة أو على أساس الوحدة الإنتاجية. وثانيتهما أن مكان العمل يكون خارج المباني التابعة لرب العمل. ويكون منزل العاملة أو مكان عمل مجاور لا يخص رب العمل(٥٢).

١٨٢ - وفي بعض الحالات، يكون العاملون من منازلهم مالكين لأدواتهم، بينما في حالات أخرى يتولى رب العمل توفير الأدوات على أساس القرض أو شراء المؤاجرة. وعادة ما يحصل العاملون من منازلهم على المواد الخام من رب العمل (أو يشترونها من السوق) ثم يبيعون منتوجاتهم إليه إما جاهزة أو شبه مصنعة. وكثيرا ما يصعب التمييز بين العمال من منازلهم والعمال المستقلين. والحال أن العديد ممن يعدون عمالا مستقلين قد يكونوا عمالا مأجورين مقنعين(٥٣). وفي البلدان النامية خاصة، قد يكون عمل العديد من العاملين لحسابهم الخاص خاضعا لسيطرة غيرهم ممن يعتمدون عليهم في السكن أو الائتمان أو المدخلات.

١٨٣ - وتشكل النساء الأغلبية الساحقة من العاملين من منازلهم. ورغم صعوبة تقدير العدد الإجمالي لهذه الفئة من العمال، فثمة اعتقاد بأن هذا العدد ما برح يزداد في البلدان الصناعية والنامية على السواء (منظمة العمل الدولية، ١٩٩٥ ج). وفي السنوات الأخيرة، ظهرت أشكال جديدة من الإنتاج في المنازل وشملت وظائف كانت في السابق تؤدي في إطار عمل ذوي الياقات البيضاء، نتيجة الأخذ بتكنولوجيات المعلومات. وأدى ذلك أن أصبح العمل من المنازل يشمل عددا قياسيا ومتنوعا من الوظائف ونظم الأداء والترتيبات التعاقدية، في وسط نطاق عريض من المؤسسات الخدمية الصناعية سواء في البلدان المتقدمة أو البلدان النامية. ويبدو أن التحول التكنولوجي سيظل مؤثرا على أساليب تطور العمل من المنزل في المستقبل. وثمة احتمال لأن يكتسب "العمل عن بعد"، مزيدا من الأهمية بصفة خاصة.

---

(٥٢) تعرف اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العمل من المنزل، ١٩٩٦ (رقم ١٧٧) العمل من المنزل بأنه العمل الذي يؤديه شخص مقابل أجر في منزله أو منزلها أو في مبان أخرى من اختياره أو اختيارها غير مكان عمل رب العمل، وينشأ عنه نواتج أو خدمة يكون قد حددها رب العمل، بصرف النظر عمن يوفر المعدات أو المواد أو المدخلات المستعملة. ويستثنى من هذا التعريف العمال الذين بلغوا من الاستقلال "درجة تكفي" لإدراجهم في عداد "العمال المستقلين" بموجب القوانين أو التنظيمات الوطنية أو قرارات المحاكم.

(٥٣) يحصل العمال المأجورون على مبالغ مقابل عملهم، في حين أن كسب العمال المستقلين يمثل عوائد رأس المال فضلا عن عناصر العمل والمهارة وتجشم المجازفة.

١٨٤ - ولا يزال العمل المنزلي ذو النمط الصناعي مهيمنا في معظم البلدان، صناعية كانت أو نامية. ويتسم نطاق الأنشطة والمنتوجات بكونه واسعا للغاية. وقد شكلت صناعات الملابس والمنسوجات والزرابي والسجاد وبعض أنواع المصنوعات الجلدية (كالأحذية) قوام الصناعات المنزلية التقليدية في أوروبا وجنوب شرق آسيا وأمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية، حيث المعدات المطلوبة من أقل ما يكون، وفي حالات عديدة لا تعتمد الأدوات أو الآلات على الطاقة الكهربية لتشغيلها. ويتم هذا العمل بكونه يتطلب عمالة كثيفة ويمكن تجزئته والتعاقد بشأنه من الخارج على أساس القطعة.

١٨٥ - وفي السنوات الأخيرة، أخذ نطاق الأنشطة المنزلية يتسع خارج إطار تلك الصناعات. فالصناعة العالية التكنولوجيا والسلع الكهربائية والبلاستيكية المصنوعة من المعادن الخفيفة تعتمد أيضا على عمليات كثيفة العمالة يمكن أن تجزأ إلى أعمال قائمة بذاتها أو مستقلة. أما الأعمال المساعِدة، كالفرز والتنظيف والتغليف والتصنيف، تعتمد على العمالة الكثيفة وهي بالتالي مناسبة للعمل من المنازل.

١٨٦ - ويكتسب العمل من المنزل في قطاع الخدمات مزيدا من الأهمية أيضا. ففي بلدان كفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، ثمة ما يدل على أن عدد الأشخاص الذين يعملون من منازلهم في قطاع الخدمات يفوق بكثير عدد المسجلين للعمل في قطاع الأعمال المنزلية اليدوية. ومعظم العمل في هذا القطاع ذو طابع مكتبي: الطباعة وتجهيز النصوص والبيانات وإعداد الفواتير والتحرير والترجمة (منظمة العمل الدولية، ١٩٩٥ ج).

١٨٧ - وفي أوروبا، تتراوح نسبة النساء بين العاملين من منازلهم بين ٩٠ و ٩٥ في المائة في ألمانيا وأيرلندا وإيطاليا وهولندا، وتصل إلى ٧٥ في المائة في اسبانيا، و ٨٤ في المائة في فرنسا، و ٧٠ في المائة في المملكة المتحدة. والنساء المتزوجات اللواتي لديهن أطفال (معظمهن في مجموعة العمر ٢٥ إلى ٤٥ سنة) هن المهيمنات في هذا المجال. ويتركز العمل المنزلي في عدد من البلدان الصناعية بالمناطق الصناعية التقليدية وفي المناطق الحضرية الشاسعة التي يقطنها أعداد كبيرة من المهاجرين الجدد (غير الشرعيين في حالات كثيرة) والأقليات الإثنية.

١٨٨ - وفي البلدان النامية، تشكل النساء أيضا الأغلبية الساحقة من العاملين من منازلهم. ففي الهند، على سبيل المثال، تمثل النساء ٩٠ في المائة من عمال بيدي (التبغ)[٥٤]. وكشفت دراسة استقصائية في فييت نام عن أن ٩٠ في المائة من هؤلاء العاملين كانوا من النساء، ومن بينهن ٣٧ في المائة ينتمين لأسر معيشية تقوم على أمرها امرأة[٥٥]. وفي مجال العمل المنزلي الصناعي، كثيرا ما يضطلع الرجال بدور مقاولي

---

(٥٤) انظر المربع الثالث - ٣.

(٥٥) انظر منظمة العمل الدولية (١٩٩٥ ج).

الباطن أو الوسطاء، أو يؤدون الأعمال المساعدة كجمع وتسليم المواد والمنتجات التامة الصنع. وقلما يعملون بأنفسهم في منازلهم أو يساعدون النساء ومع ذلك، ففي بعض البلدان ثمة مهن ينشط فيها الرجال وكثيرا ما تقوم على المهارة أو البراعة الحرفية. وعلى سبيل المثال، ففي الأسر التي تزاول النسيج بالنول اليدوي بالهند، تجنح النساء والأطفال إلى القيام بأعمال التحضير، بينما يتولى الرجال عملية النسج الفعلية.

١٨٩ - وفي المناطق الريفية، أدت السياسات الزراعية في بعض الأحيان إلى زيادة عدد الفقراء المعدمين الباحثين عن فرص عمل موسمية في المزارع وأعمال أخرى في المواسم غير الزراعية. وحتى في الأسر المعيشية الريفية "التقليدية"، أضحت المرأة تجد نفسها بصورة متزايدة مضطرة لتكملة دخل الأسرة بالعمل من المنزل. وتوحي الدراسات الميدانية في آسيا وأمريكا اللاتينية أن العمل من المنزل يرتبط ارتباطا وثيقا بتفاقم الفقر وعدم امتلاك الأراضي بين أوساط السكان الفقراء (منظمة العمل الدولية، ١٩٩٥ ج).

١٩٠ - ويقال إن العمل من المنزل يتيح مزايا لأرباب العمل والعمال على حد سواء. فالعمال المنزليون يتيحون لأرباب العمل أسباب المرونة وفرصة خفض تكاليف العمل. وفي حين يسدد أرباب العمل عادة مبالغ المزايا والتأمين الاجتماعي لصالح الإجراء "النظاميين"، فلا يتعين عليهم أن يقوموا بنفس الشيء لصالح العمال المنزليين. ونظرا لأن العمال المنزليين يتقاضون أجورهم على أساس سعر القطعة وليس على أساس ساعات العمل، فدخلهم يقل بكثير عن دخل العمال المأجورين فيما يتعلق بنوعية وكمية عمل ما. كما أن العمل الذي يقوم به العمال المنزليون هو أقل تكلفة بالنسبة لأرباب العمل، لأن النفقات المتصلة بالإنتاج كالإيجار والكهرباء والمياه فضلا عن أدوات العمل يتحملها العمال أنفسهم. وفيما يتعلق بمرونة العمل، يستفيد أرباب العمل من العمل المنزلي من أوجه ثلاثة: مزيد من الحرية في تنويع حجم الإنتاج؛ ومزيد من المرونة في الاستجابة للتقلبات واختلالات الطلب في السوق؛ وفرصة أوسع لتنويع طبيعة العمل.

١٩١ - ويشكل العمل من المنزل بالنسبة إلى العديد من النساء الاختيار الوحيد للحصول على دخل. وهؤلاء النساء هم اللواتي يكن مقيدات بالبقاء في المنزل، إما لأن عليهن رعاية صغارهن أو أفراد الأسرة من المرضى أو المسنين، وإما لأنه غير مسموح لهن بالعمل خارج منازلهن بفعل الأعراف الأسرية أو الاجتماعية السائدة.

١٩٢ - على أن العمل من المنزل يتضمن عموما أجرا منخفضا وينطوي على العمل من وراء ستار وساعات طويلة وظروف عمل غير ملائمة. وإذا قورن العمال المنزليون بعمال المصانع، الذين ينتجون سلعا من نفس الجودة وبنفس الكمية، فإن دخلهم يقل بكثير عن دخل هؤلاء. وهم في الكثير متوسطو المهارة محدودو الثقافة. وعندما يعملون في اقتصادات تندر فيها فرص العمل المأجور وتكثر فيها اليد العاملة الرخيصة، فهم يخشون المطالبة بأجور مرتفعة متصورين أن المقاولين سوف يستعيضون عنهم بعمال منزليين آخرين إن هم أقدموا على هذه الخطوة. وعلاوة على ذلك، ليس لهؤلاء العمال في معظمهم شبكات أو أسس تنظيمية للتفاوض[٥٦] بشأن معدلات الأجور الحالية أو مقارنتها.

---

(٥٦) مع ذلك، قد يكون نقص الدعم التنظيمي قيد التغير؛ انظر المربعين الثالث - ١ والثالث -٢.

١٩٣ - والعاملون من منازلهم معرضون لافتقار ضمان الحصول على العمل. فهم لا يحصلون على الدخل إلا عند توافر العمل. وبما أن أجرهم زهيد، فهم يعملون ساعات طويلة لتحصيل أكبر قدر ممكن من الدخل. والعاملات من منازلهن يجمعن عادة بين العمل البيتي والعمل المأجور في المكان نفسه. والعاملات "من وراء ستار" يعملن عادة وقتا يزيد على ساعات العمل اليومية أو أيام العمل القانونية. ويزداد وضع العمل سوءا بالنسبة لربات الأسر المعيشية وبخاصة النساء اللواتي يقمن بمفردهن برعاية أطفال صغار. والعاملون من منازلهم قد يلجأون إلى استخدام أولادهم كجزء من القوة العاملة ضمن الأسرة فيحرموهم من فرص التعليم. وقد يُستخدم العمال الأطفال بشكل خاص في الحالات التي تقوم بها النساء بعمل من الباطن حيث تلزمهن مساعدة إضافية لإنجاز العمل في الموعد المحدد.

١٩٤ - كما يمثل الحصول على المزايا والحماية الاجتماعيتين مشكلة يواجهها العاملون من منازلهم. وهم عادة غير مشمولين بقوانين العمل الوطنية ويواجهون بالتالي ترتيبات عمل غير مشروعة. وبما أن غالبية العاملين من منازلهم في البلدان النامية يحصلون على العمل بموجب اتفاقات شفوية، يصعب إثبات علاقة قانونية بين العامل ورب العمل. وغالبا ما لا يكون العمال على وعي بالمزايا والحقوق التي قد يحصلون عليها حيثما يقيمون ويعملون. فهم محرومون من الحصول على معاش الشيخوخة التقاعدي وعلى الضمان الصحي وتأمين العجز وعلى حماية الأمومة والإجازة المدفوعة وتعويضات العمل.

١٩٥ - "وتشكل بعض أنواع العمل من المنزل خطرا على الصحة المهنية. ولكن بما أن السلطات الوطنية لا تكون على اطلاع بسوء أوضاع هذا العمل المنزلي، ونظرا لعدم وجود نظام تفتيش للعمالة من المنزل بوجه عام في البلدان النامية، فقد يتعرض العاملون لأخطار صحية مهنية بسبب ظروف العمل السيئة فضلا عن وجود الأدوات والمواد الكيميائية الضارة. وهناك أيضا ساعات العمل الطويلة في وضع واحد وعلى مقاعد سيئة التصميم مما يسبب آلام الظهر والعنق. وقد يؤدي انعدام الإضاءة الكافية إلى الإضرار بالنظر" (منظمة العمل الدولية، ١٩٩٥ أ).

المربع ثالثا - ٢

تنظيم صفوف العاملات من منازلهن في نقابات بولاية تاميل نادو، الهند

تشكل النساء معظم القوة العاملة في صناعة (بيدي)، وهي لف السجائر يدويا. ويعمل في هذه الصناعة أكثر من ألف شخص في ولاية تاميل نادو، وأكثر من خمسين ألف شخص في منطقة مادراس - شينغالبيت. وهي تقوم على نظام التعاقد من الباطن، وبالتالي لا يوجد اتصال مباشر بين شركات (بيدي) والنساء اللواتي يعملن من منازلهن. فالمقاول من الباطن هو الذي يزود اليد العاملة بأوراق التبغ للفها.

وتتم عملية لف السجائر على ثلاث مراحل ويقوم بها عادة أعضاء مختلفين من الأسرة. ففي بعض المناطق على سبيل المثال، تقوم النساء بقص الأوراق، ويقوم الرجال بلف السجائر، ويقوم الأولاد بإغلاق طرفي السيجارة. إلا أن الحد الأدنى للأجر يحدد على افتراض أن شخصا واحدا فقط هو الذي يقوم بالعمل. وهذا الأجر أقل في ولاية تاميل نادو من الولايات المجاورة. وينجم عن ذلك الفقر واستمرار عمل الأطفال ودفع أجور زهيدة للنساء، اللاتي يقمن بشكل رئيسي بقص الأوراق، وهو عمل أقل أجرا من اللف الذي يقوم به الرجال. بل إن أرباب الأعمال ومعهم الشخص الذي يكون همزة الوصل مع مقاول الباطن يحرمون النساء غشا وتدليسا من أموال الدعم الحكومية.

ونقابة عمال لف السجائر (بيدي) في ولاية تاميل نادو، التي تأسست بمساعدة مركز تعليم وتطوير اليد العاملة، تكافح للحصول على أجور تشكل الحد الأدنى (وتكون أكثر عدلا) لمختلف مراحل الإنتاج. وقد نظمت إضرابا للمطالبة بظروف عمل أفضل. وقدمت النقابة الدعم للعاملين ليحصلوا على أموال لأغراض التعليم والرعاية الاجتماعية ثم السكن الذي له أهميته الخاصة، إذ أن معظمهم يسكنون الأحياء الفقيرة في المدن، حيث لا تتوفر المرافق الأساسية. وغالبية أعضاء النقابة من النساء وإن كان هنالك أيضا لجنة نسائية للتشجيع على مهارات القيادة.

المصدر: راماكيرشان، ١٩٩٦.

جيم - الأنماط المتغيرة لحراك العمالة الدولية

١٩٦ - تشكل هجرة العمل أساسا رد فعل إزاء الفوارق الاقتصادية والاجتماعية في التنمية بين البلدان وفي داخلها. وقد خلقت الإنجازات الباهرة الأخيرة في تكنولوجيا المعلومات مزيدا من الوعي على الصعيد العالمي بالظروف والفرص المتاحة في المناطق المتقدمة النمو من العالم، فيما أدت أوجه التقدم في ميدان النقل إلى تقليل كلفة السفر لمسافات طويلة وجعلته في متناول عدد أكبر من الناس. وعلى الصعيد الجزئي، ترتبط هجرة العمالة عادة بالرغبة في تحسين مستوى المعيشة وقد تنجم عن قرارات تتخذ فرديا أو جماعيا كجزء من استراتيجيات البقاء على مستوى الأسرة المعيشية أو الشبكات الاجتماعية الأخرى.

١٩٧ - وقد شهد النصف الأول من القرن العشرين موجة هجرة إلى العالم الجديد كان معظمها من أوروبا، إضافة إلى تغيرات سكانية هامة داخل أوروبا. وبعد الحرب العالمية الثانية، تميزت فترة إنهاء الاستعمار بموجة جديدة من التحركات السكانية عبر مختلف أنحاء العالم. وخلال الجزء الأكبر من النصف الثاني للقرن

الحالي، كان الدافع الرئيسي للهجرة اقتصاديا، رغم أنه طغت الدوافع السياسية على فترات معينة. وعلى سبيل المثال، فإن الهجرة في الستينات شملت انتقالا واسع النطاق لفائض القوى العاملة من الجنوب إلى الشمال الذي كان يعاني من أوجه نقص في العمالة.

١٩٨ - ومنذ السبعينات، ظل هذا النوع من الهجرة العمالية الدائمة في حال انحسار على الصعيد العالمي. ويعود ذلك إلى حد كبير لازدياد القيود التي تفرضها الدول المتقدمة النمو على حراك العمالة الدولية[٥٧]. إلا أن أشكالا جديدة ومعقدة من التحركات السكانية ظهرت منذ السبعينات وخففت كثيرا من جدوى التقسيمات الثنائية القديمة - دائم/ مؤقت أو اقتصادي/سياسي أو ريفي/حضري أو طوعي/قسري - في فهم أنماط الهجرة، فضلا عن تصنيفها. ويمكن إيجاز هذه التدفقات الجديدة في خمس فئات مترابطة: (أ) حالات تشريد السكان بسبب الحرب/المجاعة/تدهور البيئة/الصراعات الداخلية، ونتائجها الاقتصادية؛ و (ب) هجرة عكسية أو عائدة من الشمال إلى الجنوب، ومن المدينة إلى الريف؛ و (ج) التنقل بين عالمين أو أكثر مع روابط وثيقة هنا وهناك؛ و (د) الأشكال غير المشروعة لترتيبات هجرة العمالة الدولية، بما في ذلك الاتجار بالمرأة؛ و (هـ) الهجرة المؤقتة للعمالة "المستأجرة".

١٩٩ - ومن أبرز خصائص التدفقات الجديدة ازدياد عدد النساء وارتفاع نسبتهن مقارنة بالرجال في مجموع المهاجرين (ليم، ١٩٩٨؛ سكيلدون، ١٩٩٨). ومع أن عدد الرجال مازال يفوق عدد النساء بالإجمال، فإن نسبة الزيادة السنوية لمجموع المهاجرات قد فاق نسبة الرجال بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٠ في أربع من ست مناطق في العالم (انظر الجدول الثالث - ٢)[٥٨]. ومابرحت هذه النسبة تشهد ازديادا مطردا منذ عام ١٩٦٥ (انظر الجدول ثالثا - ٣). كما أن نسبة النساء في ازدياد، خاصة فيما يتعلق بالشكلين الأخيرين من التحركات السكانية المذكورين أعلاه. وإضافة إلى ارتفاع عددهن، فهن يشكلن باطراد العامل الرئيسي في الهجرة، إذ يهاجرن بمفردهن أو بوصفهن العائل الرئيسي لأسرهن المعيشية.

٢٠٠ - وتشير البيانات المتاحة إلى أن معظم العاملات المهاجرات يقمن بأعمال تسند تقليديا للنساء في قطاع الخدمات، أي العمل البيتي والتمريض والتعليم والترفيه والتصنيع (في الصناعات الخفيفة، مثل المنسوجات والالكترونيات والدمى). ويجتذب العمل البيتي وقطاع الترفيه، بما في ذلك الدعارة، والعمل على خطوط التجميع المهاجرات غير الماهرات في الصناعات التحويلية الكثيفة الاستخدام للعمالة. ويمكن تصنيف العاملات المهاجرات في ثلاث مجموعات: العاملات الفنيات اللواتي يتمتعن بمهارات عالية، والعاملات في الصناعات التحويلية بموجب عقود قصيرة الأجل، والعاملات في البيوت أو في قطاع الترفيه.

---

(٥٧) من المفارقات أن العمالة حاليا أكثر حراكا وفي الوقت نفسه أكثر استقرارا. "... تقام الحواجز باستمرار أمام حرية حركة العمالة فيما يزداد بالضبط الطلب على حركة العمال عبر الحدود" (سكيلدون، ١٩٩٨، ص ٤).

(٥٨) في عام ١٩٩٠، بلغ عدد المهاجرين من النساء والرجال ٥٧,١ مليون و ٦٢,٦ مليون على التوالي (الأمم المتحدة ١٩٩٧أ). لكن بما أن هذه الأرقام لا تدخل فيها التدفقات غير الموثقة (ونظرا لازدياد حجم الاتجار الدولي بالمرأة)، فإنها على الأرجح تقلل نسبيا من تقدير عدد النساء الحقيقي (ليم، ١٩٩٨).

الجدول الثالث - ٢: ازدياد المجموع المقدر للمهاجرين من النساء والرجال حسب المنطقة وبلدان مختارة، ١٩٦٥-١٩٩٠

	الزيادة في مجموع المهاجرين (بالملايين)						معدل الزيادة السنوية (بالنسب المئوية)					
	نساء			رجال			نساء			رجال		
	١٩٦٥-١٩٧٥	١٩٧٥-١٩٨٥	١٩٨٥-١٩٩٠	١٩٦٥-١٩٧٥	١٩٧٥-١٩٨٥	١٩٨٥-١٩٩٠	١٩٦٥-١٩٧٥	١٩٧٥-١٩٨٥	١٩٨٥-١٩٩٠	١٩٦٥-١٩٧٥	١٩٧٥-١٩٨٥	١٩٨٥-١٩٩٠
المجموع العالمي	٥,١	٩,٩	٧,١	٤,٢	١٠,٨	٧,٤	١,٤	٢,٢	٢,٧	١,٠	٢,٢	٢,٥
بلدان المتقدمة النمو[أ]	٤,٥	٤,٨	٣,١	٣,٤	٤,٩	٣,٢	٢,٧	٢,٢	٢,٤	٢,٠	٢,٣	٢,٥
بلدان نامية[ب]	٠,٦	٥,١	٤,١	٠,٨	٥,٩	٤,٣	٠,٣	٢,٢	٢,٩	٠,٣	٢,١	٢,٦
أفريقيا	١,٥	٠,٨	١,٥	١,٧	٠,٥	١,٦	٣,٧	١,٥	٤,٧	٣,١	٠,٨	٤,٢
شمال أفريقيا	٠,٠	٠,٥	-٠,١	٠,١	٠,٦	-٠,١	-٠,١	٦,٩	-٢,١	١,٨	٦,٩	١,٧٠
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	١,٥	٠,٣	١,٦	١,٦	-٠,١	١,٧	-١,٢	٠,٧	٥,٩	٣,٣	-٠,٢	٥,٣
آسيا (بما فيها الصين)	-١,٠	٣,٨	٢,٢	-٠,٦	٥,١	٢,٣	-٠,٧	٢,٤	٢,٤	-٠,٤	٢,٧	٢,٠
شرق وجنوب آسيا[ج]	-٠,٢	-٠,١	٠,٣	-٠,١	-٠,١	٠,١	-٠,٥	-٠,٣	١,٦	-٠,٢	-٠,٢	٠,٥
جنوب آسيا	-١,٤	١,٩	٠,٨	-١,٧	١,٧	٠,٨	-١,٨	٢,٣	١,٧	-١,٩	١,٩	١,٥
غرب آسيا	٠,٦	١,٩	١,١	١,١	٣,٥	١,٤	٢,٥	٥,٣	٤,٣	٣,٥	٦,٧	٣,٦
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٠,٠	٠,٤	٠,٥	-٠,١	٠,٢	٠,٦	٠,٢	١,٤	٣,٠	-٠,٣	٠,٦	٣,٣
منطقة البحر الكاريبي	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,١	٢,٨	٢,٥	٢,٨	١,٧	٢,٠	٢,٨
أمريكا الوسطى	٠,٠	٠,٣	٠,٤	٠,٠	٠,٣	٠,٦	٠,٠	٧,٨	١٤,١	-٠,٨	٨,١	١٦,٥
أمريكا الجنوبية	٠,٠	٠,١	-٠,١	-٠,٢	-٠,١	-٠,٢	-٠,١	٠,٢	-٠,٤	-٠,٨	-٠,٥	-١,٠
أمريكا الشمالية	٢,٠	٢,٤	١,٦	٠,٤	٢,٩	١,٩	٢,٧	٢,٦	٢,٨	٠,٦	٣,٦	٣,٦
كندا	٠,٣	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	١,٨	١,٣	١,٩	١,٣	٠,٩	١,٨
الولايات المتحدة الأمريكية	١,٧	٢,٢	١,٤	٠,٢	٢,٨	١,٧	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٠,٤	٤,٤	٣,٨
أوروبا والاتحاد السوفياتي السابق	٢,٢	١,٩	١,١	٢,٧	١,٥	١,٠	٢,٧	١,٩	١,٩	٣,٠	١,٤	١,٧

	الزيادة في مجموع المهاجرين (بالملايين)						معدل الزيادة السنوية (بالنسب المئوية)					
	نساء			رجال			نساء			رجال		
	١٩٦٥-١٩٧٥	١٩٧٥-١٩٨٥	١٩٨٥-١٩٩٠	١٩٦٥-١٩٧٥	١٩٧٥-١٩٨٥	١٩٨٥-١٩٩٠	١٩٦٥-١٩٧٥	١٩٧٥-١٩٨٥	١٩٨٥-١٩٩٠	١٩٦٥-١٩٧٥	١٩٧٥-١٩٨٥	١٩٨٥-١٩٩٠
البلدان المارة اقتصادها في مرحلة انتقالية[د]	-٠,٢	-٠,١	-٠,١	-٠,٢	-٠,١	-٠,١	-١,٧	-٠,٧	-١,٤	-١,٧	-٠,٩	-١,٥
أوروبا الغربية	٢,٤	٢,٠	١,٢	٢,٨	١,٦	١,١	٣,٦	٢,٣	٢,٢	٣,٧	١,٦	١,٩
أقيانيا	٠,٥	٠,٤	٠,٣	٠,٣	٠,٤	٠,٣	٣,٢	٢,٣	٢,٩	٢,٥	١,٩	٢,٣
استراليا	٠,٤	٠,٤	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٢	٣,٢	٢,٦	٣,١	٢,٥	٢,٢	٢,٦
نيوزيلندا	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,١	٣,٠	٠,١	١,٥	١,٩	٠,١	١,٠

المصادر: ليم، ١٩٨٨، البيانات الأصلية مستقاة من اتجاهات في المجاميع الكلية من المهاجرين، التنقيح ٤، Trends in Total Migrant Stok, Revision 4 (POP/IB/96/1/Rev.4)، قاعدة البيانات القائمة في شعبة السكان بالأمم المتحدة.

(أ) تشمل جميع المناطق في أوروبا وأمريكا الشمالية واستراليا - نيوزيلندا واليابان.

(ب) تشمل جميع المناطق في أفريقيا وآسيا (باستثناء اليابان) وأمريكا اللاتينية ومناطق ميلانيزيا وميكرونيزيا وبولينيزيا.

(ج) باستثناء الصين.

(د) بما في ذلك ألبانيا وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا السابقة وجمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة وهنغاريا وبولندا ورومانيا ويوغوسلافيا السابقة، باستثناء الاتحاد السوفياتي السابق.

الجدول الثالث - ٣: المجموع المقدر للمهاجرين من النساء والرجال (بما في ذلك اللاجئون) حسب سنوات ومناطق مختارة

المنطقة أو الإقليم الرئيسي	المهاجرون (بالملايين)						نسبة النساء في مجموع المهاجرين		
	نساء			رجال					
	١٩٧٥	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٧٥	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٧٥	١٩٨٥	١٩٩٠
المجموع العالمي	٤٠,١	٥٠	٥٧,١	٤٤,٤	٥٥,٢	٦٢,٦	٤٧	٤٨	٤٨
بلدان المتقدمة النمو[أ]	١٩,٢	٢٤	٢٧,١	١٩,١	٢٤	٢٧,٢	٥٠	٥٠	٥٠
بلدان نامية[ب]	٢٠,٩	٢٦	٣٠,١	٢٥,٣	٣١,٢	٣٥,٥	٤٥	٤٥	٤٦
أفريقيا	٤,٩	٥,٧	٧,٢	٦,٣	٦,٨	٨,٤	٤٤	٤٦	٤٦
شمال أفريقيا	٠,٥	١	٠,٩	٠,٦	١,٢	١,١	٤٦	٤٦	٤٥
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٤,٤	٤,٧	٦,٣	٥,٧	٥,٦	٧,٣	٤٣	٤٥	٤٦
آسيا (بما فيها الصين)	١٣,٥	١٧,٤	١٩,٤	١٦,١	٢١,٤	٢٣,٣	٤٦	٤٥	٤٥
شرق وجنوب آسيا[ج]	٣,٦	٣,٥	٣,٦	٤,٢	٤,١	٤	٤٦	٤٦	٤٨
جنوب آسيا	٧,٣	٩,٢	١٠	٨,٣	١٠	١٠,٨	٤٧	٤٨	٤٨
غرب آسيا	٢,٧	٤,٦	٥,٧	٣,٧	٤,٢	٨,٦	٤٢	٣٩	٤٠
أمريكا الشمالية	٨,٢	١٠,٦	١٢,٢	٦,٩	٩,٨	١١,٧	٥٤	٥٢	٥١
كندا	١,٧	٢,٠	٢,٢	١,٧	١,٩	٢,١	٥٠	٥١	٥١
الولايات المتحدة الأمريكية	٦,٤	٨,٦	١٠,١	٥,١	٧,٩	٩,٦	٥٦	٥٢	٥١
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٧,٩	٩,٩	١١,١	٩,١	١٠,٧	١١,٨	٤٦	٤٨	٤٨
منطقة البحر الكاريبي	١,٦	٢	٢,٣	١,٧	٢,١	٢,٤	٤٧	٤٨	٤٩
أمريكا الوسطى	١,٣	١,٦	١,٩	١,٤	١,٧	٢,٠	٤٧	٤٩	٤٩
أمريكا الجنوبية	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٥٠	٥٠	٥٠
أوروبا والاتحاد السوفياتي السابق	٢,٧	٣,١	٣,٦	٣,١	٣,٣	٣,٩	٤٧	٤٩	٤٨

المنطقة أو الإقليم الرئيسي	المهاجرون (بالملايين)						نسبة النساء في مجموع المهاجرين		
	نساء			رجال					
	١٩٧٥	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٧٥	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٧٥	١٩٨٥	١٩٩٠
البلدان المارة اقتصادها في مرحلة انتقالية[د]	٠,٣	٠,٤	٠,٥	٠,٤	٠,٥	٠,٥	٤٦	٤٧	٤٧
أوروبا الغربية	٠,٢	٠,٥	٠,٩	٠,٢	٠,٥	١,١	٥٠	٤٩	٤٦
أقيانيا	٢,٢	٢,٣	٢,٢	٢,٥	٢,٤	٢,٢	٤٧	٤٩	٥٠
استراليا	٩,٣	١١,٢	١٢,٣	١٠,٣	١١,٨	١٢,٨	٤٧	٤٩	٤٩
نيوزيلندا	١,٣	١,٢	١,١	١,١	١	٠,٩	٥٥	٥٥	٥٥

المصادر: ليم، ١٩٨٨، البيانات الأصلية مستقاة من اتجاهات في المجاميع الكلية من المهاجرين، التنقيح ٤، (POP/IB/96/1/Rev.4) Trends in Total Migrant Stok, Revision 4، قاعدة البيانات القائمة في شعبة السكان بالأمم المتحدة.

(أ) تشمل جميع المناطق في أوروبا وأمريكا الشمالية واستراليا - نيوزيلندا واليابان.

(ب) تشمل جميع المناطق في أفريقيا وآسيا (باستثناء اليابان) وأمريكا اللاتينية ومناطق ميلانيزيا وميكرونيزيا وبولينيزيا.

(ج) باستثناء الصين.

(د) بما في ذلك ألبانيا وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا السابقة وجمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة وهنغاريا وبولندا ورومانيا ويوغوسلافيا السابقة، باستثناء الاتحاد السوفياتي السابق.

٢٠١ - وازداد الطلب على بعض المهنيات المشتغلات بمهن درجت المرأة على ممارستها، كالتمريض، في البلدان المتقدمة النمو وبلدان الشرق الأوسط الغنية بالنفط (سكيلدون، ١٩٩٨). وعلى سبيل المثال، يُقدر في الفلبين، وهي دولة مصدرة رئيسية للممرضات، أن ٧٠ في المائة من الممرضات السبعة آلاف اللواتي يتخرجن كل سنة يهاجرن إلى الخارج[٥٩]. ويتزايد عدد النساء أيضا ضمن "الجماعات عبر الوطنية" المتنامية المؤلفة من المشتغلين بالمهن الحرة ذوي المهارات العالية (غالتونغ، ١٩٩٦). وقد أسهمت عولمة الخدمات المالية وتوسع الشبكات المتعددة الجنسيات في إيجاد طبقة دولية من الفنيين الرفيعي المهارة من المهنيين والمدراء والاستشاريين الذي تماثل خبرتهم العملية تلك التي يتمتع بها موظفو المنظمات الدولية والدبلوماسيون. وتشغل النساء عددا صغيرا لكنه متزايد من هذه الوظائف المهنية عبر الوطنية. إلا أن هذه الفئة من المهاجرات قلما تتواجد، إن تواجدت أصلا، في مواقع تدارس السياسات. ويعود ذلك أساسا إلى أن المشاكل التي تواجه هذه الفئة لا تُذكر مقارنة مع المشاكل التي تواجه العاملات المهاجرات من غير الفئات المهنية.

١ - الهجرة المؤقتة للعمال المستأجرين في مجال الصناعات التحويلية

٢٠٢ - في سياق العولمة، يوصف العالم بأنه محل تجاري ضخم تقوم فيه الدول بنشر قوى عملها لمنافسة بعضها البعض، عارضة أدنى الأسعار لتصريف أعمالهم التجارية (دوناهيو، ١٩٩٤، الصفحة ٤٧ (من النص الانكليزي)). "ويمكن لأصحاب العمل أن يستعيضوا عن العمال المحليين بعمال أجانب عن طريق نقل الإنتاج الى الخارج أو استئجار عمال مهاجرين كجزء من استراتيجياتهم التي تهدف الى تقليل التكاليف وإلى أدنى حد لمواجهة المنافسة العالمية" (ليم ١٩٩٨، الصفحة ٥ (من النص الانكليزي)). وبعبارة أخرى، تكون الأعمال الكثيفة الاستخدام لليد العاملة متاحة إما لدى توافر العمالة الرخيصة أو عندما لا يكون اختيار مواقع جديد للعمل أحد الخيارات المطروحة، فتُنقل العمالة "المستأجرة" إلى حيث يوجد العمل. وأثناء هذه العملية، توفر المهاجرات غير الماهرات علاوة على ذلك مصدرا رخيصا ومرنا للعمل.

٢٠٣ - وخلافا للمؤسسات الكبرى، عادة ما تفتقر الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان الصناعية إلى الموارد اللازمة للانتقال إلى مواقع العمل ذات الأجور المنخفضة. وهذا يفسر سبب كون الطلب على العمال الأجانب في بلدان أو مناطق مثل اليابان وجمهورية كوريا ومقاطعة تايوان التابعة للصين آخذ في التزايد فيما تزداد كذلك استثمارات شركاتها في بلدان أخرى. ففي هذه البلدان، "... يقترن المستودع شبه الفارغ من العمالة المحلية المرنة، بوجود قطاع تصنيع صغير الحجم وإن كان لا يزال قطاعا هاما، فضلا عن القيود المفروضة على مرونة المؤسسات التجارية، مما تفضي أيضا إلى إيجاد الطلب على العمال الأجانب" (Migration News، ١٩٩٦، ص ٢). وخلال فترات الانتعاش الاقتصادي قبل الثمانينات، كان باستطاعة هذه البلدان شغل الوظائف الحديثة العهد بواسطة أفراد يلتحقون بالعمل لأول مرة وينتمون

---

(٥٩) أشير إلى أن السبب الرئيسي لهجرة هؤلاء النساء من الفئات المهنية هو زيادة الدخل والحصول على فرص أفضل للتطوير الوظيفي (ستوكر، ١٩٩٧). وفي عام ١٩٩١، كان بوسع الممرضة الفلبينية في منطقة الخليج أن تكسب ثلاثة أضعاف دخلها في الفلبين، وتكسب في الولايات المتحدة ثمانية عشر ضعفا بالنسبة للدخل المذكور (انظر المرجع نفسه).

إلى فترة طفرة المواليد. ومن المزارعين السابقين والنساء الذين انضموا إلى قوة العمل[٦٠]. وبما أن هذه المستودعات من العمالة المحلية نضب معينها، أصبح العمال المهاجرون بمثابة "جهاز امتصاص الصدمات خلال التسعينات بالنسبة لهذه الاقتصادات (Migration News، ١٩٩٦، ص ٢). وقد خلصت دراسة استقصائية أجريت في جمهورية كوريا إلى أن "توظيف العمال الأجانب هو إحدى ظواهر الصناعات الصغيرة، وأن ثلثا المؤسسات المستجوبة ادعت أن العمال وربات البيوت الأكبر سنا في كوريا لا يستطيعون القيام بالأعمال المجهدة بدنيا التي يستطيع العمال الأجانب الأحدث سنا القيام بها" (ليم، ١٩٩٧، ص ٨). وعلى نحو مماثل، تشكل القطاعات المتناقصة للتصنيع في الولايات المتحدة الأمريكية، المتميزة بوظائف الإنتاج الكثيفة العمالة، مصدرا للطلب المتزايد على العاملات المهاجرات غير الماهرات (ساسن، ١٩٩٣). وهي أيضا القطاعات التي يتزايد فيها نقل مواقع الإنتاج إلى البلدان ذات الأجور المنخفضة.

٢٠٤ - وخلال العقدين الأخيرين، كانت عملية نقل مواقع الإنتاج الكثيف الاستخدام للعمالة من البلدان ذات الأجور المرتفعة إلى البلدان المنخفضة الأجور، من بواعث هجرة النساء العاملات من الأرياف إلى المراكز الحضرية ضمن الحدود الوطنية داخل العديد من البلدان النامية وإلى خارجها على السواء. وكان هذا أمرا ملحوظا على الخصوص في الاقتصادات الحديثة العهد بالتصنيع في شرق آسيا وجنوبها الشرقي وفي أمريكا اللاتينية، حيث كانت مناطق تجهيز الصادرات وجهة هجرة النساء المؤقتة الريفية - الحضرية والدولية، فقد اجتذبت الشركات التي اتخذت مواقعها في تايلند، على سبيل المثال، عددا كبيرا من الشابات من المناطق الريفية للعمل في الصناعات الخفيفة (المنسوجات والإلكترونيات والدمى أساسا). وخلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠، كانت ثمة ١٠٠ امرأة في مقابل كل ٨٧ رجلا ممن هاجروا إلى بانكوك من المناطق الريفية (Migration News، ١٩٩٦، ص ١٥)[٦١]. ومع ذلك، كانت الأزمة الاقتصادية التي بدأت تجتاح آسيا في عام ١٩٩٧ قد قلصت الإنتاج الصناعي وجعلت فرص العمل نادرة للغاية في مدن جنوب شرقي آسيا، مما اضطر الأفراد الذين فقدوا وظائفهم للعودة إلى المناطق الريفية التي أتوا منها (رشبورغ، ١٩٩٨ وغوس، ١٩٩٨).

---

(٦٠) وثائق هيزر (١٩٨٣) عن هجرة النساء من القرى إلى المدن فضلا عن الهجرة من غرب ماليزيا إلى الصناعات الكثيفة العمالة في سنغافورة.

(٦١) انخرط المهاجرون غير المهرة في غالب الأمر في أعمال متعلقة بصناعات التشييد (سكلدون، ١٩٩٨، ص ١٥).

٢٠٥ - وفي أمريكا اللاتينية، وبالرغم من أن الهجرة إلى بلدان خارج المنطقة كانت عادة ما تتم إلى أمريكا الشمالية، وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية خلال السبعينات والثمانينات، فقد أدى التصنيع السريع في بعض بلدان أمريكا اللاتينية إلى تسريع تدفق المهاجرين داخل تلك المنطقة، وخاصة بلدانها المنتجة للنفط. وكانت الأرجنتين وفنزويلا والمكسيك هي الأقطاب الرئيسية لاجتذاب المهاجرين من المناطق الفرعية بها. وقد يتوقع أن يتسارع تدفق هجرة العمالة داخل المنطقة خلال السنوات المقبلة مع وجود اتجاه نحو التكامل الاقتصادي وتحسن الأداء الاقتصادي. وقد أخذ توقف السكان يتحول بعض الشيء على الصعيد دون الإقليمي باتجاه شيلي، التي تشهد نموا سريعا في حركة الصادرات والإيرادات بينما تعاني الأرجنتين، وهي وجهة تقليدية للمهاجرين القادمين من باراغواي وبوليفيا، من الكساد ومن معدلات مرتفعة للبطالة.

٢ - عمال البيوت والعاملون في قطاع الترفيه

٢٠٦ - بالإضافة إلى الأعمال المتدنية والخطرة والشاقة التي لم يعد يرغب فيها العمال في البلدان الغنية، أتاح الطلب الدولي على خدم عمال البيوت للنساء إحدى الفرص القليلة للهجرة بصورة قانونية ليعملن كشغالات إلى البلدان المتقدمة النمو. وتعزز شغالات البيوت المهاجرات من حراك المرأة في البلدان المتقدمة النمو من خلال إعفائها من الأعمال البيتية، حتى تتمكن - مع ارتفاع مستويات الدخل والتعليم - من متابعة حياتها المهنية. ويرجح أن يتزايد الطلب على شغالات البيوت بمرور الزمن مع تحسن فرص العمل المتاحة للنساء في أسواق العمل بالبلدان المتقدمة النمو. وفضلا عن ذلك فمن شأن تقدم السكان بالبلدان المتقدمة النمو في السن زيادة الحاجة إلى عاملين مكلفين بالعناية مما يوفر مصدرا آخر للطلب على العمالة المهاجرة. وينطوي استمرار التمييز بين الجنسين (الذي يشترط أن تقتصر على النساء أعمال المكلفين بالرعاية والاشتغال في البيوت) على أن هذا الاتجاه سوف يستمر في التأثير بصورة متفاوتة على العاملات المهاجرات بالمقارنة مع الرجال.

٢٠٧ - ومع تزايد الطلب في أنشطة من قبيل الأعمال المنزلية والترفيه (الذي يمثل فيه المشتغلون بالجنس قطاعا كبيرا) ثم بقدر أقل، التمريض والتعليم، كانت منطقة غرب آسيا إحدى المناطق الأخرى التي تتدفق فيها هجرة العاملات. ففي بلدان الشرق الأوسط الغنية بالنفط، أوجدت الدخول المتزايدة نمطا جديدا للمعيشة، حيث "... أصبح امتلاك مساعدة منزلية أجنبية في أوساط الأسر العربية رمزا على الرفاهية" (ألونان، ١٩٩٣). وفي بعض هذه البلدان، مثل الكويت، كان تزايد توظيف المهاجرات الآسيويات موازيا لتزايد توظيف النساء المحليات من ذوات المستويات التعليمية المرتفعة (رسيل، ١٩٩٥). أما في بلدان شرق آسيا الحديثة العهد بالتصنيع، فقد ازداد الطلب على شغالات البيوت بين أوساط الفئات الميسورة وذات الدخل المتوسط، إذ أن النساء في هذه الفئات أصبحن يدخلن سوق العمل الرسمية بأعداد متزايدة (ليم، ١٩٩٨، ص ٩).

٢٠٨ - وتعاني المهاجرات من أشكال متعددة من التمييز والعنف بسبب مركزهن كمهاجرات فضلا عن نوع جنسهن؛ وفي حالة الهجرة الدولية، لأنهن أجنبيات كذلك. وكما سبق ذكره، تركز قدر متزايد من العاملات المهاجرات في الأعمال البيتية وفي قطاع الترفيه. ففي عدة مناطق وبلدان ومجالات حيث بها الطلب

متزايد على شغالات البيوت، (مثلا في غربي آسيا ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة للصين، من بين مناطق أخرى) توجد شروط خاصة لقبول العاملين في البيوت الأجانب. لكن، بينما يضمن القبول القانوني معاملة عادلة لشغالات البيوت الأجنبيات، فإنه يلزم العامل أيضا بنوع خاص من العمل بل وبالاشتغال لدى رب عمل بعينه. فظروف العمل المعزولة والساعات الطوال وانعدام القيود الاجتماعية عادة ما تكون هي القاعدة. وعلاوة على ذلك، فإن الاتكال على رب العمل للحصول على حق البقاء في البلد المضيف وانعدام الحماية القانونية الكافية يجعلان عمال البيوت المهاجرين معرضين إلى حد كبير للعنف، سواء الجنسي أو غيره (إيلينز، ١٩٩٥).

٢٠٩ - وبالرغم من هذه المشاكل، أصبح تصدير العمالة النسوية بالنسبة لحكومات عديدة استراتيجية اقتصادية كبرى لتوليد ما تحتاجه من النقد الأجنبي اللازم لمعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[٦٢]. والبلدان الرئيسية التي تبعث العاملات المهاجرات هي إندونيسيا وتايلند وسري لانكا والفلبين، أما البلدان المستقبلة الرئيسية فهي بروني ومقاطعة تايوان التابعة للصين وسنغافورة والكويت والمملكة العربية السعودية ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة واليابان (الأمم المتحدة، ١٩٩٧ أ). وبحلول نهاية عام ١٩٩٥، كان ثمة ما لا يقل عن ٠٠٠ ١٥٢ خادمة بيت أجنبية في هونغ كونغ، وما يزيد على ٠٠٠ ٨٠ في سنغافورة. كما أفيد بأنه بحلول عام ١٩٩٦، كان ثمة ٠٠٠ ١٣٣ من خادمات البيوت في الكويت (الأمم المتحدة، ١٩٩٧ أ، ص ٤).

٢١٠ - وقد أدت القيود المفروضة على قبول العمال المهاجرين في العديد من البلدان المستقبلة إلى زيادة ملحوظة في عدد المهاجرين غير الحاملين للوثائق اللازمة الذين يرغبون في القيام بخدمة البيوت في ظروف غير قانونية. ولكون هؤلاء المهاجرين غير الحاملين للوثائق اللازمة عرضة لمضايقات الشرطة وحملات تفتيشها واحتجازها إياهم، فإنهم معرضون بخاصة إلى سوء المعاملة والعنف باعتبار أنهم غير مشمولين بالحماية وكثيرا ما يكونوا مضطهدين في البلد المضيف. وقد قامت منظمتان غير حكوميتين تعملان مباشرة مع شغالي البيوت الأجانب في المملكة المتحدة[٦٣] بتدوين تفصيلي لأكثر من ٠٠٠ ٢ حالة من سوء معاملة شغالي البيوت المهاجرين وشدة إيذائهم، وكان العديد منهم ينتقرون إلى الوثائق اللازمة. وثمة أدلة كافية تشير إلى زيادة عدد النساء اللائي يهاجرن بطرق غير قانونية وسرية وبدون الوثائق اللازمة قد زاد (الأمم المتحدة، ١٩٩٦). ويقدر أن ثمة حوالي ٠٠٠ ٧٠٠ امرأة يهاجرن في آسيا وحدها (Migration News، ١٩٩٦).

---

(٦٢) على سبيل المثال، اعتزمت إندونيسيا إرسال ٠٠٠ ٥٠٠ أنثى مهاجرة إلى الخارج خلال الفترة ١٩٨٩-١٩٩٤، الخطة الخماسية الخامسة (الأمم المتحدة، ١٩٩٧ أ).

(٦٣) كالايان ولجنة العمال المهاجرين الفلبينيين. وبالنسبة للجهود المبذولة لتنظيم عمال البيوت، انظر المربع الثالث - ٤.

٢١١ - وتشكل الأعمال المرتبطة بالترفيه قطاعا آخر قائما على أساس الجنس ويجتذب النساء المهاجرات. وبما أن المهاجرات اللائي يشتغلن في صناعة الجنس بوصفهن "مشتغلات بالفن" أو عاهرات عادة ما يعملن كذلك بصورة غير مشروعة فهن يُعتبرن منبوذات ومن الصعب تحديد عددهن على وجه اليقين. وتشير البيانات المتوفرة إلى أن هذا النشاط الاقتصادي آخذ في التزايد، وعادة ما يتم في إطار الاتجار بالبشر. وقد دخل إلى اليابان في عام ١٩٩٤ على سبيل المثال ٥٦٢ ٩٠ تقريبا من الأفراد بصفة "الاشتغال بالفن"، بالمقارنة مع ٠٩١ ٧٥ شخص في عام ١٩٩٠. وكانت أغلبية هؤلاء من تايلند والفلبين (سكلدون، ١٩٩٨).

٢١٢ - وتمثل أوروبا الشرقية إحدى المناطق التي تشكل مصدرا هاما لهجرة النساء الوافدات ليعملن في تجارة الجنس. وقد أدى تفشي البطالة والفقر في الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية في شرق أوروبا ووسطها إلى تأثر النساء أكثر من الرجال، مما دفعهن إلى الانضمام إلى حركات الانتقال عبر الحدود بحثا عن فرص العمل. وقد أصبحت "سياحة الحقيبة" حرفة شائعة للعديد من النساء اللائي يتاجرن بالسلع المستوردة من البلدان المجاورة. كما أن التنقلات المتكررة عبر الحدود جعلتهن عرضة أيضا لسبل أخرى لكسب العيش، أبرزها الدعارة. وقد نشأ تدفق كبير للاتجار المرتبط بالدعارة انطلاقا من وسط وشرقي أوروبا (من أوكرانيا وروسيا ورومانيا في المقام الأول). وهو ما وفر العناصر المشتغلة بصناعة الجنس لبلدان أوروبا الغربية فضلا عن بعض كبريات المدن الآسيوية والمراكز السياحية الدولية المنتشرة في مختلف أرجاء العالم. وقد أصبح الاتجار بالنساء والدعارة صناعتين تدران أرباحا طائلة وتديرهما العصابات الإجرامية المتطورة التي تمارس نشاطها على مستوى دولي (الأمم المتحدة، ١٩٩٧ ب، ص ٤٨).

المربع الثالث - ٣:

تنظيم صفوف المشتغلين بالبيوت المهاجرين في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة وكندا وأوروبا

فيما يصعب تنظيم صفوف المشتغلين بالبيوت، فقد بُذلت جهود موفقة في هذا الصدد في عدة بلدان خلال العقدين الأخيرين.

ففي منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، نظمت شغالات البيوت المهاجرات صفوفهن حيث شكلن الاتحاد الآسيوي للعاملات في المنازل الآسيويات في عام ١٩٨٨. ويضم هذا الاتحاد اليوم ما يزيد على ٧٠٠ ١ عضوا قدموا من الفلبين وتايلند ومن بلدان أخرى في جنوب آسيا وجنوبي شرقها. وتدار المنظمة بواسطة أعضائها أنفسهم.

ومن الأوجه البارزة لعمل الاتحاد تقديم المساعدة في شكاوى العمل (سوء المعاملة أو بخس الأجر)، والحالات المتعلقة بالشرطة (الاعتداء البدني و/أو الجنسي) ومشاكل الهجرة (العمل بصفة غير قانونية وتغيير الوظيفة وتجاوز فترة الإقامة القانونية). وقد عولجت العديد من الحالات بصورة إيجابية. وفضلا عن ذلك، يسدي الاتحاد المشورة بالهاتف للعمال الذين تعترضهم المشاكل.

وقد ركز مثال آخر لتنظيم النساء المهاجرات على الكفاح من أجل الحصول على حق البقاء في كندا، حيث يسمح لشغالات البيوت بالبقاء في هذا البلد لمدة ثلاث سنوات فقط بموجب تصاريح مؤقتة. وكان الائتلاف الدولي لإنهاء استغلال شغالات البيوت قد بدأ في عام ١٩٧٩ كائتلاف للجماعات المحلية المطالبة بحقوق العمال ثم أصبح منظمة متعددة الأعراق تعنى بشغالات البيوت. ومن خلال ما مارسه هذا الائتلاف من ضغوط في عام ١٩٨١، أتاحت الحكومة الكندية لشغالات البيوت الحق في تقديم الطلب من أجل الحصول على "مركز المقيم بصفة دائمة" بعد سنتين من العمل في هذا البلد.

وختاما، اتخذت في أوروبا عدة خطوات لتنظيم صفوف النساء المهاجرات. فقد عُقد في برشلونة مؤتمر في عام ١٩٩٣، تحت عنوان "تمكين الفلبينيات في أوروبا". ويوجد البعض من شغالات البيوت كأعضاء في اتحادات بأوروبا منتسبة إلى الاتحاد الدولي لرابطات العاملين في مجال الأغذية والمجالات ذات الصلة. وتشمل الاتحاد النمساوي للزراعة وتجهيز وتوريد الأغذية. والاتحاد الألماني لعمال تجهيز وتوريد الأغذية والاتحاد الإيطالي لعمال التجارة والسياحة والخدمات/الاتحاد العام الإيطالي للعمال.

(المصدر: مارتنز، ١٩٩٤)

رابعا - الأنماط المتغيرة لعمل المرأة الريفية

٢١٣ - يتسم القطاع الزراعي في معظم البلدان النامية بطبيعة مزدوجة: فعادة ما يكون هناك قطاع فرعي للزراعات التجارية مطور بشكل جيد ومؤلف من المزارع المتوسطة والكبيرة الحجم (يمتلك معظمها رجال أو شركات) إضافة إلى حيازات الأراضي الصغيرة التي تديرها العائلات.

٢١٤ - ويجد قطاع صغير من النساء الريفيات عملا في المزارع والزراعات الكبيرة، وفي مصانع تجهيز المنتجات الزراعية والمؤسسات الصغيرة بالمناطق الريفية. وفي جنوب آسيا وجنوبها الشرقي على وجه الخصوص، توفر المرأة جانبا كبيرا من العمالة في الزراعات اللازمة لإنتاج الشاي والمطاط والكاكاو وجوز الهند والفاكهة. بيد أن الغالبية العظمى من النساء العاملات في المناطق الريفية بالبلدان النامية يعملن لحسابهن. ويمكن تصنيفهن في ثلاث فئات رئيسية:

(أ) المزارعات المعاونات أو العاملات من أفراد العائلات اللائي لا يتقاضين أجرا ويعملن بالمزارع أو المؤسسات الصغيرة؛

(ب) المزارعات العاملات لحسابهن الخاص اللائي يقمن أساسا بزراعة الأغذية اللازمة للاستهلاك العائلي؛

(ج) العاملات في التجارة غير الزراعية والحرفيات العاملات على نطاق صغير (يعملن غالبا على أساس عدم التفرغ).

٢١٥ - وبالإضافة إلى ما تقوم به المرأة من عمل إنتاجي، فإن تقسيم العمل التقليدي يسند إليها في معظم المجتمعات المسؤولية الرئيسية عن الأعمال اليومية البيئية مثل التنظيف وإعداد الطعام ورعاية الأطفال ورعاية المرضى والمسنين، وإحضار المياه والحطب ومن شأن هذه المسؤوليات إلى العمل في الزراعة والعمل مقابل أجر والقيام بأنشطة لتوليد الدخل، أن يجعل معظم النساء والرجال الذين يعيشون في حالة فقر مثقلين بعبء العمل، إذ قد تمتد ساعات العمل اليومية إلى ١٦ ساعة، مع وجود وقت ضئيل للراحة والاستجمام.

٢١٦ - وحسب المبين في المربع رابعا - ١، لا يزال ما يزيد عن نصف عدد النساء يعملن بالزراعة في العالم النامي. وفي مناطق معينة خصوصا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وفي جنوب وغرب آسيا، يهجر الرجال العمل بالزراعة بشكل أسرع من النساء، مما يفضي إلى زيادة تركز النساء نسبيا للعمل في الأراضي. فعلى سبيل المثال، يعمل بالهند ٨٦ في المائة من العاملات الريفيات بالزراعة مقابل ٧٤ في المائة بالنسبة للعمال الريفيين، وهذه الفجوة بين الجنسين آخذة في الاتساع. وبالإضافة إلى ذلك، ترأس الإناث

نسبة عالية من الأسر المعيشية (نحو ٢٠ في المائة في بنغلاديش والهند) (أغاروال، ١٩٩٧ (أ)، ص ٣٧٦ ١). ويبلغ هذا الرقم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى زهاء ٣٠ في المائة.

ألف - تقدير حجم عمل المرأة الريفية

٢١٧ - يفضي ميل المرأة الريفية إلى القيام بعدة وظائف والتنقل بين عدة أنشطة في ذات الوقت، إلى صعوبة تحديد وقياس ما تقوم به من عمل. فلا تزال الاحصاءات والاستقصاءات الرسمية لا تتجه إلا إلى حساب العمل المأجور أو الاستفسار عن العمل الرئيسي للشخص. ففي سياق يوم واحد قد تعمل المرأة الريفية في قطعة أرض زراعية مملوكة للعائلة، وفي رعاية الماشية، وصيد الأسماك، وجمع الحطب، ونقل الأغذية وتسويتها، وإعداد الطعام، وغزل النسيج للملابس، وصنع المناديل، إلى جانب مهام أخرى، ولذا فلن تستطيع الإجابة عل هذا السؤال المحدد تحديدا قاطعا. فقد تكون قد عملت كعاملة بالأجر خلال ذروة الموسم الزراعي، دون أن تبلغ عن ذلك لأن الاستقصاء أو التعداد أجري بعد انتهاء فترة الذروة. وقد تنشأ مشاكل في تحديد وقياس عمل المرأة الريفية من جراء التعريفات الرسمية وإجراءات جمع المعلومات، التي قد لا تكون وافية في عملية تقييم قيمة وطبيعة الأنشطة الاقتصادية غير المنظمة التي لا تدفع عنها أجر والمستويات الحقيقية للعمالة والنشاط (الفاو، ١٩٩٦ (ب)؛ الأمم المتحدة، ١٩٩٥).

٢١٨ - وقد بدأت التغييرات المضافة على وسائل جمع البيانات لإدراج عدد العاملين لحسابهم الخاص في مجال الزراعة في الإقرار بما تقوم به المرأة من عمل إنتاجي. وترتفع نتيجة لذلك تقديرات معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة. وقد أجرى معهد البلدان الأمريكية للتعاون في ميدان الزراعة - مصرف التنمية للبلدان الأمريكية دراسة أوضحت، على سبيل المثال، أن الاحصاءات الرسمية في عدة بلدان بأمريكا اللاتينية قد تجاهلت ما يزيد عن ربع القوى العاملة الزراعية من جراء عدم تقدير حجم عمل المرأة في إنتاج الأغذية اللازمة للأسرة المعيشية (الشكل رابعا - ١).

الشكل الرابع - ١ **النسبة المئوية للنساء في القوى العاملة الريفية: الإحصاءات الرسمية في مقابل إحصاءات معهد البلدان الأمريكية للتعاون في ميدان الزراعة - مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، بلدان مختارة، ١٩٩٤**

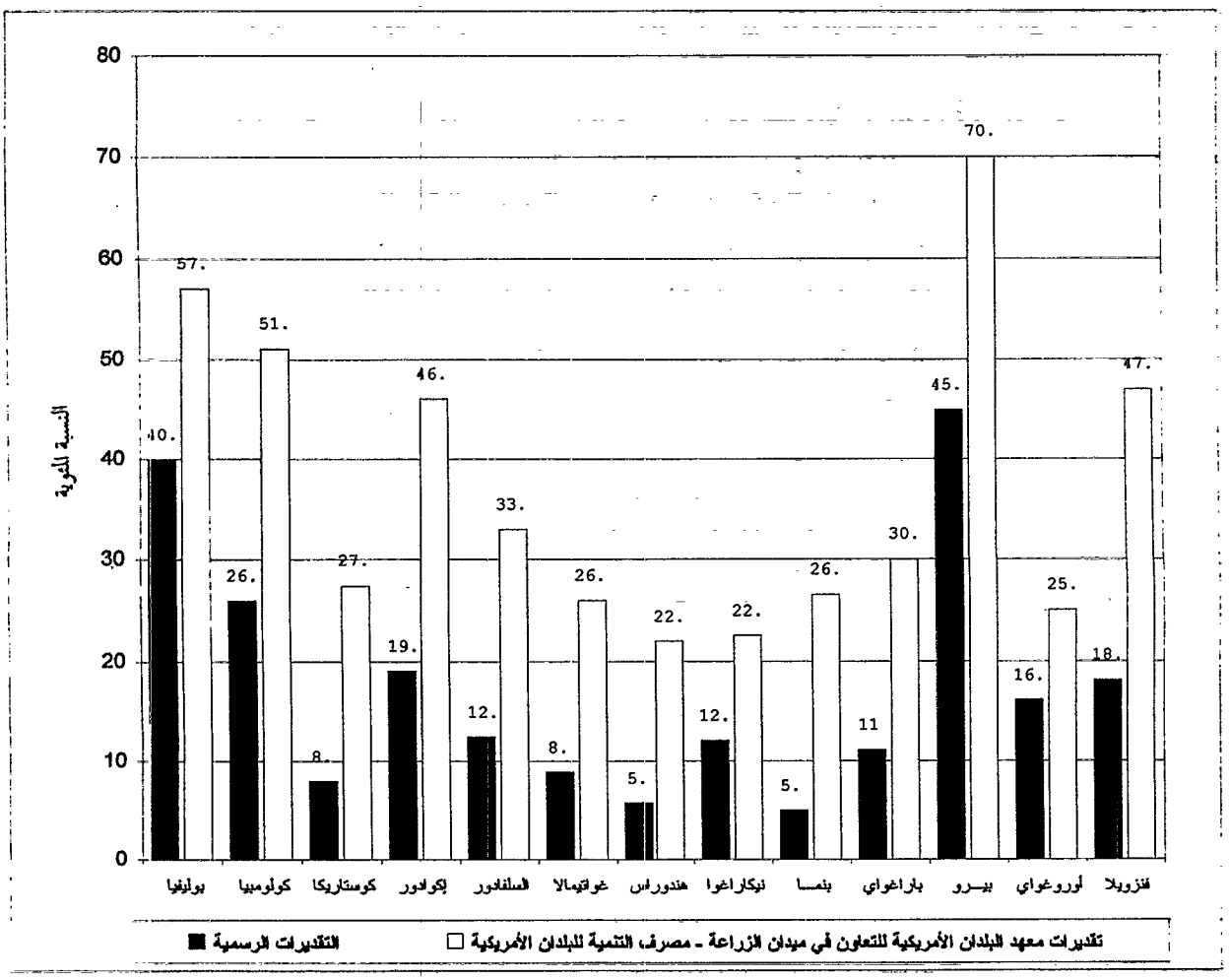

المصدر: الفاو، ١٩٩٦.

المربع رابعا - ١

مشاركة المرأة في الزراعة

أعدت الفاو الموجز التالي عن الاحصاءات المتاحة بشأن مشاركة المرأة في الزراعة. على أن الاحصاءات المتاحة عن مشاركة المرأة في الزراعة تقدر الحالة في معظم الحالات بأقل مما هي عليه. ومن المعتقد أن الأرقام الفعلية المتصلة بما تقوم به المرأة من دور في إنتاج المحاصيل الغذائية لا فتة للنظر بأكثر مما يوضحه هذا الموجز.

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى: تسهم المرأة بنسبة ٦٠-٨٠ في المائة من العمل في الإنتاج الغذائي بالنسبة للاستهلاك اللازم للأسر المعيشية وللبيع على حد سواء. ويتراوح إسهام المرأة في الإنتاج الغذائي اللازم للأسرة المعيشية ما بين ٣٠ في المائة في السودان و ٨٠ في المائة في الكونغو. في حين أن نصيب المرأة من القوى العاملة المشاركة في النشاط الاقتصادي في الزراعة يتراوح ما بين ٤٨ في المائة في بوركينا فاصو و ٧٣ في المائة في الكونغو (الفاو، ١٩٩٥، (ج)).

آسيا: يشكل عمل المرأة نحو ٥٠ في المائة تقريبا من الإنتاج الزراعي الإجمالي بالمنطقة، مع وجود تباين كبير من بلد لآخر. فعلى سبيل المثال تشكل المرأة ما يزيد عن ٦٠ في المائة من القوى العاملة الزراعية في تايلند، و ٥٤ في المائة في إندونيسيا ونحو ٤٦ في المائة في بنغلاديش والفلبين ونيبال، و ٣٥ في المائة في ماليزيا (الفاو، ١٩٩٦ (ب)؛ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ١٩٩٦ (أ) و (و) و)ح)). وفي جنوب شرق آسيا تضطلع المرأة بدور رئيسي في إنتاج الأرز، حيث توفر عموما العمل بدون أجر في محيط العائلة والعمل بالأجر المطلوبين لإلقاء البذور والغراس والحصاد والتجهيز (الفاو، ١٩٩٦ (ب)).

المحيط الهادئ: تضطلع المرأة بالدور الغالب في مصائد الأسماك وتسويق الأغذية فضلا عن تجهيز المحاصيل الكثيفة الاستخدام للعمالة التي تدر الدخل ومنها زيت النخيل، ولب جوز الهند، وزيت جوز الهند، والفانيليا، والبن، والكاكاو، وفي بابوا غينيا الجديدة، التي يشكل سكان الريف الغالبية العظمى من سكانها (٨٧ في المائة) تشكل المرأة ٧١ في المائة من القوى العاملة الزراعية. وفي فيجي تشكل المرأة ٣٨ في المائة من العمالة الزراعية (الفاو) ١٩٩٦ (ب)).

الشرق الأدنى: تفضي وسائل القياس القائمة مقترنة بعزوف الذكور عن الإقرار بما تقوم به زوجاتهم وبناتهم من أنشطة اقتصادية خارج المنزل، إلى تقليل الحجم المفاد عنه من مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية. فقد أظهرت الدراسات التي جرت في الآونة الأخيرة أن المرأة تقدم إسهامات بارزة في الزراعة عندما يؤخذ في الاعتبار العمل غير المأجور والعمل الموسمي. إذ يشكل عمل المرأة ٥٥,٣ في المائة من العمل الزراعي غير المأجور في تركيا، و ٥٣,٢ في المائة في المغرب، و ٥٠,٧ في المائة في مصر، و ٤٠,٧ في المائة في لبنان، و ٣٠,٧ في المائة في العراق، و ٢٨ في المائة في موريتانيا (الفاو، ١٩٩٦ (ب)).

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: تقلل الاحصاءات الرسمية من قدر إسهام المرأة في الإنتاج الزراعي، حيث تعمل المرأة أساسا بلا أجر بالمزارع التابعة للعائلات. وكشفت دراسة عن أن إدراج ما تقوم به المرأة من عمل في الإنتاج الغذائي يجعل المرأة تشكل جزءا بارزا من القوى العاملة الزراعية بالمنطقة (انظر الشكل رابعا - ١) - وتعمل المرأة أيضا بشكل متزايد في إنتاج محاصيل التصدير غير التقليدية.

المصدر: الفاو، ١٩٩٦ (ب).

باء - الأخذ بالأساليب التجارية وتحرير السوق في الزراعة

٢١٩ - مابرحت التنمية الزراعية تتجه بإطراد نحو السوق على مدار العقدين الماضيين. فقد اتبع الكثير من البلدان النامية سياسات التحرير الاقتصادي متبنية أنواعا جديدة من النمو. وشجعت هذه السياسات تحرير التجارة والأسواق، وأفضت إلى تفضيل الزراعة التجارية الواسعة النطاق ومحاصيل التصدير المدرة للدخل على إنتاج الكفاف الذي تقوم به الأسر المعيشية، افتراضا بأن إدخال تحسينات على الإنتاجية هو عملية أيسر في المجال الأول (الفاو، ١٩٩٦ (ب)). وجرى تخفيض الخدمات الزراعية التي ترعاها الحكومة، مثل التدريب والتوسع وكذلك الاستثمار في المرافق الأساسية الزراعية، لصالح تشجيع علاقات السوق (ألكساندراتوس، ١٩٩٥).

٢٢٠ - ولم تتحقق الفوائد الواسعة النطاق والطويلة الأمد التي كان من المتوقع أن تحققها هذه السياسات بالنسبة للنمو وتخفيض مستوى الفقر[٦٤]. ويبدو أن المزارعين الذين هم في حال أفضل بالفعل قد استفادوا في الوقت الذي يبدو فيه أن التأثير الشامل على صغار المزارعين كان سلبيا للغاية بل أدى في بعض الأحيان إلى نتائج عكسية. فعلى سبيل المثال، عند خفض الاستثمار العام في البنى الأساسية الريفية، لم تتوافر القدرة على صيانة الطرق الصغيرة التي تغذي طرقا أخرى وتربط المناطق الريفية بالحواضر، ومن ثم أعيقت إمكانية وصول صغار المزارعين فعليا إلى الأسواق. وبالمثل، أفضى خفض برامج التوسع والتدريب الحكومية إلى تقليل قدرة صغار المزاعين على الإفادة من الفرص الجديدة في الأسواق من خلال رفع المهارات، مما أدى من جديد إلى القضاء على ذات الهدف المتوخى من تشجيع علاقات السوق.

٢٢١ - وعموما تأثرت المرأة أكثر من غيرها بالآثار الضارة الناشئة عن تحرير السوق. فالمرأة، مقارنة بالرجل تعوزها الوسائل الكفيلة بحمايتها من آثاره الضارة والاستفادة مما أتاحه من فرص. وعلى وجه العموم، فإن ما يقع تحت سيطرتها أو ما يدخل في ملكيتها هو قدر أقل من الأصول أو الممتلكات، وقدر ضئيل من الدخل النقدي، وسلطة سياسية محدودة، وتعليم أدنى قياسا على الرجل. وعلاوة على ذلك فالمرأة قد تفتقر أيضا إلى الحافز على الاستجابة للإشارات الدالة على تغير السوق نظرا لأنه ليس في استطاعتها دوما السيطرة على الدخل المتحقق من عملها (الفاو، ١٩٩٦ (ب)؛ الجزيري وآخرون، ١٩٩٢). وتمثل كينيا مثالا على ما يمكن أن تحدثه الحوافز من اختلاف. فقد أدى تحسين وسائل إنتاج الذرة في كينيا إلى زيادة المحصول بنسبة ٥٦ في المائة في الأراضي الزراعية التي تسيطر عليها النساء، ولكن بنسبة ١٥ في المائة فقط في الأراضي التي تعمل بها النساء ويسيطر الرجال فيها على العائد من بيع المحاصيل (إلسون، ١٩٩٥).

---

(٦٤) بينما عمد أن البنك الدولي (١٩٩٤) إلى التشديد على الأثر الإيجابي الذي يحدثه تحرير السوق على نمو الناتج الزراعي، يشير آخرون في الأدبيات المطروحة إلى آثاره المدمرة على رفاه المزارعين الفقراء (كورنيا وآخرون، ١٩٨٧؛ وكوماندر، ١٩٨٩؛ ودونكان وهول، ١٩٩٢؛ وستيوارت، ١٩٩٥). وربما يكون تحرير السوق قد أحدث زيادة في نمو الناتج في حالات ضئيلة وخفّض في الوقت ذاته مستوى الفقر (بافس و غواتام، ١٩٩٦).

٢٢٢ - وبوجه عام أفضى فتح الأسواق أمام الواردات الأرخص سعرا وإلغاء الاعانات الزراعية، إلى خفض فرص العمل المتاحة أمام صغار المزارعين، الذين يكونون على الأرجح نساء أكثر منهم رجالا. وقد نوقشت في الفصل الثاني هذه الآثار التي أفضت إلى إزاحة أحد الجنسين من مواقعه، وما إذا كانت فرص العمل الجديدة التي أوجدها تحرير السوق قد عوضت هذا الحجنس بالقدر الكافي. وتنصب المناقشة هنا على الآثار الجنسانية الأخرى التي أحدثتها السياسات الإنمائية المتجهة نحو السوق وذلك من خلال ما أحدثته من أثر على ما يخص الجنسين من تقسيم للعمل وعلاقات الملكية واستراتيجيات البقاء في الأسر المعيشية.

١ - تقسيم العمل المرتبط بالجنسين

٢٢٣ - يشكل التحرك في الإنتاج تجاه المحاصيل المدرة للدخل والإقلاع عن إنتاج الكفاف اللازم للأسر المعيشية واحدا من الخصائص المميزة للأخذ بالأساليب التجارية في الزراعة. إذ تنشأ الروابط مع الاقتصاد الأوسع نطاقا من خلال السوق، حيث يتم شراء جزء أكبر من المدخلات وبيع معظم الناتج.

٢٢٤ - وأفضى إدخال المحاصيل المدرة للدخل في مناطق كثيرة من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى تغيير تقسيم العمل وإدارة موارد الأسر المعيشية المرتبطين بالجنسين. ففي حين واصلت النساء عموما إدارة إنتاج الأغذية اللازمة للأسر المعيشية (تيباجوكا، ١٩٩٤)، أصبح النشاط الرئيسي للرجال هو المحاصيل المدرة للدخل. ومن المتوقع أن تسهم المرأة في العمالة اللازمة لإنتاج المحاصيل المدرة للدخل (خصوصا في العمليات الكثيفة الاستخدام للعمالة)، وأن تضطلع في الوقت ذاته بالمهام التي كان الرجل يقوم بها عادة من قبل، مثل تجهيز وحراثة الأرض.

٢٢٥ - فعلى سبيل المثال، كانت نساء الإيبو في نيجيريا يضطلعن بشكل تقليدي بالمسؤولية الرئيسية عن إنتاج الأغذية اللازمة للأسرة المعيشية. ففي حين كانت النساء يقمن بالزراعة واجتثاث الأعشاب الضارة وبالحصاد ورعاية الماشية وإعداد الطعام، كان رجال عشيرتهن يضطلعون بالمسؤولية عن تجهيز الأرض (إزوماه وداي دومينكو، ١٩٩٧). بيد أنه مع تزايد عمل الرجال في مجال المحاصيل المدرة للدخل، وفي الأنشطة غير الزراعية والعمالة بالأجر، أصبحت النساء يضطلعن أيضا بالمسؤولية عما كان يقوم به الرجال آنفا من أعمال (كارل، ١٩٩٧). وبالمثل ففيما كان الرجال في غانا يقومون عادة بإزالة الشجيرات الكثيفة قبل الزراعة، فإن تحولهم عن العمل في أغراض أخرى أفضى إلى فترات أطول في الدورة المحصولية لأن النساء غير قادرات على أداء هذه المهمة باستخدام الأدوات المتاحة (الفاو، ١٩٩٦ (ج)).

٢٢٦ - في مناطق كثيرة من أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى يشكل الرجال أغلبية المهاجرين إلى المناجم والمدن بحثا عن الوظائف، تاركين وراءهم المزارعات اللواتي يضطلعن بمهام الرجال في الزراعة. وبالرغم من ازدياد عدد الأسر المعيشية التي ترأسها النساء في كل المناطق تقريبا، فإن الوضع أكثر خطورة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي جزر البحر الكاريبي حيث ترأس النساء ما يقرب من ٣٠ في المائة من الأسر المعيشية في المناطق الريفية. وفي الأسر المعيشية التي ترأسها النساء تواجه نقصا

في الأيدي العاملة، تنظم النساء مع غيرهن عمليات لتوفير فرص العمل أو يعملن هن أنفسهن ساعات أطول أو يستأجرون الأيدي العاملة إذا حصلن على موارد كافية من الحوالات النقدية أو من مصادر أخرى. ويمكن كذلك أن يلجأن إلى استراتيجيات مواجهة أخرى مثل تقليص المساحة المزروعة أو التحول إلى محاصيل تتطلب كثافة أقل للأيدي العاملة ولكنها أقل قيمة غذائية. وكلا الحلين يشكل خطرا على الأمن الغذائي للأسرة المعيشية (الفاو، ١٩٩٥ أ و ١٩٦٩ ب؛ هايزر ١٩٨٧ والجزيري وآخرون، ١٩٩٢؛ وكارل، ١٩٩٧).

٢٢٧ - وعلى العموم، فقد كان من شأن تقليص موارد الأسرة المعيشية المخصصة للزراعة المعيشية الإقلال من الأمن الغذائي حتى في حال زيادة الدخل الكلي للأسرة المعيشية بسبب إنتاج المحاصيل النقدية (لادو، ١٩٩٢). والسبب في ذلك أن الدخل الذي يكون مصدره المحاصيل النقدية يتحكم فيه الرجال عادة لا يُضم إلى دخل الأسرة المعيشية بينما يُصرف دخل النساء بالدرجة الأولى على الطعام والضروريات الأساسية الأخرى. وهذا يوضح السبب في أن الزيادة في الإيرادات النقدية التي يتحكم فيها الرجال لا ينتج عنها بالضرورة تحسن في تقارير الأغذية المستوعبة في الأسرة المعيشية أو في أمنها الغذائي[٦٥].

٢٢٨ - ويشكل الاعتماد المتزايد على الإنتاج للسوق كذلك تهديدا للأمن الغذائي للأسر المعيشية العاملة بالزراعة ولرفاهيتها. فالمزارعون معرضون أكثر فأكثر للأضرار الناتجة عن فشل غلات المحاصيل بسبب اعتمادهم المتزايد على الأسواق للحصول على مدخلات الزراعة وكذلك بسبب المستويات العالية والمتقلبة للأسعار المرتبطة بتحرير السوق (باريت، ١٩٩٨).

٢٢٩ - وقد أدركت بعض الدول ما للإنتاج المعيشي للأسر المعيشية الذي تتولاه النساء من أهمية بالنسبة للأمن الغذائي واتخذت تدابير لدعم هذا الإنتاج. فناميبيا مثلا غيرت سياساتها في هذا المجال. فقبل عام ١٩٩٥، كانت موارد الحكومة موجهة بالدرجة الأولى إلى الاستثمارات التجارية في المناطق البلدية، فتوفر المساعدة التقنية والمدخلات والائتمانات للمزارعين القادرين على إنتاج المحاصيل التجارية مثل القطن أو المواشي لأغراض السوق. وكان المستفيدون بالدرجة الأولى هم المزارعون الأحسن حالا، وأغلبهم رجال (غيرفان، ١٩٩٥). وقد أحدثت "السياسة الزراعية الوطنية" الجديدة التي أقرتها الحكومة في عام ١٩٩٥ تغييرات عميقة. فبالإضافة إلى الاعتراف بأهمية دور المرأة في الزراعة، استهدفت السياسة الزراعية الوطنية تقديم خدمات الإرشاد الزراعي للمزارعين الصغار والمتوسطين وبخاصة المنتمون منهم إلى الأسر المعيشية التي ترأسها النساء (ناميبيا ١٩٩٥؛ سونثيمر، ١٩٩٧).

---

(٦٥) على نفس المنوال، فإن فرص العمل في الزراعة التجارية أو في الصناعات الزراعية التي زادت دخل النساء كانت لها آثار مفيدة على صحة ورفاه الأسرة كلها (كولنز، ١٩٩٥؛ الفاو، ١٩٩٥أ و ١٩٩٥ج و ١٩٩٦؛ الفاو، المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، ١٩٩٥، والجزيري وآخرين ١٩٩٢، وكارل ١٩٩٥).

٢٣٠ - وفي أغلبية الدول النامية الأخرى، نجد أن السياسات الزراعية التي تدعم تحرير السوق استمرت بصفة عامة في تفضيل المزارع الكبرى التي يعتقد أنها تملك الإمكانيات لإنتاج كميات أكبر. أما المزارعون الصغار والعاملون في الزراعة الكفافية فنظرا لضآلة الأصول التي يملكونها وقلة إمكانياتهم فقد كانت العناية التي يلقونها من صانعي السياسات ومن المؤسسات ومقدمي الخدمات "أقل" بالرغم من أنهم يشكلون عادة الأغلبية الساحقة لسكان الأرياف.

٢ - الخصخصة

٢٣١ - ومن الاتجاهات الأخرى التي يعم ربطها بهذه السياسات الزراعية الموجهة نحو السوق، الحملة الرامية إلى خصخصة الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى. وفي كثير من أنحاء أفريقيا، أخذت نظم الملكية الخاصة على الطراز الغربي تتوسع على حساب نظم الحيازة العقارية التقليدية (لاستاريا - كورنهيل، ١٩٩٧). وأدت الخصخصة عامة، بإضفائها صفة الملكية الرسمية على الأراضي والمياه، إلى تعزيز السيطرة على هذه الموارد من جانب فئات تتمتع من قبل بالنفوذ وذلك على حساب المزارعين الصغار، مما قيد بصفة خاصة حقوق النساء وقدرتهم على الوصول إلى الموارد (لاستاريا - كورنهيل، ١٩٩٧؛ مير، ١٩٩٧؛ داي عباس، ١٩٩٢). وبما أن الأرض ضمان إضافي للقروض ووسيلة للوصول إلى موارد وخدمات أخرى وللمشاركة في اتخاذ القرارات المحلية، فمن المحتمل أن تكون الفروق بين الجنسين في ملكية الأرض والسيطرة عليها أهم عامل بمفرده يفسر التباين في الرفاه الاقتصادي والمركز الاجتماعي والسلطة بين النساء والرجال (أغاروال، ١٩٩٥).

٢٣٢ - وفي كثير من أنظمة الزراعة التقليدية كان نوع الجنس عاملا أساسيا في تحديد الملكية العقارية وحقوق السيطرة على الأراضي وإمكان استغلالها. فمثلا، نجد في كثير من أنحاء أفريقيا أن النساء قلما يملكن الأرض التي يدرنها ويمارسن فيها الزراعة الكفافية، أو تكون لديهن السلطة للتصرف فيها. ومع ذلك فإن حقهن في استغلال الأرض معترف به في النظام التقليدي بالرغم من أن هذا الحق قد لا يكون دائما محددا بشكل دقيق أو مساويا لحقوق الرجال (لاستاريا - كورنهيل، ١٩٩٧). وبالمقابل، فإن الأرض الزراعية في جنوب آسيا يملكها في معظمها الأفراد من قبل. والنساء هناك لسن محرومات من امتلاك الأرض والعقارات، ولكنهن كثيرا ما يتعرضن للتمييز ضدهن في الواقع بالمقارنة مع الرجال، فيما يخص حقوق الإرث ولا سيما في الدول التي تسود فيها القيود التقليدية. وبالإضافة إلى ذلك فإنهن يتخلين عن العقارات الموروثة لأقاربهن الذكور لضمان الحصول على الدعم والحماية المستمرين منهم (أغاروال، ١٩٩٤).

٢٣٣ - وفي بعض البلدان يمكن أن تكون الحقوق التي تتمتع بها النساء بموجب التشريع الرسمي أقل مستوى من تلك التي يتمتعن بها في ظل الممارسات التقليدية. وفي بلدان أخرى، قد تكون الحالة على عكس ذلك، من حيث أن التشريع قد يعزز حقوق المرأة الأساسية في الملكية العقارية، في حين أن الممارسات التقليدية يمكن أن تحد من تطبيق ذلك التشريع (الفاو، ١٩٩٦د). وفي السياق الآسيوي، نجد أن أغلبية التغييرات في ترتيبات الحيازة العقارية تحدث في إدارة المراعي المشاعية والغابات الوطنية المحمية. ويجري بشكل متزايد نقل المسؤولية عن إدارة الموارد إلى المستوى المحلي في إطار ترتيبات

../..

لإدارة المجتمعات المحلية[٦٦] ومن الناحية المبدئية، ينبغي أن يكون في إمكان النساء الاستفادة من هذا التحول، ولكن ذلك لا يحصل عادة لأنهن يهمشن في الهياكل الجديدة لإدارة المجتمعات المحلية. (غوجيت وشاه، ١٩٩٨؛ أغاروال، ١٩٩٧أ؛ سارين، ١٩٩٥).

٢٣٤ - وعلى نفس المنوال، نجد أن خطط الإصلاح الزراعي التي كانت تقودها الدولة، والتي وصلت إلى ذروتها في ستينات وسبعينات هذا القرن، أغفلت النساء بشكل عام. ومن حيث أن هذه البرامج منحت سندات ملكية لرؤساء الأسر المعيشية الذين افترض أنهم رجال، فإنها اتجهت إلى الانحياز انحيازا شديدا لصالح الرجال[٦٧]. وبالمقابل، نجد أن النساء كن أكثر حظا في ظل الخطط الأكثر حداثة التي قدمت سندات ملكية مشتركة للزوجين أو قامت بمحاولات تستهدف النساء بشكل منفرد في بعض أنحاء جنوب آسيا (أغاروال، ١٩٩٤) وأمريكا اللاتينية (ديري وليون، ١٩٩٧). ففي كولومبيا، مثلا، تمنح برامج توزيع الأراضي أعلى درجات الأولوية للنساء اللائي يرأسن أسرا معيشية أو يعتبرون من الفئات المستضعفة بمعايير أخرى؛ مثال ذلك المشردات بسبب الحرب.

٢٣٥ - وخلال التسعينات تمثل الاتجاه العام في الابتعاد عن الإصلاحات الزراعية بمبادرة الدولة والاعتماد أكثر فأكثر على آليات السوق. وقد شجعت دول كثيرة الملكية الخاصة للأرض إيمانا منها بأن الحيازة العقارية المضمونة أو المحددة تحديدا جيدا ضرورية لاستجابة صغار المزارعين لحوافز السوق. وكان يعتقد أنه بدون سند حيازة واضح ومضمون لن يكون لدى المزارع دافع إلى تحسين إنتاجية الأرض. ولكن وجهة النظر تلك قد تعرضت للانتقاد على نطاق واسع في السنوات الأخيرة (بسلي، سجاستاد وبروملي، ١٩٧٢ و ١٩٩٥). وقد وجد أن انعدام الكفاءة الذي ينسب عامة إلى نظم الملكية العقارية التقليدية ليس مبالغا فيه فحسب، ولكنه مشترك أيضا بين النظام التقليدي ونظام السوق المبني على الملكية الفردية (ديون، ١٩٩٧). وعلى نفس المنوال، نجد في بعض أنحاء الهند أن إدارة الموارد من جانب المجتمعات المحلية يمكن أن تكون قد أثبتت أنها أكثر فاعلية في منع تدهور الموارد الطبيعية، مما هو عليه الأمر في ظل نظام ملكية الدولة أو الملكية الخاصة (لاغاروال، ١٩٩٧ب).

---

(٦٦) بيد أنه في أجزاء من جنوب شرقي آسيا، يتم الآن التراجع عن الترتيبات التي تسمح بإمكانية استغلال قطع من أراضي الغابات الاستوائية: ذلك أن الحكومات أخذت تامنح حقوق استغلال خالصة بموجب تراخيص للمحتطبين التجاريين الكبار، ملغية بذلك الحقوق التقليدية التي يتمتع بها المزارعون والمجتمعات المحلية.

(٦٧) من ذلك مثلا أن الإصلاحات الزراعية في أمريكا اللاتينية كانت قليلة الغناء بالنسبة إلى المرأة، من حيث أن نسبة المستفيدات مباشرة تراوحت من صفر تقريبا في شيلي إلى ١٥ في المائة في المكسيك. وعلى غرار الإصلاح الزراعي، نجد أن كثيرا من خطط الري التي نفذت بمبادرة الحكومات كانت منحازة أيضا انحيازا شديدا لصالح الرجل (زوارتيفين، ١٩٩٥، الهيئة الوطنية للاقتصاد والتنمية، ١٩٩٧).

٢٣٦ - ومن الحجج التي تساق أيضا في هذا الخصوص أنه إذا لم تؤمن حقوق المرأة فيما يتعلق بالأرض فإن ذلك قد يشكل دافعا سلبيا يحدوها إلى عدم الاستثمار في الأرض نظرا إلى أن تحسين الإنتاجية يمكن أن يؤدي إلى فقدان المرأة للسيطرة عليها. وبالفعل فإن هناك حالات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى استولى فيها الرجال على الحصاد في قطع أرض كانت النساء يدرنها سابقا، حيث أدى إدخال الري إلى تحسن ملحوظ في عائدات العمل بالمقارنة مع المحاصيل المروية بالمطر. وتدل بعض الدراسات في غامبيا على أن النساء فقدن حقوق استغلال وملكية ثابتة على الأراضي المخصصة لزراعة الأرز عندما تم إعدادها للري بالرغم من أن أسماءهن كانت على سندات الحيازة التي أصدرتها الحكومة. ونتيجة لذلك لم يعد الأرز من المحاصيل الخاضعة لإدارة النساء بل أصبح جزءا من محاصيل الأسرة المعيشية الخاضعة لسيطرة رب الأسرة الذكر. وقد اكتسب الرجال أيضا سلطة أكبر على عمل المرأة من حيث أن النساء اضطررن إلى العمل في المحاصيل الخاضعة لسيطرة الرجال لا في حقولهن الخاصة (ديري - عباس، ١٩٩٢). وعلى نفس المنوال، تدل بعض الدراسات التي أجريت في آسيا على أن الميكنة التي أدخلت كجزء من خطط الري قد نتج عنها تغير في أنماط العمل في الزراعة أدى في كثير من الأحيان إلى الاستعاضة عن عمل المرأة غالبا بعمل الرجل (الفاو، ١٩٩٦ج). وبنفس الطريقة نجد أن أغلبية صغار المزارعين، وخاصة النساء اللائي ينتجن الغذاء، لم يستفيدوا بشكل عام من إدخال أصناف المحاصيل الوفيرة الغلة، إما لأن هؤلاء المزارعين لا يستطيعون شراء المدخلات الخارجية المطلوبة، مثل الأسمدة والمبيدات الحشرية، أو لأن وضعهم أصبح هامشيا لدى النجاح في زراعة المحاصيل الوفيرة الغلة (الفاو، ١٩٩٦هـ).

٢٣٧ - وبالرغم من أن أسواق الأراضي مفتوحة نظريا للجميع، فإن فقراء الريف، رجالا ونساء، لا يستطيعون الاستفادة من نظام السوق بسبب افتقارهم إلى ثلاثة أمور أساسية: (أ) المعلومات المتعلقة بالبرامج والقوانين الجديدة؛ (ب) والنقود اللازمة لشراء الأرض؛ (ج) وإمكانية الحصول على الائتمانات. ومن المحتمل أن تكون النساء أكثر تضررا من هذا الوضع لا لأنهن محرومات رسميا من الأسواق، بل لأن احتمالات توفر الإمكانات الكافية للحصول على الائتمانات، والصلات السياسية، والمعرفة بالمؤسسات العامة أقل في حالتهن منها في حالة الرجال. كما أن التوقعات التقليدية حول دور النساء ومكانتهن في المجتمع يمكن أن تشكل عائقا كبيرا. والنساء اللائي يستطعن تجميع النقود الكافية لشراء الأرض هن عادة نساء عاملات يسكن المدن ونساء يسكن المناطق المحيطة بالمدن ويزرعن المحاصيل الغذائية لأسواق المدن (لاستاريا، ١٩٩٧؛ كورنهيل، ١٩٩٧). وهكذا فإن الحقوق المحدودة ولكن المعترف بها اجتماعيا التي تتمتع بها النساء في ظل نظم الملكية التقليدية مهددة بالفقدان أثناء التحول إلى نظام الملكية المبني على السوق. وسواء جرى هذا التحول عن طريق الإصلاح الزراعي أو بسبب قوى السوق فإن الرجال يميلون إلى اكتساب الملكية القانونية الكاملة للأرض باعتبارهم رؤساء للأسر المعيشية، فيما تجنح النساء إلى شغل مكانة هامشية. وعلى أية حال، فكما يدل على ذلك المثال أعلاه المستقى من غامبيا، نجد أن حقوق النساء التقليدية على الأرض يمكن أيضا أن تلغى في ظل نظام الحيازة التقليدي إذا تغيرت الظروف الاقتصادية.

٢٣٨ - وقد حاولت حكومة جنوب أفريقيا، التي يقودها المجلس الوطني الأفريقي، معالجة بعض هذه المشاكل بإعطاء الأولوية للفقراء، وخاصة النساء، في برنامج الإصلاح الزراعي في البلاد. فنجد أن الجزء

الخاص بتوزيع الأراضي من هذا البرنامج، الذي يقدم للنساء والرجال من الأسر المعيشية الفقيرة منحا لشراء الأرض من الراغبين في البيع، حاول زيادة إمكانيات استغلال الأرض من جانب النساء[٦٨]. وقد انطوى برنامج جنوب أفريقيا أيضا على درس قيم من حيث أنه دل على أن الحكومات يمكن أن تقوم بدور حاسم في الإصلاحات الزراعية القائمة على السوق بالتصدي للمظالم ذات الصلة بالتمييز العرقي أو التمييز الجنساني (دير، ١٩٨٧). وعلى نفس المنوال، تشير دراستان أجريتا حديثا - إحداهما تتعلق بالإصلاح الزراعي في أفريقيا الوسطى والأخرى بالإصلاح الزراعي في أمريكا اللاتينية بصفة عامة - إلى أن إصدار سندات ملكية الأرض وخصخصتها يمكن أ، يفيدا النساء أكثر من توزيع الأراضي بمبادرة الدولة وذلك عن طريق ما توفره لسكان الأرياف من خيارات جديدة لاقتناء الأرض إما بالشراء أو بالمطالبة القانونية (ديري، ١٩٩٨، وليون)[٦٩].

٢٣٩ - ولقد بذلت مجهودات ابتكارية أخرى على مستوى المنظمات غير الحكومية تهدف إلى استخدام نظام السوق لمصلحة النساء الفقيرات. ومن الأمثلة البالغة الدلالة على ذلك "جمعية تنمية الدكن"، وهي منظمة غير حكومية تتعاون مع المزارع الجماعية للنساء اللائي لا يملكن أرضا في أندرابراديش في جنوب الهند. فقد ساعدت هذه الجمعية النساء القرويات الفقيرات على الاستعانة بمختلف الخطط الحكومية لتخفيف الفقر من أجل حيازة الأرض عن طريق الشراء أو الاستئجار. وتقسم الأرض التي يتم شراؤها عادة إلى قطع فردية فيما بين أعضاء المجموعة، وتسجل كل عضو في المجموعة كمالكة مستقلة، ولكن القطع تتم زراعتها جماعيا (أغاروال، ١٩٩٧ب). وخلال هذه العملية، تمارس النساء مجموعة متنوعة من الأنشطة تتراوح ما بين تسويق الإنتاج وبين التعامل مع المسؤولين الحكوميين واستئجار الجرارات والمعدات الأخرى. وتوجد أيضا في أنحاء أخرى من الهند وبنغلاديش نماذج مماثلة لنساء يعملن بالتضامن في السوق للتغلب على العقبات التي ياجهنها فرديا (أغاروال، ١٩٩٧ب).

---

(٦٨) غير أنه قد تكون هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود من جانب الحكومة والمنظمات غير الحكومية لضمان استفادة النساء من الإصلاح الزراعي. فقد حاج البعض بأن المنح المقدمة ضئيلة جدا بالنسبة لأسعار الأراضي (مير، ١٩٩٧).

(٦٩) بيد أن الدراستين أكدتا على أننا إذا ما ذهبنا إلى ما هو أبعد من التغييرات التشريعية التي تأخذ نوع الجنس بعين الاعتبار، فإن ثمة الكثير مما يلزم عمله لإزالة المتبقي في القوانين المدنية والعائلية من الحواجز التي تميز ضد النساء. ولتوعية موظفي الأجهزة البيروقراطية بضرورة الاعتراف بحقوق النساء، ولتوفير المعلومات للنساء لكي يعرفن حقوقهن، ولتقديم المعونة لهن لدعم مطالبتهن بالأراضي التي يتم توزيعها في نطاق برامج توزيع الأراضي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اللواتي يتلقين المنح لشراء الأرض يحتجن إلى القدرة على الاستفادة من خدمات معينة مثل خدمات الائتمان والإرشاد لكي يستطعن تنمية أراضيهن وكسب معاش كريم منها كمزارعات.

جيم - الاستجابات على مستوى الأسرة المعيشية إزاء اقتصاد السوق

١ - نشاط تنظيم المشاريع

٢٤٠ - أصبحت وكالات التنمية تعمد أكثر فأكثر إلى إقامة مشاريع صغيرة لصالح المرأة الريفية في صناعة تجهيز الأغذية وغيرها من الصناعات الزراعية، على أساس أن ذلك أمر ينفع السوق إذ يخفف من حدة الفقر في الأرياف ويعالج اختلالات المساواة بين الرجل والمرأة ويعطي دفعة للنمو الاقتصادي في البلدان ذات الاقتصادات الزراعية الفقيرة. وقد نتج عن التغيرات الاقتصادية الجارية المرتبطة بالسياسات المتجهة نحو اقتصاد السوق، وعن ظاهرة العولمة، أن لاحت فرص جديدة لإقامة مشاريع صغيرة لصالح المرأة الريفية. وكيما تتمكن المرأة من الاستفادة من تلك الفرص، يجب التغلب أولا على صعوبات من قبيل وصولها إلى المدخلات والأسواق والتدريب من أجل اكتساب المهارات، والحصول على القروض.

٢٤١ - وكان بنك ريفي في بنغلاديش (بنك غرامين)[٧٠] أول من بادر خلال العقدين الماضيين، بوضع خطة لمنح قروض صغيرة، وقد وضعها خصيصا لتمويل مشاريع صغيرة تنشئها نساء ريفيات يعشن في ربقة الفقر (يونس، ١٩٩٧). وكانت النساء الراغبات في الحصول على قروض يشجعن على المشاركة في دورة تدريب تمهيدية وعلى أن ينظمن أنفسهن في مجموعات يلتقي أفرادها بانتظام. وهذا البنك الذي يمارس نشاطه أكثر من نصف مجموع قرى البلد، أصبح يضم ما يزيد على مليوني عضو، نسبة النساء فيهم ٩٠ في المائة. وكان من شأن قصص النجاح التي حققها البنك وحاز بها إعجابا دوليا واسع النطاق - فاقت نسبة الذين سددوا القروض المستحقة عليهم كل التوقعات - أن أثر ذلك تأثيرا عميقا في تشكيل الفكرة السائدة الآن في كل أنحاء العالم عن كيفية تحقيق التنمية الاقتصادية. ذلك أن خطط منح القروض الصغيرة والائتمانات، قد أصبحت هي العماد الرئيسي في إنجاز المشاريع الإنمائية لمعظم وكالات التنمية الثنائية والمتعددة الأطراف، وللمنظمات التطوعية الخاصة والكثير من المنظمات غير الحكومية.

٢٤٢ - وقد وثقت عدة دراسات آثار توفير أسباب التمكين للمرأة الريفية، الناشئة عن برامج بنك غرامين لمنح القروض القصيرة الأجل. واتضح من دراسة شملت ست قرى، (هاشمي وقرى أخرى، ١٩٩٦) أن النساء اللاتي شاركن في تلك البرامج قد تعزز حراكهن وأمنهن الاقتصادي وأن مشاركتهن في اتخاذ القرارات الرئيسية داخل الأسرة المعيشية قد اتسعت وزادت قدرتهن على الإنفاق من مالهن. وتأسيسا على ما أوردته الدراسة من بيانات، خلصت دراسة أخرى أجريت بعدها إلى أن المرأة التي تحصل على قروض تصبح أكثر إقبالا كذلك على استخدام وسائل منع الحمل (شولر وآخرون، ١٩٩٧). ومن السلبيات التي تظل قائمة بالرغم مما سبق ذكره، أن مجتمع المانحين ودوائر التنمية الدولية لا يزالان أميل إلى مكافأة النجاح

---

(٧٠) ينشط أيضا بين أوساط الريفيات اللاتي يواجهن الفقر بنك آخر في بنغلاديش انتهج أساليب مماثلة للأساليب التي ينتهجها بنك غرامين واسمه لجنة النهوض بالمناطق الريفية في بنغلاديش.

المالي أولا وقبل أي شيء آخر مما قد يفسر لجوء البنك إلى ممارسات تخلى فيها عن مصلحة المرأة وآثر عليها الاستدامة المالية وقد أفيد بأن "العاملين في البنوك وأعضاء جماعات الأقران يعملون على ممارسة ضغوط شديدة على المقترضين لحملهم على تسديد القروض في المواعيد المحددة أكثر مما يعملون من أجل إذكاء روح المسؤولية الجماعية لديهم والتمكين لهم وفقا لما كان البنك يريده لهم في البداية" (رحمن، ١٩٩٩).

٢٤٣ - وتشجع دراسات عديدة أخرى حول العالم إلى الأخذ بمزيد من التحوط (بل والتشكك) بشأن دور المشاريع الصغيرة ومن ثم الائتمانات الصغيرة في التنمية[٧١]. فقد خلصت دراسة عن برامج تمويل المشاريع الصغيرة في ثلاثة بلدان أفريقية (غانا وكينيا وملاوي) إلى أن تلك البرامج لم تحدث لدى المستفيدين منها أي أثر "ملموس" أو "مستدام" وأنه ينبغي التحوط إزاء "انبهار المانحين" حاليا وبفكرة تمويل المشاريع الصغيرة فقد يحجب ذلك عنهم أشكالا أساسية أخرى للتدخل ربما تكون أكثر جدوى (بكلي، ١٩٩٧). وخلصت دراسة أخرى أجريت مؤخرا في كينيا إلى أن ١٥ في المائة من المشاريع الصغيرة التي هي مصدر الرزق الوحيد لأسر معيشية هي مشاريع لم يتجاوز مستوى إيرادات أي منها خط الفقر المطلق على نحو ما يعرفه البنك الدولي[٧٢]. وسواء حصلت أو لم تحصل هذه المشاريع على قروض صغيرة، فليس ذلك بلغة الأرقام، أي أثر ملحوظ إحصائيا على مستوى إيراداتها المحتملة (دانييلز، ١٩٩٩). والأغرب من ذلك أنه لم يكن ثمة فارق كبير، إن وجد أصلا، بين أداء المشاريع التي تملكها نساء والمشاريع التي يملكها رجال. وفي دراسة أخرى من الجمهورية الدومينيكية، اتضح أن الأمر يختلف كثيرا عندما تكون امرأة هي صاحبة المشروع. ففي المشاريع الصغيرة التي تملكها المرأة، تقضي النساء في العمل وقتا أطول مما يقضيه الرجال ويتقاضين أجورا أقل مما يتقاضونه. ثم إن المشاريع التي تملكها نساء هي مشاريع أقرب إلى المشاريع الأسرية، حيث أنهن يعتمدن على العلاقات الأسرية لتوفير اليد العاملة والقروض[٧٣]. وخلصت الدراسة أيضا إلى أن الأغلبية الساحقة من المشاريع الصغيرة سواء كان يملكها امرأة أو رجل، إنما هي مشاريع تستخدم وسيلة للعيش عند حد الكفاف أكثر مما تستخدم كمشاريع تمكينية (غوتان، ١٩٩٣).

---

(٧١) انظر هولمي وموسلي، ١٩٩٦ للاطلاع على تحليل مقارن لمختلف برامج تمويل المشاريع الصغيرة في جميع أنحاء العالم.

(٧٢) يعرّف البنك الدولي خط الفقر المطلق بأنه المستوى الأدنى من الإنفاق الذي يعد ضروريا لتلبية احتياجات شخص من الأغذية إضافة إلى استهلاكه لبضع ضروريات غير غذائية.

(٧٣) مما يثير قلقا شديدا في جميع برامج القروض الصغيرة في العالم بأسره، أن المـــرأة قد لا تكون هي المتصرف الفعلي في القرض المقدم لها (جوتزوسان غوبته، ١٩٩٦).

٢ - إعادة تشكيل تقسيم العمل داخل الأسرة المعيشية

٢٤٤ - في العديد من مناطق العالم النامي، يجابه أصحاب الحيازات الصغيرة الفقراء ظاهرة تحرير الأسواق بإعادة تنظيم مصدر رزقهم الأساسي الذي لا يكون غالبا سوى قوة العمل المتاحة داخل أسرهم المعيشية. ورغم أن الأنماط الفعلية التي يعتمدونها للتكيف مع تلك الحالة، قد تختلف كثيرا عن بعضها البعض في أنحاء العالم، فإن المنطلق الأساسي لا يتغير كثيرا بمعنى أنها أسر معيشية تحاول أن تجابه تقلبات اقتصاد السوق بنفسها إذ لا يوجد هيكل فعال رسمي أو قانوني يمكنه أن يساعدها على التكيف مع الظروف الاقتصادية المتغيرة. وللحد من عدم توفر الدخل الثابت، تحاول تلك الأسر أن تنوع قاعدة مواردها مما لا يعني في الغالب ليس سوى إعادة تقسيم العمل (بين الرجل والمرأة) داخل الأسرة المعيشية. ولما كانت فرص الهجرة قد تقلصت في السنين الأخيرة، فقد ظل بعض أفراد الأسرة المعيشية يواصلون عملهم الزراعي، في حين يسعى بعضهم الآخر إلى الهجرة مؤقتا إلى مكان آخر، الأمر الذي أنتج حالة سميت إصطلاحا "تعدد الأنشطة"[٧٤] (لو هيرون، ١٩٩١) أو "أعمال التراحيل المستندة للأرض" (إير توك، ١٩٩٢)[٧٥].

٢٤٥ - وتقع على المرأة وخاصة في فترة شبابها أعباء باهظة، فهي التي تقوم برعاية الأطفال الصغار وبالمهام المنزلية الشاقة والأنشطة الإنتاجية للأسرة المعيشية. وخلافا للعمل الذي يؤديه الرجل، فإن العمل الذي تؤديه المرأة عمل لا غنى عنه ولا بديل سواه (توللي، ١٩٩٠). أما الرجل، فهو يستطيع أكثر مما تستطيع المرأة أن يطوع مواعيد وواجبات عمله حسبما تقتضيه فرص العمل المتاحة. وبقدر ما تفتقر المرأة إلى قدرة الرجل على الحراك، تقل تكلفة تشغيلها عن تكلفة تشغيله، والمرأة أكثر من الرجل استعدادا لقبول العمل في الأشغال ذات الكثافة العمالية العالية، لقاء أجر زهيد. وقد نتج عن ذلك في مناطق كثيرة أن أصبحت المرأة تنهض بأعباء إضافية متزايدة عادة ما كان الرجل هو الذي يؤديها قبل أن يتحول عنها ويترك العمل الزراعي بحثا عن عمل لقاء أجر أعلى. ويمثل الأطفال في بداية نشأتهم داخل الأسرة عبئا على الأسرة المعيشية. ثم يصبحون في السنوات اللاحقة مكسبا يتيح في أغلب الحالات مرونة أكبر عند تقسيم العمل داخل الأسرة المعيشية وتنظيمه مما يزيد من شعورها بالأمان (ارتورك، ١٩٩٤).

---

(٧٤) استخدم لو هيرون (١٩٩١) مصطلح "تعدد الأنشطة" لوصف تعدد خيارات العمل التي تتوخاها أسر المزارعين. ولاحظ أن عدد الذين يسلكون هذا المسلك في نيوزيلندا قد ارتفع أولا كرد فعل على تقلص الإيرادات في العمل الزراعي بدءا من عام ١٩٨٥ وظل يرتفع حتى بعد انتعاش الايرادات.

(٧٥) يستخدم هذا المفهوم للدلالة على تحول مؤسسي في هيكل عرض قوة العمل ولا سيما في البلدان التي لا يزال عدد كبير من سكانها يعملون في الزراعة. ويختلف هذا المفهوم عن المفهوم التقليدي لقوة العمل المعتمدة على الزراعة في علاقات ما قبل الرأسمالية، ويختلف أيضا عن مفهوم العمالة الحرة التي ظهرت بظهور الرأسمالية.

٢٤٦ - وفي الشرق الأوسط مثلا، يشتغل الرجال في مجال التشييد في المدن (أو غير ذلك من أشكال العمل المأجور) أما المرأة، التي تقل عن الرجل حراكا لأسباب ثقافية، فهي تشتغل لقاء أجر داخل قريتها وفيما حولها. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أيضا، لا يزال عدد الرجال يفوق في العادة بكثير عدد النساء، بين المهاجرين إلى المناجم والمدن بحثا عن العمل. وغالبا ما يحافظ الرجال على روابط فعلية تشدهم إلى مزارعهم في ديارهم، إذ يعودون أحيانا للمساعدة أثناء الحصاد وفي فترات ذروة الطلب الأخرى.

٢٤٧ - بيد أن هذا النمط لتقسيم العمل بين الرجل والمرأة، ما برح يتغير في بعض المناطق حيث أدى التصنيع المتجه إلى التصدير إلى زيادة الإقبال على عمالة المرأة. وفي السنوات الأخيرة، أصبح عدد النساء يمثل شيئا فشيئا أغلبية العمال المهاجرين، في شرق آسيا وفي بعض بلدان أمريكا اللاتينية. فالرجل في تلك المناطق هو الذي يستمر في أغلب الحالات في الاشتغال بالزراعة في حين تهاجر المرأة بحثا عن عمل لقاء مقابل مالي. وقد دأبت النساء في المناطق الريفية ولا سيما غير المتزوجات منهن على الهجرة للعمل في المصانع وفي مناطق التجارة الحرة ومؤسسات تصدير المنتجات الزراعية لمساعدة أسرهن على مواجهة الفقر المتزايد وانعدام الدخل الثابت. ففي دراسة عن سري لانكا مثلا، ورد أن ٦٠ في المائة من العاملات في منطقة التجارة الحرة، نساء قدمن من أسر ريفية معدمة ويشتغل أفرادها عمالا زراعيين موسميين وتبلغ نسبة اللاتي ينتمين منهن إلى أسر مزارعة تعيش على حد الكفاف ٢٠ في المائة. وقد هاجرن بسبب فقر أسرهن المدقع ولانعدام أي خيار أخر للعمل في الأماكن التي قدمن منها سوى الاشتغال بعمل زراعي عارض وبيع منتجات غذائية (كوناتيليكي وكونيسكيري، ١٩٨٨). وبالإضافة إلى توفر العمل للمرأة في خطوط التجميع ذات الكثافة العمالية العالية الموجودة في مناطق تجهيز الصادرات، فقد تزايد عدد النساء اللاتي أصبحن يهاجرن للعمل شغالات في البيوت أو في مجال الترفيه[٧٦]. (غوش، ١٩٩٨، الولايات المتحدة، ١٩٩٥، ١٩٩٦ ب)

٢٤٨ - بيد أن معظم المهاجرات عادة ما لا يتاح لهن الهجرة بصورة نهائية شأنهن في ذلك شأن نظرائهن الرجال. وبالرغم من أنه نتج عن تزايد عدد العاطلين والفقر والاكتظاظ في المدن الكبيرة الواقعة داخل الحدود الوطنية، أن تقلصت فرص الهجرة الدائمة إلى المناطق الحضرية، فقد تزايدت كثيرا منذ الستينات والسبعينات القيود على انتقال العمالة من دولة إلى أخرى. ومن المفارقات أن حراك العمالة عبر الحدود الوطنية لم يواكب حركة رؤوس الأموال بالرغم من أننا في زمن العولمة. فلقد ندرت فرص الهجرة الدائمة وجاء هذا بالتحديد فيما لا يزال تحرير الأسواق في القطاع الزراعي يشكل ضغوطا على المزارعين تدفعهم إلى ترك أراضيهم. وبانحسار فرص الهجرة الدائمة المتاحة للعمالة، في كثير من مناطق العالم النامي، أصبحت حركات الهجرة الموسمية أو المؤقتة مصدر رزق للكثير من الأسر المعيشية. فالتحويلات المالية التي يرسلها أفراد تلك الأسر أثناء هجرتهم المؤقتة أو الموسمية، هي التي أصبحت توفر أسباب الاستدامة

---

(٧٦) انظر أيضا الفصل الثالث - جيم.

حتى لوحدات إنتاج في أراض هامشية وأصبحت تمكن الأسر المعيشية الريفية من أن تحتفظ باستقلالية حيازاتها الصغيرة. ولئن حققت هذه العملية أسباب الاستدامة للعديد من وحدات الإنتاج الزراعية الصغيرة والهامشية، فإنها جعلت من الصعب اتضاح الفروق بين القوى العاملة الريفية والقوى العاملة الحضرية (إرتورك، ١٩٩٨).

٣ - التنظيم

٢٤٩ - المشاركة في منظمات ريفية قد تمثل وسيلة يعزز بها كل من الرجل والمرأة في الريف موقعه في بيئة لا تنفك تؤثر فيها قوى السوق، بيد أن الأشكال التقليدية لتنظيم القوى العاملة، كتنظيمها في نقابات، ليست بالضرورة أفضل الوسائل لحماية حقوق المرأة الريفية العاملة. ذلك أن المشكلة قد تكمن من ناحية في أنه من الصعب أن تنشأ منظمات نقابية للعمال يعيشون في مناطق ريفية حيث تكون أماكن عملهم متباعدة ومتناثرة ولأن هناك من بينهم من يعمل لحسابه الخاص ومن يعمل لحساب الأسرة بدون مقابل ومن يعمل لقاء أجر. ومما قد يزيد من تفاقم تلك المشاكل أن مستويات إلمام الإناث بمبادئ القراءة والكتابة متدنية وأن المرأة لا تجد الوقت الكافي للعمل النقابي وأن القيم الموروثة وهياكل السلطة تستبعد المرأة عن المشاركة في الحياة العامة (بولوك، ١٩٩٤). ثم أن هناك من ناحية أخرى جانبا آخرا للمشكلة لعله يتمثل في أن التحيز للرجال في الإطار التنظيمي للنقابات التي قد تتصرف بوصفها أطرا سياسية يسيطر عليها الرجال ولا تبدي حماسا للاعتراف بالمرأة بوصفها مزارعة بمعنى الكلمة ولا حتى في الانضمام إلى صفوفها. وفي الحالات التي تنضم فيها المرأة إلى تلك المنظمات فقلما تتواجد في المواقع القيادية (بولوك، ١٩٩٤، هيزر، ١٩٨٧).

٢٥٠ - وفي دراسة عن المزارعات في سري لانكا، اتضح أنه بالرغم من أن النشاط النقابي قد ساعد على إزالة الفروق في الأجور عن عمل الرجل والمرأة، فان المشاركات في العمل النقابي رأين أن مطالبهن الداعية إلى تحسين فرص التحاق المرأة بالتعليم وتحسين رعايتها الصحية وأوضاعها الصحية قد وضعت في ذيل قائمة المطالبات التي قدمتها الاتحادات العمالية إلى مجالس ادارة المزارع (سمارسنكي، ١٩٩٣). وبالرغم من أن النقابات الدولية في القطاع الزراعي تلتزم بقوة بقضايا المساواة بين الرجل والمرأة وقد وضعت سياسات سباقة في هذا المجال، لا يزال من الصعب إقناع المتصدرين لزعامة الحركة النقابية على المستوى الوطني والمحلي بضرورة ترجمة تلك السياسات إلى حقائق ملموسة على أرض الواقع (الفاو، ١٩٩٥ ب).

٢٥١ - بيد أن الأمر يختلف عن ذلك في نيكاراغوا إذ يبدو أن نقابات العمال في المناطق الريفية قد تجاوبت مع تزايد المشاركة الجريئة والنشيطة للعاملات اللاتي أصبحن يشكلن ما يزيد على نصف عدد أعضاء تلك الاتحادات. ومن ذلك مثلا أن اتحاد العمال الزراعيين عمد، بإلحاح من أعضائه من النساء، إلى وضع مسألة إجازة الأمومة المدفوعة الأجر وخدمات غسل الملابس ورعاية الطفل ضمن المسائل المتعين النظر فيها على سبيل الأولوية عند التفاوض بشأن النقابيين. وكما قام الاتحاد الذي وصلت نسبة تمثيل المرأة في مواقعه القيادية إلى ٣٥ في المائة، ببناء ١٠٨ من مراكز رعاية الطفل في المناطق الريفية

مستخدما في ذلك موارد حصل عليها من أرباب العمل المحليين ومن المنظمات الدولية (بيرين اليمان، ١٩٩٢).

٢٥٢ - وتمثل منظمات العمال الريفية[٧٧] وسيلة فعالة تتيح للمرأة الريفية أسباب التمكين لها في الحياة الاقتصادية. وهذه المنظمات هي عبارة عن اتحادات عمالية تنشط على المستوى المحلي وتهدف إلى تحسين الظروف المعيشية لأفرادها. وهي لا تضم العاملين الأجراء والعمال الزراعيين فقط، بل وتضم أيضا مزارعين ومنظمي مشاريع هامشيين أو يعملون لحسابهم الخاص. وتكتسي هذه المنظمات أهمية لأنها غالبا ما تمثل السبيل الوحيد للتواصل مع العمال الهامشيين. ولئن كان عدد أعضائها يختلف كثيرا من بلد لآخر، فإن نسبتهم في جميع بلدان العالم تقدر بين ٧ إلى ١٥ في المائة من السكان العاملين في الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك وتبلغ نسبة تمثيل المرأة فيهم بين ٢٥ و ٤٠ في المائة وهـــذه المنظمات (أ) تساعد أعضاءها على تحسين شروط حيازة الأراضي الزراعية وظروف العمل وذلك بممارسة الضغوط للتوصل إلى أوضاع أفضل من حيث التشريعات والمساومة، و(ب) تقدم خدماتها الخاصة لدعم الزراعة، أو تمارس ضغوطا للحصول على تلك الخدمات من الحكومة أو الوكالات الإنمائية و (ج) تمول تنمية الأنشطة المدرة للدخل بإقامة مشاريع اقتصادية صغيرة (بولوك، ١٩٩٤، الفاو، ١٩٩٤).

٢٥٣ - بيد أن المرأة الريفية قد لا تبدي حماسا للعمل النقابي اذا كان ذلك قد يكلفها وظيفتها. فالعمل النقابي الرامي إلى تحسين ظروف عملها قد يحرمها من "ميزتها النسبية" المتمثلة في أن أصحاب الأعمال التجارية يفضلون تشغيل عمالة نسائية رخيصة. فهؤلاء يمكنهم ببساطة أن ينتقلوا إلى مواقع حيث لا يتمتع العمال بأي حماية، فتنتقل معهم فرص العمل. ولما كانت المرأة تعتمد على الاشتغال لقاء أجر وتفضل على ما يبدو العمل غير الزراعي فإن العمل النقابي قد يشكل بالنسبة لها سلاحا ذا حدين (ساكس، ١٩٩٦).

٢٥٤ - وعلى نحو ما سبقت مناقشته بمزيد من التفصيل، فقد ساد داخل تلك المشاريع والبرامج الإنمائية اتجاه قوي نحو مساعدة المرأة على أن تنظم صفوفها بتكوين جماعات تضامن نسائية مثل نوادي الادخار المجتمعية ومنظمات العون الذاتي وجماعات تبادل الخدمات وغيرها. وقد ساعد انتساب المرأة الى تلك الجمعيات تآذر جهود النساء وتجميع مدخراتهن بغية تحسين حالتهن الاقتصادية وتعزيز نفوذهن عن طريق زيادة مشاركتهن في عمليتي التنمية واتخاذ القرارات.

---

(٧٧) لمنظمات العمال الريفية أن تدافع عن مصالح جميع فئات العمال الريفيين الذين عرفتهم منظمة العمل الدولية في توصيتها ١٤٩ بأنهم أي شخص يعمل في الزراعة أو الحرف اليدوية أو المهن المتصلة بذلك في منطقة ريفية سواء كان يتلقى أجرا أو يعمل لحسابه الخاص.

خامسا - التحول في بيئة السياسة العامة

٢٥٥ - يمكن أن تكون فوائد استثمارات الحافظة جمة في ظل الظروف السليمة. وعندما تستخدم تدفقات رأس المال في تمويل الإنفاق على الأعمال التجارية المنتجة، فإنها تحفز النمو الاقتصادي ومن ثم يمكن أن تفيد الرجل والمرأة على السواء من حيث فرص العمل والأجور. غير أن وجود مؤسسات داعمة مطلوب من أجل كفالة الاستقرار الاقتصادي والنمو الاقتصادي المطرد. وللأسف، لا يمكن اعتبار الأثر الإيجابي لتدفقات رأس المال أمرا بديهيا لأنها كثيرا ما تكون شديدة التقلب في ظل الترتيبات المؤسسية الحالية.

٢٥٦ - ولأن البيئة الاقتصادية الدولية تتسم بعدم انتظام التدفقات المالية، فهي تفضي إلى ضعف الاستقرار الاقتصادي من ناحية وتقليل قدرة البلدان على استخدام سياسات من شأنها معالجة الظواهر الدورية بما يكفل حالات الانكماش من ناحية أخرى. وتفضي مثل هذه الاتجاهات إلى التأثير على المرأة بدرجة غير متكافئة لأن تأثير الانكماش عليها يكون أقوى، وذلك لسببين. أولا، تتعرض المرأة، في القطاع المنظم، لفقد عملها بأسرع مما يفقد الرجل عمله، وعادة تحصل على استحقاقات بطالة وضمان اجتماعي أقل. وثانيا، تتحمل مسؤوليات أكبر، بالمقارنة بالرجل، في وقاية أسرتها من الآثار السلبية للانكماش. وهي أكثر كدحا في العمل بالمنزل، وتمضي وقتا أطول في البحث عن الصفقات الرابحة وتقوم بنصيب أوفر من أعمال الرعاية.

٢٥٧ - وحتى مع عدم وجود انكماش يبدو أن دور الرعاية الذي تقوم به الأسرة، ولا سيما في البلدان النامية، (وبالتالي الطلب على الأعمال التي تقوم بها الإناث بلا أجر) قد ازداد مع زيادة الاندماج في الاقتصاد العالمي، للأسباب التالية. أولا، أدت زيادة تفاوت الدخل، مع استثناءات قليلة، إلى ارتفاع معدلات الفقر في معظم مناطق العالم منذ الثمانينات[٧٨]. ثانيا، أصبحت سوق العمل أكثر تقلبا بسبب ارتفاع معدل تدفقات اليد العاملة فيما بين القطاعات نتيجة التكيف مع الأسواق العالمية من ناحية، وارتفاع معدل تبدل اليد العاملة الناجم عن نمو أشكال العمالة غير المنتظمة من ناحية أخرى. وثالثا، ما يبدو من تضاؤل قدرة الدولة في معظم البلدان، لأسباب مرتبطة جزئيا بالعولمة، على حشد الموارد لأغراض إعادة توزيعها، مما أدى إلى تقلص الإنفاق الاجتماعي على الإسكان والتغذية والصحة والتعليم على أساس نصيب الفرد من الإنفاق. وهكذا يبدو أن وجود ثغرة في الحماية الاجتماعية، مع اعتبار الأسرة العائل الأخير، جانب بارز من جوانب الانفتاح على الاقتصاد العالمي.

---

(٧٨) للاطلاع على آخر الاتجاهات المتعلقة بالفقر منذ الثمانينات، انظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٩٩٨، ١٩٩٧) ومنظمة العمل الدولية (١٩٩٦) وبيري وستيورات (١٩٩٦).

٢٥٨ - وتستند بقية الفصل إلى وجهة نظر جنسانية لتركيز الاهتمام على بعض جوانب العولمة التي تؤدي فعليا إلى (أ) تقييد سياسات الاقتصاد الكلي، (ب) زيادة التقلب وعدم الاستقرار الاقتصادي، و (ج) إضعاف قدرة الدولة على جمع الموارد لأغراض التوزيع، مما يخلق ثغرة في الحماية الاجتماعية.

ألف - الاتجاه الانكماشي في سياسات الاقتصاد الكلي

٢٥٩ - يفضي التحرير المالي إلى مضاعفة التقلبات في دورات الأعمال التجارية في البلدان التي تتلقى تدفقات من رأس المال. وتتدفق رؤوس الأموال إلى داخل البلد عندما يكون أداء الاقتصاد جيدا، مما يجعله ينمو بسرعة أكبر، ولكنها سرعان ما تخرج عندما تبين مؤشرات الاقتصاد الكلي أي دلالة على التدهور، مما يفاقم من الاتجاه الهابط للاقتصاد. وفي الوقت نفسه، يقيد الاعتماد على التدفقات المالية لرأس المال قدرة البلد على استخدام سياسات مصادرة لمعالجة الظواهر الدورية مثل مكافحة حالات الانكماش والرد على آثار الأزمات المالية على الاقتصاد الحقيقي (منظمة العمل الدولية، ١٩٩٩). ولكسب ثقة الأسواق المالية (وبالتالي تقليل مخاطر الانعكاس المفاجئ لتدفقات رأس المال)، تبقى الحكومات العجز المالي تحت سيطرتها عن طريق تقليل الإنفاق والاحتفاظ بأسعار فائدة عالية. ومن شأن هذه التدابير بدورها إيجاد اتجاه انكماشي، حيث أن تأثيرها يتمثل في ابقاء العمالة ونمو الناتج دون امكانياتهما.

٢٦٠ - وقد تكون الحكومات، أو لا تكون، على وعي تام بالتكاليف المقابلة لفوائد اجتذاب تدفقات رأس المال، ولكن البيئة العالمية المتغيرة تدفعها مع ذلك إلى انتهاج سياسات لاجتذاب رأس المال. ومن ثم يمكن أن تحمل الحاجة القصوى للموارد المالية الحكومات على اتباع سياسات اقتصاد كلي قد تتعارض مع بعض أهداف التنمية.

٢٦١ - فما هي السياسات التي ربما تنتهجها الحكومات للتأثير على التدفق المالي لرؤوس الأموال إلى داخل البلد؟ في الممارسة العملية، ثمة شرطان رئيسيان يشكلان مصدر جذب لتدفقات رأس المال بحثا عن الربح في أنحاء العالم، وهما: ارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض معدلات التضخم. ويعطي هذان الشرطان الإشارة للمستثمرين لكي يتوقعوا معدل عائد مرتفعا لاستثماراتهم المالية. وتجتذب أسعار الفائدة المرتفعة رأس المال لأسباب واضحة: فهي تشير إلى معدل عائد الاستثمار المالي. وانخفاض التضخم، بدوره، يكفل ألا تتضاءل القيمة الحقيقية للاستثمار المالي بمرور الوقت. وفي إطار هذين الشرطين توضع معايير السياسة النقدية للحكومات في البلدان التي تسعى إلى اجتذاب رأس المال.

٢٦٢ - وقد راعت الحكومات بصفة عامة ضرورة الإبقاء على أسعار الفائدة المرتفعة. وفي محاولتها ترسيخ مصداقيتها لدى الأسواق المالية، دفعت أسعار الفائدة إلى الارتفاع عالميا من أجل ضمان تدفق رأس المال. وتشير الشواهد إلى أن أسعار الفائدة ارتفعت في التسعينات في أنحاء العالم إلى معدلات تاريخية (ايتويل، ١٩٩٦).

٢٦٣ - ولأن من المعتقد أن العجز المالي ظاهرة تضخمية، لا ترضى عنها الأسواق المالية، قد يتوقع المستثمرون أيضا أن تنتهج الحكومات سياسات مالية إنكماشية. وتفيد السياسات النقدية المشددة بدورها في تخفيف الاتجاهات التضخمية في اقتصادها، حيث تبقى الأسعار منخفضة وتحمي القيمة الحقيقية للاستثمارات. ويؤدي اقتضاء السياسات النقدية المشددة والتقييد المالي اللازم لاجتذاب رأس المال العالمي معا إلى آثار قد تتعارض مع الآثار الناجمة عن تدفقات رأس المال. فبينما يحفز التقييد المالي النمو، تخفف السياسات النقدية المشددة من الطلب الإجمالي ومن ثم تفضي إلى إبطاء النمو.

٢٦٤ - وتوحي الشواهد بأن آثار الاتجاه الانكماشي قد تتجاوز الآثار الإيجابية لتدفقات رأس المال. وتشير البيانات المتعلقة بمعدلات الاستثمار على مدى فترة التحرير المالي إلى أن الاتجاه السائد على مدى الـ ٢٠ عاما الماضية كان هبوط حصة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي. وفضلا عن ذلك، كان الهبوط أوضح في معظم المناطق في أواخر الثمانينات حيث أصبح تحرير رأس المال أوسع انتشارا. وعلى سبيل الماثل شهدت ثلاثة أرباع بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي انخفاضا في نسب الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي في الثمانينات أكثر مما شهدته في الستينات، مثلما كان الحال في ٩ من ١٠ بلدان في أمريكا اللاتينية. وكانت منطقة شرق آسيا وجنوب شرقي آسيا هي الوحيدة التي شهدت نمطا ثابتا من ارتفاع معدلات الاستثمار في الثمانينات (فيلكس، ١٩٩٥). وبالمثل، كان الاتجاه السائد مرة أخرى هو هبوط معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة منذ الثمانينات إلى الآن، بالمقارنة بمعدلات الستينات والسبعينات. ويتضح هذا الاتجاه في جميع المناطق، بما في ذلك شرق آسيا وجنوب شرقي آسيا، رغم اتجاه نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى الزيادة. وهكذا، فمع أخذ كل الجوانب في الاعتبار، كان من الآثار الهامة للاتجاهات الأخيرة في مجال التحرير المالي معدلات أبطأ في الاستثمار والنمو. ويرجع هذا في المقام الأول إلى أنماط سياسات الاقتصاد الكلي التي يتعين على الحكومات أن تنتهجها من أجل اجتذاب تدفقات رأس المالي والاحتفاظ بها.

١ - الآثار الجنسانية للركود الاقتصادي

٢٦٥ - تبين الشواهد في مختلف مناطق العالم أن حالات الانكماش والركود الاقتصادي وبطء النمو تؤثر سلبيا على عمالة المرأة أكثر مما تؤثر على عمالة الرجل. فمثلا في الاتحاد الأوروبي، يبدو أن ازدياد البطالة بسبب بطء النمو قد أثر على المرأة أكثر من الرجل. وفي وسط أوروبا انخفضت معدلات مشاركة القوة العاملة من النساء ومعدلات توظيفهن بشكل مطلق، ثم بالمقارنة بمعدلات الرجل على مدى الفترة ١٩٨٥-١٩٩٧. وفي هنغاريا، انخفضت عمالة المرأة بنسبة ٤٠ في المائة بينما انخفضت عمالة الرجل بنسبة ٣٠ في المائة. وفي الاتحاد الروسي أيضا، انخفضت عمالة المرأة بنسبة ٢١ في المائة على مدى هذه الفترة بالمقارنة بانخفاض عمالة الرجل بنسبة ٦ في المائة.

٢٦٦ - وفي الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أدى بطء النمو إلى ضغط في اتجاه انخفاض الأجور بالمقارنة بالبطالة، اختلفت الآثار الجنسانية. فحيث أن الزيادة في الحد الأدنى للأجور لم تواكب التخضم، فقد هبطت قيمتها الحقيقية إلى أدنى مما كانت عليه في عام ١٩٦٩. وقد أثر هبوط الحد الأدنى

للأجـــور علـــى المرأة أكثر من الرجل لأنها تشغل بدرجة غير متكافئة الأعمال التي تدفع الحد الأدنى أو ما يقرب من الحد الأدنى من الأجور. وهذا الاستنتاج لا يتناقض مع تضييق الفجوة بين أجور الجنسين على نحو ما نوقش في الفصل الثاني، حيث أن رأب الفجوة يأتي إلى حد كبير نتيجة للضغط على أجور الرجال كيما تتجه نحو الانخفاض، ولكنه يعني ازدياد حالة استقطاب الدخل بين النساء.

٢٦٧ - وفي كثير من الاقتصادات النامية، أدت عمليات بطء النمو مجتمعة، مقترنة بازدياد تكلفة المنافسة التي نوقشت في الفصل الثالث، إلى تناقص العمالة في القطاع المنظم. وفي هذه الظروف ساد اتجاه لتناقص عمالة المرأة في القطاع المنظم بالنسبة لعمالة الرجل منذ أوائل التسعينات (ستاندنغ، ١٩٩٧). وفي السنوات الأخيرة، أدى انتشار عمالة غير منظمة أكثر مرونة إلى جانب كبير من اتجاه حصة الإناث من القوة العاملة إلى الارتفاع. ويلاحظ اتجاه العمل للحساب الخاص إلى الارتفاع (المؤشر للعمل في القطاع غير المنظم) بصفة خاصة في أمريكا اللاتينية، حيث كان النمو بطيئا في السنوات الأخيرة.

٢ - التحيزات الجنسانية في نظم الضمان الاجتماعي

٢٦٨ - أدت مشاركة المرأة في الأشكال غير النظامية من العمالة إلى تركها محرومة من الأمان الوظيفي والحماية الاجتماعية. ويرجع هذا جزئيا إلى عدم تكافؤ فرص وصول الجنسين إلى نظم الضمان الاجتماعي، الأمر الذي يمكن أن يكون أكثر ضررا بالنسبة للمرأة اليوم عما كان عليه في الماضي.

٢٦٩ - وفي البلدان الصناعية، يقوم النمط التقليدي للضمان الاجتماعي على المفهوم التقليدي الذي يعتبر المرأة زوجة يعولها الرجل، ويعتبر ما تكسبه المرأة دخلا تكميليا للأسرة. وقد اتخذت عدة بلدان خطوات لتكييف تشريعات الضمان الاجتماعي فيها بما يتلاءم مع الحقائق الجديدة التي نشأت عن تزايد مشاركة المرأة في العمل المأجور وتغير هيكل الأسرة، بما في ذلك تزايد عدد الأسر المعيشية التي ترأسها المرأة والتي تكسب دخلا مزدوجا، ولكن ما زالت هناك أوجه عدم مساواة واسعة بين الجنسين. والأشكال المباشرة وغير المباشرة من التمييز بين الجنسين هي المصادر الرئيسية لأوجه عدم المساواة الراسخة من حيث التغطية بالمزايا والضمان الاجتماعي.

٢٧٠ - وحتى إذا تمت إزالة الممارسات التمييزية في تصميم البرامج، ستظل المرأة في وضع غير متكافئ من حيث الحماية الاجتماعية، طالما ظلت استحقاقات الضمان الاجتماعي مرتبطة بالعمالة في سوق العمل حيث تستمر أوجه عدم المساواة بين الجنسين سائدة. وقد حصلت المرأة التي تعمل مقابل أجر على الحق في التغطية بالضمان الاجتماعي بشكل مستقل فيما يتعلق بمعظم الاحتمالات، بما في ذلك المستحقات والحقوق في المعاشات التقاعدية، والتغطية بالرعاية الصحية، ومستحقات التعويض عن البطالة والوقاية من حوادث المهنة. ولكن استحقاقات المرأة المرتبطة بتلك الحقوق أدنى بكثير من الاستحقاقات التي يتمتع بها الرجل، لأنها مرتبطة بالعمل. وكما رأينا، فإن متوسط أجر المرأة أدنى من أجر الرجل وفرص حصولها على العمل، وخاصة الأعمال المجزية، أقل من فرص الرجل. ومن ثم ستؤثر عوامل عدم مساواة المرأة في العمالة المأجورة تأثيرا ضارا أيضا على استحقاقاتها في الضمان الاجتماعي.

٢٧١ - وفي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا، حيث من المرجح أيضا أن تشغل النساء وظائف لبعض الوقت أو بصورة غير منتظمة، فإن الكثيرات منهن لا يتمتعن بالأهلية للحصول على التأمين ضد البطالة إذا ما فقدن وظائفهن، إذ أن النظام مصمم إلى حد كبير للعاملين بدوام كامل طيلة السنة. ونتيجة لذلك، فالنساء اللواتي يرأسن الأسر المعيشية ويفقدن وظائفهن غير المنتظمة يلجأن في كثير من الأحيان إلى نظام الرعاية الاجتماعية كبديل عن برنامج التأمين ضد البطالة. إلا أن تفكيك هذا البرنامج في عام ١٩٩٥ قد وضع المزيد من النساء والأطفال على حافة الفقر.

٢٧٢ - وفي البلدان النامية التي وضعت نظم الضمان الاجتماعي فيها على منوال النظم الأوروبية الأولى ولا تطبق إلا على أساس العمل المأجور، تقتصر التغطية على العمال الذين يتقاضون أجورا كما أن التغطية الكاملة محدودة حتى بالنسبة إلى هذه الفئة (نساء كانوا أم رجالا). وبالتالي، فإن العمال الذين يتمتعون بمزايا الضمان الاجتماعي لا يشكلون غير نسبة ضئيلة من المجموع. وأخيرا، كان من نتيجة ارتفاع النسبة المئوية للمهاجرين الذكور إلى المراكز المدنية أو لانتقال القوة العاملة من الذكور إلى العمل خارج المزارع في بعض البلدان، أن النساء أخذن يقمن أكثر فأكثر بالأعمال الزراعية التي تركها الرجال. وبالإضافة إلى انخفاض دخل هؤلاء النساء، فإن نظام الضمان الاجتماعي لا يشملهن بوجه عام.

٢٧٣ - وفي البلدان المارة اقتصادها بمرحلة انتقالية، فإن التحرير الاقتصادي قد قوض أسس نظام الحماية الاجتماعية السابق الذي كان يشمل النساء بمعاملة تنطوي على المراعاة فيما يخص الأمومة ورعاية الطفل. والأسر المعيشية وسوق العمل آخذة في التكيف مع عهد جديد يشهد انخفاضا كبيرا في دعم الدولة للأسر. وقد تضررت النساء بشكل مباشر وغاية الشدة من هذه التخفيضات في دخل العمل غير المأجور، إذ أن النساء يضطلعن بالمسؤولية الرئيسية في مجال التجديد الاجتماعي من حيث رعاية الطفل وإعالة الأسر المعيشية.

باء - ازدياد الخطر واحتمال التقلبات

٢٧٤ - من العلامات الفارقة للعولمة، السرعة التي تستجيب بها تدفقات رؤوس الأموال للظروف الاقتصادية المتغيرة. وهذه الخاصية تظهر على أبرزها في الأسواق المالية، ذلك أن المستثمرين يستطيعون الآن، بعد إلغاء القواعد التي تقيد حركة رؤوس الأموال، أن يستجيبوا بصورة شبه فورية للفوارق في الربحية المتوقعة عبر الحدود. وهذه السمة التي تميز الأسواق المالية بعد إزالة القيود هي التي تتسبب في ازدياد احتمال حصول التقلبات وبذلك تولد تكاليف تنطوي على إمكانية محو المزايا المرتبطة بسهولة انتقال رؤوس الأموال.

٢٧٥ - والمخاطر التي يتعرض لها بلد يسمح بحرية دخول وخروج التدفقات الدولية لرؤوس الأموال تتأتى من آثار أي انقلاب مفاجئ في اتجاه حركة رؤوس الأموال. وقد شهد العالم في الماضي القريب عددا من الأزمات المالية التي نجد فيها أن الزيادات الكبيرة في دخول رؤوس الأموال انقلب اتجاهها في آخر الأمر

بخروج رؤوس الأموال بمثل السرعة والمبالغ التي دخلت بها. وكثيرا ما تسهم التدفقات الداخلة هي نفسها في إحداث الحركة معاكسة بما لها من أثر على الاقتصاد الكلي. وهناك سلسلة مألوفة من الأحداث تتكشف على الوجه التالي: تؤدي التدفقات الداخلة الضخمة لرؤوس الأموال إلى اتساع سريع في الائتمانات المصرفية، وبالتالي إلى زيادة لاحقة في النشاط الاقتصادي، تستحث التضخم في نهاية المطاف. ونتيجة لذلك، تصبح قيمة العملة المحلية أكثر من قيمتها الحقيقية، فتتراجع الصادرات وتتزايد الواردات، مما يخل بالميزان التجاري. وعندها، يتوقع المستثمرون الأجانب تخفيض قيمة العملة، وتتسبب ردة فعلهم في النهاية على ضعف "مقومات" الاقتصاد الكلي - أي ازدياد التضخم، والعجز في الميزان التجاري، والإفراط في تقدير قيمة العملة - في التعجيل بهروب رؤوس الأموال.

١ - دراسة إفرادية عن سرعة التقلب: الأزمة المالية الآسيوية

٢٧٦ - تشير الأحداث في آسيا، وهي منطقة حظيت بكثير من المديح بسبب انفتاحها على التجارة والاستثمارات والتدفقات المالية، إلى مخاطر سرعة التقلب في تدفقات رؤوس الأموال. فهي تظهر أن سهولة الحصول على رؤوس الأموال العالمية وإن أمكن أن تولد بعض المنافع، فإن الثمن الذي يدفعه الاقتصاد المحلي لقاء ذلك قد يكون غاليا.

٢٧٧ - وسجل نمو اقتصادات الدول الآسيوية على مدى العقدين الماضيين وأكثر غني عن البيان. فالتوسع الاقتصادي الذي شهدته السنوات الأخيرة حدث في أعقاب موجة من الاستثمار الأجنبي المباشر من جانب اليابان في منتصف الثمانينات. ودل تسارع دخول رؤوس الأموال الأجنبية إلى المنطقة خلال بضع السنوات الماضية على التفاؤل بأن اقتصاد الدول الآسيوية سيستمر في النمو بوتيرة سريعة، واتخذت معظم تدفقات رؤوس الأموال شكل قروض قصيرة الأجل لا شكل قروض طويلة الأجل ولا شكل الاستثمار الأجنبي المباشر الذي هو أكثر استقرارا.

٢٧٨ - وتتضارب الآراء حول أسباب الذعر المالي الذي ظهر أول ما ظهر في تايلند في أيار/ مايو ١٩٧٩. فقد تسببت التدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال في التضخم، وارتفاع قيمة العملة المحلية، واختلالات في الميزان التجاري في آخر الأمر. ويقول البعض إن النظام المصرفي الضعيف قد صب الأموال الأجنبية في استثمارات غير مربحة. ويقول البعض الآخر إن تدفق رؤوس الأموال كان أسرع من أن يمكن استيعابه على نحو مثمر، كما يتبين ذلك من ضخامة الاستثمارات التي وظفت في المضاربات العقارية.

٢٧٩ - وأيا كانت الأسباب، فمع بداية إفلاس المصارف في تايلند في أيار/ مايو ١٩٩٧، فقدت المصارف الأجنبية والمستثمرون الأجانب الثقة وباعوا ما لديهم من الأصول المالية، مما تسبب في انخفاض سريع في قيمة العملة التايلندية وأسعار تلك الأصول. وقد حمل ذلك المستثمرين أيضا على إعادة النظر في حافظة استثماراتهم في بلدان أخرى في المنطقة، وبدأوا يتشككون في قدرة المقترضين على تسديد قروضهم. وقد أدى ما نجم عن ذلك من الهروب المالي المذعور من آسيا إلى خروج ما قيمته ١٠٠ بليون دولار تقريبا من تلك المنطقة خلال الجزء الأخير من عام ١٩٩٧ (غريفيث - جونز، ١٩٩٨). وقد تضررت تايلند بشكل

خاص. ففي حين وصل صافي تدفقات رؤوس الأموال الداخلة إلى تايلند في عام ١٩٩٥ إلى ١٢,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي فيها، نجد أن نسبة رؤوس الأموال التي خرجت من تايلند بسبب الذعر المالي بلغت ١٠,٧ في المائة تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي. وتتفق الآراء بشكل عام على أن الأسواق المالية قد بالغت كثيرا في ردة فعلها على الظروف المالية في آسيا، وأن ردة الفعل المفرطة تلك كان لها تأثير اقتصادي واجتماعي سلبي عميق في المنطقة.

٢٨٠ - وشهدت الدول الثلاث التي تعرض اقتصادها للضرر الشديد - وهي اندونيسيا وتايلند وجمهورية كوريا - تقلصات حادة جدا في الانتاج في أعقاب الأزمة، ونجم عن ذلك انحسار سريع في العمالة. ففي اندونيسيا، على سبيل المثال، انخفض الانتاج بنسبة فاقت ١٥ في المائة في عام ١٩٩٨، في حين زادت معدلات البطالة إلى ضعفها من ٥ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى ١٠ في المائة في عام ١٩٩٨. وفي تايلند، دلت التوقعات على ارتفاع نسبة البطالة من ١,٥ في المائة إلى ٥,٦ في المائة في الفترة نفسها، في حين أن التراجع في العمالة في جمهورية كوريا أدى إلى ازدياد معدل البطالة الرسمي إلى أربعة أضعافه إذ بلغ ٨ في المائة (مصرف كوريا، ١٩٩٩).

٢٨١ - ونظرا للتضخم الناجم عن تخفيض قيمة العملة وارتفاع معدل البطالة، طرأ على الأجور الحقيقية أيضا انخفاض كبير للغاية. ولا تتوفر بعد بيانات موثوقة عن اندونيسيا وتايلند؛ إلا أنه أفيد أن الأجور شهدت تخفيضات لا يستهان بها. وإذا أضفنا إلى ذلك ارتفاع نسبة التضخم، فهذا يعني أن الأجور الحقيقية في هذين البلدين قد تدنت بشكل حاد. وتدهور الحالة في اندونيسيا كان موجعا بشكل خاص، إذ أن القوة الشرائية لذوي الدخل المنخفض قد تراجعت تراجعا سريعا. ويقدر أن عدد الفقراء في هذا البلد قد ازداد من ٢٢ إلى ١٠٠ مليون نسمة، أو ما نسبته ٢٨ في المائة من السكان. ومن المتوقع أن يطرأ المزيد من الارتفاع على معدل الفقر في عام ١٩٩٩، ليصل إلى نسبة ٦٦ في المائة إذا لم تتحسن الحالة الاقتصادية (الأونكتاد، ١٩٩٩). وفي جمهورية كوريا، كان متوسط الانخفاض في الدخل الحقيقي ٥,٥ في المائة من نهاية عام ١٩٩٧ إلى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ (مصرف كوريا، ١٩٩٩).

٢٨٢ - وتأثرت سائر مناطق العالم بالأزمة الآسيوية بدرجات متفاوتة. ومن أمثلة ذلك أنه بعد حدوث الأزمة في آسيا، تعرضت أسعار صرف العملة في جنوب افريقيا إلى هجمة من المضاربات، وذلك بالرغم من سلامة "مقومات" الاقتصاد الكلي. ومع أن أسباب تلك الهجمة غير واضحة، فيما عدا شدة حساسية الأسواق المالية لمنظور الخطر، فقد اضطرت السلطات إلى الرد على هجمة المضاربات تلك وعلى خروج رؤوس الأموال بزيادة أسعار الفوائد. وبما أن ذلك حصل في وقت كانت البطالة فيه مرتفعة والنمو بطيئا، فقد شهد أداء اقتصاد جنوب افريقيا مزيدا من التدهور (الأونكتاد، ١٩٩٩).

٢ - الآثار الجنسانية للأزمة الآسيوية

٢٨٣ - زاد من ضخامة التأثيرات المعاكسة للأزمة على النساء لانعدام المساواة بين الجنسين في أسواق العمل وداخل الأسرة. وفي أسواق العمل في المنطقة، كانت النساء بوجه عام أول من فقد عمله بعد نشوب

الأزمة لسببين رئيسيين: السبب الأول هو أن القطاعات والشركات التي يتركز فيها عمل المرأة كانت الأكثر تضررا من الأزمة. وقد تبين أن مؤسسات صغيرة عديدة في قطاع التصدير، حيث تعمل النساء بأعداد كبيرة، كانت شديدة التأثر بالأزمة، وقد أفلست في بداية الأزمة. والسبب الثاني هو أنه حتى في الشركات الكبرى، كانت النساء أول من فقد عمله، مما يمثل السعي إلى حماية عمل "كسبة الرزق" من الرجال. فالأعمال التي تشغلها النساء لم تعتبر بنفس أهمية الأعمال التي يشغلها الرجال، وبالتالي فقد كان الاستغناء عنها أيسر.

٢٨٤ - وبالنسبة لاندونيسيا وتايلند، لا تزال البيانات المنهجية أقل من أن تسمح بتحليل اتجاهات الفصل من العمل موزعة بحسب نوع الجنس. إلا أن المنظمات غير الحكومية والفروع النسائية في نقابات العمال تفيد بناء على بيانات متناثرة بأن النساء فصلن من العمل بأعداد أكبر من الرجال (منظمة العمل الدولية، ١٩٩٨). وفي كوريا، كانت نسبة النساء اللواتي فقدن عملهن ضعف نسبة الرجال، بالرغم من أنهن كن قبل حدوث الأزمة مصدر العمالة المفضل، إذ أن معدل بطالة النساء كان نصف معدل بطالة الرجال (ولتراوت، ١٩٩٨).

٢٨٥ - وكما ذكر أعلاه، فإن نظم الضمان الاجتماعي في العديد من البلدان النامية نظم بدائية ولا تنطبق إجمالا إلا على الذين يعملون بانتظام. ولهذا السبب فإن النساء غير مشمولات بهذه النظم بنسبة تفوق نسبة الرجال. يضاف إلى ذلك أن نظم الضمان الاجتماعي في اندونيسيا وتايلند ركزت على أنشطة إيجاد الوظائف أو توليد الدخل لا على إيجاد شبكة للأمان الاجتماعي. وحتى في جمهورية كوريا، وهي من البلدان القليلة في منطقة آسيا التي يوجد فيها نظام للتأمين ضد البطالة، فإن هذا النظام لا يشمل العديد من النساء بالنظر إلى أن التشريعات ذات الصلة لا تغطي إلا المشاريع التي يعمل فيها خمسة عمال أو أكثر. واستُبعد العاملون لبعض الوقت والذين مضى عليهم في خدمة صاحب العمل مدة تقل عن ١٠ سنوات. وبسبب هذه التغطية المحدودة لا يزال ٤٠ في المائة من العمال بدون تغطية، وهي بشكل أساسي من النساء اللواتي يرجح أن يتركز عملهن أكثر في المشاريع الصغيرة (رانيس وستيوارد، ١٩٩٨)؛ (لي وري، ١٩٩٩). ولا تشمل هذه النسبة الأعداد الكبيرة من النساء اللواتي يعملن في القطاع غير النظامي أو اللواتي يعملن انطلاقا من المنزل.

٢٨٦ - ويبدو أن الانخفاض في عمالة القطاع المنظم قد دفع المزيد من الناس إلى العمل في القطاع غير المنظم. وفضلا عن ذلك، فإن العديد من النساء اللواتي لم يكن يقمن بعمل منظم قبل الأزمة بدأن بالبحث عن عمل في القطاع غير المنظم للتعويض عن النقص في دخل الأسرة إذا ما فقد أزواجهن أو سائر أفراد الأسرة من الذكور عملهم. إلا أن ذلك، أخذ يزداد صعوبة، إذ أن المكاسب في القطاع غير المنظم قد انخفضت بشكل ملحوظ نظرا للزيادة المفرطة في العرض وانحسار الطلب في سوق العمل.

٢٨٧ - وعلاوة على ذلك، فإن ارتفاع البطالة والفقر في المناطق الحضرية انعكس على الأرياف، بالنظر إلى أن الكثير من أفراد الأسرة الموسعة في الأرياف يعتمدون على التحويلات المالية من أقربائهم العاملين في

المدن (روب، ١٩٩٨). وهذه هي أيضا حالة العديد من العمال المهاجرين في البلدان التي تأثرت بالأزمة. وكما ورد بحث ذلك في الفصل الثالث، شهدت الهجرة بين المناطق نموا سريعا خلال العقدين الأخيرين في بلدان جنوب شرق آسيا الحديثة العهد بالتصنيع. وبحلول منتصف عام ١٩٩٧، بلغ العدد التقديري للعمال الأجانب ٠٠٠ ٥٠٠ ٢ في ماليزيا، و ٠٠٠ ٣٥٤ ١ في اليابان، و ٠٠٠ ٢٦٠ ١ في تايلند، و ٠٠٠ ٤٥٠ في سنغافورة، و ٠٠٠ ٢١٠ في جمهورية كوريا، منهم نسبة كبيرة وضعهم غير نظامي ووجودهم في هذه البلدان غير شرعي (منظمة العمل الدولية، ١٩٩٨ ب). وبما أن الأزمة قللت من الطلب على العمالة، وجد العديد من المهاجرين أنفسهم بدون عمل وشجعوا على المغادرة. وبما أن تدفق التحويلات المالية قد نضب، أصبح العديد من الأسر الريفية في حالة من الفقر المدقع. وتشير تقارير الصحف الواردة مؤخرا من اندونيسيا والفلبين وتايلند إلى ازدياد عدد الأسر المحرومة التي باعت بناتها للدعارة.

٢٨٨ - وقد وجدت الأسر المعيشية أن التضخم وتناقص الدخل جعلا الإبقاء على المستويات الغذائية السابقة أمرا عسيرا. ففي اندونيسيا، على سبيل المثال، حيث تقع مسؤولية تأمين الغذاء اليومي والخدمات المنزلية على عاتق المرأة، يفرض تناقص القوة الشرائية مشاكل لها خطورتها. وبدأت مؤشرات سوء التغذية الشديد المرتبطة بالأزمة المالية في الظهور في جاوة، (صندوق الأمم المتحدة للسكان، ١٩٩٨). ووجدت إحدى الدراسات أن النساء والأولاد هم أفراد الأسرة الذين يتأثرون عادة أكثر من الرجال بانخفاض مستوى الاستهلاك الناجم عن المصاعب الاقتصادية (روب، ١٩٩٨).

٢٨٩ - ويتسبب الإجهاد النفسي الذي يتزايد خلال الأزمات الاقتصادية في أعباء إضافية، خاصة بالنسبة للنساء، اللواتي يتوقع المجتمع منهن توفير الرعاية العاطفية للآخرين. ونظرا لسطحية شبكات الأمان الاجتماعي في آسيا، فقد أدى فقدان الأعمال والفقر إلى الاعتماد بشكل متزايد على الأسرة، الأمر الذي تسبب، حسب جميع المؤشرات، في إجهاد الأسرة المعيشية. وتفيد التقارير أن معدلات الانتحار، وتعاطي المخدرات، وحالات العنف المنزلي الموجه ضد المرأة والأولاد ارتفعت جميعا في المنطقة بعد الأزمة، (شين وشانغ، ١٩٩٩؛ صندوق الأمم المتحدة للسكان، ١٩٩٨).

٢٩٠ - ومن الواضح أن التكاليف الإنسانية للأزمة المالية ستدوم طويلا. وقد أفادت وزارة التعليم التايلندية أن ٦ في المائة تقريبا من تلاميذ المدارس، أو حوالي ٠٠٠ ٥٠٠ تلميذ في المدارس الابتدائية والثانوية، قد أجبروا على ترك الدراسة. وتفيد التقديرات بأن النسبة في اندونيسيا أعلى (صندوق الأمم المتحدة للسكان، ١٩٩٨). ومن المرجح أن تشكل البنات عددا زائدا عن الحد من هؤلاء التلاميذ. وفي العديد من البلدان الآسيوية كما في كثير من البلدان النامية الأخرى، تفضل الأسر البنين على البنات. ومن المرجح أن تختار الإنفاق على تعليم البنين بدلا من البنات إذا ما أجبرت على الخيار (أوداغاو هنفيلد، ١٩٩٥). وبما أن العديد من الآباء والامهات يتوقعون أن يعيلهم أولادهم في شيخوختهم، فإنهم يعتبرون هذا الإنفاق على تعليم البنين نوعا من البرامج التقاعدية (غرينهالغ، ١٩٨٥).

٢٩١ - ويشكل تدهور الرعاية الصحية بعدا آخرا من أبعاد التكاليف الإنسانية للأزمة. مثال ذلك فإن علاج المرضى المصابين بالإيدز أو بفيروس نقص المناعة البشرية قد خضع للتخفيض في برامج الرعاية الصحية، حين أدى تخفيض سعر العملة إلى زيادة ضخمة في تكلفة المستحضرات الطبية المستوردة. ويتوقع أن ترتفع الآن معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بسبب انكماش الرعاية الصحية وازدياد الدعارة. والصحة الإنجابية مهددة أيضا. وقد أدت هذه التخفيضات الضخمة في الميزانيات الحكومية إلى منع حتى الجهود الرامية إلى تقديم المعلومات بشأن الصحة الإنجابية. وقد أبلغ عن ارتفاع حالات الإجهاض غير المأمون للتخلص من حالات الحمل غير المرغوب فيها وعن خفض التمويل لبرامج الوقاية والعلاج الخاصة بالأمراض التناسلية (صندوق الأمم المتحدة للسكان، ١٩٩٨).

جيم - تضاؤل دور الدولة وظهور فجوة الحماية الاجتماعية

٢٩٢ - في البلدان المتقدمة النمو، يزيد حجم الدولة الاقتصادي بالقياس إلى الدخل القومي زيادة كبيرة على حجمه في البلدان النامية[٧٩]. ونشاط القطاع العام فيها، بالإضافة إلى حجمه الأكبر، يتسم أيضا بنطاق أضخم. وتنفق من الدخل القومي حصة أكبر على برامج إعادة التوزيع، مستهدفة تحسين مستوى الإنصاف والحماية الاجتماعية. وتفيد البلدان المتقدمة النمو من وجود دورة فعلية يؤدي فيها تأثير نفقات الحكومة إلى تعزيز فرص الاستثمار المربح في القطاع الخاص، مما يولد النمو والرخاء اللذين يوفران الموارد اللازمة لتمويل النفقات العامة.

٢٩٣ - وفي الاقتصادات المتقدمة النمو، لم يكن حجم الدولة الاقتصادي ضخما على الدوام. فقبل الحرب العالمية الثانية، كان الإنفاق العام كحصة من الناتج المحلي الإجمالي متماثلا في انخفاضه في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. غير أنه بعد انقضاء ٥٠ عاما، ارتفع الإنفاق الحكومي ارتفاعا هائلا فبلغ معدله ٤٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (رودريك، ١٩٩٧ أ). وخلال هذه الفترة، أفضت الزيادات في الإنفاق الاجتماعي إلى توسع الحجم الاقتصادي للقطاع العام، وذلك مع ارتفاع الطلبات على خدمات الدولة من جراء النمو السريع المصحوب بالانفتاح الاقتصادي المتزايد. ومن أسباب هذه الاتجاهات التعرض المتزايد للقوى الاقتصادية الدولية، وهي، كما أشير إلى ذلك آنفا، أكثر تقلبا منها في الاقتصاد المنغلق. ولا عجب إذن أن نجد أن اقتصادات مفتوحة صغيرة مثل اقتصادات بلجيكا وهولندا ترتبط بدول رعائية أوسع وأشمل وبإنفاق حكومي على البرامج الاجتماعية أضخم مما هو عليه في اقتصادات صناعية أكبر ولكن أكثر انغلاقا.

---

(٧٩) في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تولد الدولة وتنفق زهاء ضعف مجموع ما يديره القطاع الخاص في البلدان النامية من الموارد بالقياس إلى نصيب الفرد من الدخل القومي (حوالي ٤٨ في المائة مقارنة بنسبة ٢٦ في المائة في عام ١٩٩٠).

٢٩٤ - وتعزز العولمة الحاجة إلى إقامة شبكة سلامة اجتماعية لعدد من الأسباب، فهي من جهة تفضي إلى زيادة معدل حراك القوى العاملة وبالتالي عدد العمال الذين هم في مرحلة انتقالية. وهذا يقتضي نفقات مؤقتة، وفي بعض الحالات نفقات طويلة الأجل، لا لتغطية تكاليف التأمين ضد البطالة فحسب بل أيضا لتغطية أشكال دعم الدخل غير المباشرة لكفالة إمكانية الحصول على الرعاية الصحية والسكن المناسب. ومن جهة أخرى فإن العولمة، وعلاوة على الحماية الاجتماعية، تزيد من الحاجة إلى الاستثمار في التعليم والتدريب للتأكد من أن القوة العاملة في بلد ما قابلة للتكيف بشكل كاف مع الأوضاع التنافسية المتغيرة في بيئة عالمية(٨٠). ولما كان معظم العمال لا يملكون الموارد اللازمة لتمويل تدريبهم وتعليمهم، فإن الدولة مطالبة أكثر فأكثر بتوفير الموارد اللازمة للاستثمار في رأس المال البشري(٨١).

٢٩٥ - وهكذا، فإن من مفارقات الأمور أن نجد أن صلاحية استراتيجية النمو التي تعول على الانفتاح وتحرير الأسواق من القيود تعتمد اعتمادا متزايدا على مدى قدرة الدولة على حماية مواطنيها من تقلبات السوق. ودور الدولة حاسم الأهمية بالنسبة للإبقاء على المزايا الاقتصادية التي يتسم بها مناخ منفتح وتنافسي نظرا إلى أن المؤسسات التجارية لا تستطيع تحمل التكاليف المتصلة بتوفير الحماية الاجتماعية إذا أريد لها أن تبقى تنافسية.

٢٩٦ - وتعاني الأسر والمجتمعات المحلية من قبل من ضغط زائد ليس ناجما فقط عن ارتفاع حدة التفاوت في الدخل وانعدام الطمأنينة بل أيضا عن التضعضع الذي أصاب روابط التضامن الاجتماعي غير الرسمية خارج الأسرة النواة وربما حتى داخلها.

---

(٨٠) تدعى هذه عادة "سياسات سوق العمل النشط" والمراد بها الحيلولة دون انضمام أكثر الذين يتأثرون تأثرا سلبيا بالتغيير إلى صفوف العاطلين عن العمل لأجل طويل، وهي تتألف عادة من تدابير معينة مثل التدريب، والعمل في المصالح العامة، والإعانة المالية المتصلة بالأجر، والدعم للعمل الحر، وخدمات العمالة العامة (البحث عن فرص العمل). وهذه السياسات كانت لسنوات عديدة مقررة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ويجري توسعتها لتشمل البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المارة بمرحلة انتقالية (فريتويل وآخرون، ١٩٩٩).

(٨١) وعلاوة على ذلك، يجب على الحكومات أيضا أن تستثمر في هيكلها الأساسي المادي لجعل بلدانها موقعا جذابا للاستثمارات. وهذه النفقات العامة تمثل بشكل عام تكملة للاستثمارات الخاصة لأنها ترفع من ربحية الشركات الخاصة. وسنغافورة مثال لبلد وظف استثمارات ضخمة في الهيكل الأساسي للقطاع العام، والعديد من الشركات المتعددة الجنسيات تشير إلى أن ما يدفعها إلى الاستقرار في ذلك البلد بدلا من أي مكان آخر في آسيا يعود جزئيا إلى الهيكل الأساسي الموجود فيه.

٢٩٧ - وفي ظل ظروف العولمة وتحرير السوق، يبدو أن القيود التي تحد من مقدرة الدولة على توفير الحماية الاجتماعية والاستثمار في رأس المال البشري قد أصبحت أكثر وضوحا. وإضافة إلى القيود المفروضة على النفقات العامة، وقد نوقشت في إطار التوجه نحو الانكماش المذكور آنفا، تضاءلت أيضا قدرة الدولة على فرض ضرائب على رؤوس الأموال.

١ - تلاشي الأساس الضريبي

٢٩٨ - أدت حركة رؤوس الأموال وقدرة الشركات المتعددة الجنسيات على إيجاد بيئات منخفضة الضرائب إلى تلاشي قدرة الدولة على تحصيل إيرادات عبر فرض الضرائب. وقامت الحكومات على مدى العقدين الماضيين بخفض الضرائب على الشركات والضرائب على الأرباح الرأسمالية في أنحاء العالم كافة. ويبدو أن تخفيض معدلات الضرائب القصوى على رأس المال، وهو ما يتجلى في الإصلاح الضريبي الذي تم في عام ١٩٨٦ في الولايات المتحدة الأمريكية، قد ترك آثارا تعاقبية. ففي جميع بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ما عدا سويسرا وتركيا، هبط معدل متوسط الضرائب القصوى على الدخل من ٥٤ إلى ٤٢ في المائة بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٠ (غرونبرغ، ١٩٩٨). كما أن معدلات الضرائب المحلية على رأس المال هبطت في بلدان عديدة نتيجة لتنافس أقاليم أو دول عديدة على اجتذاب أنشطة قطاع الأعمال إليها إما عن طريق خفض الضرائب أو الإعفاء منها لفترات معينة. وحاولت حكومات عديدة دعم الإيرادات المتأتية من الضرائب المتدنية عن طريق رفع الضرائب المفروضة على الأجور. فبين عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٣ على سبيل المثال، ارتفعت الضرائب على الأجور في الاتحاد الأوروبي بما نسبته ٢٠ في المائة، في حين أن حصيلة الضرائب على الأرباح الرأسمالية هبطت بما نسبته ١٠ في المائة. وتجلى النمط نفسه في الولايات المتحدة الأمريكية. إذ زاد معدل الضرائب المفروضة على العوامل الأقل حراكا، مثل العمل، وهبطت بالنسبة للعناصر الطليقة مثل رأس المال.

٢٩٩ - وأمكن ملاحظة اتجاهات مماثلة لدى البلدان النامية. وبغية اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة كان من واجب الحكومات، إضافة إلى خفض معدلات الضرائب أن تمنح الشركات المتعددة الجنسيات امتيازات ضريبية (إعفاء إما دائم أو لفترات معينة من الضرائب). وعلاوة على ذلك، أفضى تحرير التجارة وبالتالي إلغاء (أو خفض) الضرائب على التجارة الخارجية إلى خسارة كبيرة في العائدات الضريبية بالنسبة للعديد من البلدان النامية. ونظرا للتخلف الذي تتسم به إدارة الضرائب في العديد من هذه البلدان، فإن الطريقة الأجدى من حيث التكلفة في تحصيل العائدات الضريبية هي في العادة تحصيلها على الحدود. ولقد قدر بأن التكلفة الإدارية لجباية الضرائب التجارية تصل إلى ما نسبته ١ إلى ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة بنسبة ١٠ في المائة في حالة الضرائب المفروضة على الدخل (البنك الدولي، ١٩٨٨). وفي حالات عديدة، يحتمل أن تكون الخسارة في العائدات الضريبية الناجمة عن تحرير التجارة قد بلغت ثلث مجموع الإيرادات الضريبية.

٣٠٠ - وثمة عامل آخر أثر سلبا في قدرة الحكومات على فرض الضرائب وهو ما يدعى "التسعير التحويلي" ويشير هذا إلى قدرة الشركات الدولية على استخدام ممارسات محاسبية معدة خصيصا لخفض

ما عليها من عبء ضريبي. إذ تتلاعب الشركات بالفواتير المتعلقة بالتجارة الدولية داخل الشركات لضمان ظهور الأرباح في البلد الذي تكون معدلات الضرائب فيه عند أدنى مستوى لها. وفي المقابل، تدرج أقل أرباحها في دفاتر الفروع الموجودة في البلدان التي تفرض ضرائب عالية (تانز، ١٩٩٥). ولما كانت الحكومات على علم تماما بهذه الممارسة، فقد اضطرت إلى الإبقاء على معدلات ضرائب تنافسية من حيث انخفاضها بالنسبة إلى الشركات.

٣٠١ - وحاولت بلدان عديدة التعويض عن هبوط عائداتها الضريبية عن طريق رفع الضريبة على الدخل، ولكنها لم تصب إلا نجاحا جزئيا. ويبدو أن التغيير باتجاه تبني نظام ضرائبي أكثر تنازلية نتيجة للاعتماد المتزايد على ضريبة الدخل والأجور قد أدى إلى شيء من التناقص في الدعم العام للإنفاق الاجتماعي. وخلال الثمانينات، نجد أن الحكومات في العديد من البلدان المتقدمة النمو انتخبت على أساس برنامج سياسي لخفض الضرائب والنفقات الحكومية على السواء. وخلال تلك السنوات، دارت نقاشات كثيرة حول ما إذا كانت النفقات الاجتماعية قد أفضت إلى تكوين بنية من الحوافز المضادة بالنسبة إلى الفقراء، وما إذا كانت تدخلات الدولة قد أضعفت قدرة الأسواق على التكيف في فترة شهدت تغييرا هيكليا وتكنولوجيا سريعا. واعتقد مناصرو الإيدلوجية الليبرالية الجديدة، التي كانت صاعدة حينئذ، أن الأزمة المالية التي كانت تواجهها العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم ربما كانت تنطوي أيضا على جانب إيجابي لو أنها حملت الحكومات على تقليص حجم قطاعها العام. واعتقد الكثيرون أنه إضافة إلى تحسين الكفاءة، فإن "تقليص حجم" الدولة يؤدي كذلك إلى حل مشكلة الفساد السياسي من جذورها، وذلك من خلال استئصال عائدات مبالغ الريع التي يولدها تدخل الحكومة في الاقتصاد، ولا سيما في البلدان النامية. غير أن هذا أدى في حالات عديدة إلى نتيجة شائعة غير مقصودة تمثلت في إضعاف هياكل إدارة شؤون الحكم العامة التي كانت أصلا هشة.

٣٠٢ - وبينما يصعب التحقق من وجود علاقة سببية، فإن ثمة دلائل على وجود صلة بين ضعف هياكل إدارة شؤون الحكم العامة (وبالتالي القدرة الإدارية على جباية الضرائب) وبين زيادة النشاط السري، الذي لا يخضع بحكم طبيعته لأي ضريبة. ففي بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، على سبيل المثال، تراوحت تقديرات نسبة الاقتصاد غير الخاضع للضريبة في عام ١٩٧٨ ما بين ٦ و ١١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، في حين أن تقديرا أحدث في حالة بلدان الاتحاد الأوروبي حددها بنسبة ٢٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وفي الاقتصادات النامية، تتجاوز تقديرات الدخل غير الخاضع للضريبة هذه النسبة إلى حد كبير (غرونبرغ، ١٩٩٨).

٣٠٣ - وتدل تلك الاتجاهات على أن ضعف القدرة الإدارية لدى الدولة قد يساعد على خفض الإيرادات العامة بالحفز على التهرب من دفع الضرائب. ومع تصاعد الضغط من أجل إيجاد ثغرات في الأنظمة الضريبية أو التغاضي عنها لقاء دفع مبالغ غير مشروعة، فإن المؤسسات البيروقراطية يمكن أن تضعف أمام المصالح الخارجية الفاسدة (شامباس، ١٩٩٤ على النحو المستشهد به في غرونبرغ، ١٩٩٨). فمن جهة، يمكن أن تفضي المصاعب المالية التي تواجهها الدولة إلى الإحساس بتناقص كفاءة جباية الضرائب، مما

يحفز على بذل الجهود الرامية إلى التهرب من دفع الضرائب. ومن جهة أخرى، فإن هبوط إيرادات القطاع العام الذي يضغط على مرتبات موظفي الخدمة المدنية وينقص مستوى الأمن الوظيفي قد يؤدي أيضا إلى تشجيع موظفي القطاع العام على قبول الرشاوي لقاء المحاباة في المعاملة الضريبية الإيجابية.

٢ - تغير أنماط الإنفاق العام

٣٠٤ - ونجد في جميع مناطق العالم، ربما باستثناء جنوب آسيا، أن الاتجاه الصاعد لنشاط القطاع العام كنسبة من الدخل القومي قد انتهى منذ منتصف الثمانينات (البنك الدولي، ١٩٩٧). وفي حين أن الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي يزداد بصورة هامشية في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فإنه هبط في الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية فيما حافظ تقريبا على ثباته في شرق آسيا. كما أنه هبط هبوطا طفيفا في البلدان النامية ككل.

٣٠٥ - وفي أفريقيا وأمريكا اللاتينية، وجد الكثير من الحكومات التي حصلت على التمويل من الخارج نفسها أمام عجز في الميزانية لا يمكن تحمله، وذلك مع ارتفاع معدلات الفائدة في الأسواق الدولية في أواخر عقد السبعينات. وخلال عقد الثمانينات، هبطت مستويات الإنفاق العام في تلك البلدان بوجه عام وبشكل ملموس بالأرقام المطلقة، ولو أنها بقيت مستقرة نسبيا بالنسبة للإيرادات الوطنية التي كانت في هبوط بسبب الكساد. وعلاوة على ذلك، انخفض إنفاق القطاع العام على الاستهلاك والاستثمار بوتيرة أسرع من انخفاض الميزانية الاجمالية، لأن مدفوعات خدمة الديون المتزايدة ازدادت حصتها من الإنفاق العام الإجمالي في تلك المناطق، (وفي الحقيقة في جميع المناطق). كما استتبع ذلك تخفيضا في حصة الصحة والتعليم من النفقات في الميزانية الحكومية الإجمالية، الأمر الذي ينطوي على تخفيض أكبر كنسبة من الدخل القومي (غروش ١٩٩٠، الصفحة ٦٦). وبالطبع، ففي كثير من البلدان التي تشهد نموا سكانيا سريعا، كان الهبوط في هذه النفقات على أساس المعدل الفردي أكثر وضوحا.

٣٠٦ - وفي ظروف الكساد الصعبة في عقد الثمانينات، اختارت حكومات معظم البلدان النامية أن تخفض أولا استثمارات رأس المال، بدلا من تخفيض النفقات الجارية على الخدمات وتدابير الدعم الاجتماعي. بيد أن تلك التخفيضات أدت بشكل حتمي إلى تدهور الهياكل الأساسية القائمة للبرامج الاجتماعية. ثم تناقمت المشاكل بفعل التخفيضات اللاحقة في النفقات الجارية بعداستنفاد إمكانية خفض النفقات الرأسمالية المثيرة للجدل سياسيا[٨٢]. وحتى مطلع عقد التسعينات، أصبح من الواضح أن تكاليف التكيف التي تحملها

---

(٨٢) من الناحية النسبية، يبدو أن مستويات الإنفاق العام على الصحة والتعليم قد استقرت عند مستويات مقارنة في مختلف بقاع العالم النامي (حوالي ٣,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للتعليم و ٣,٧ في المائة للصحة بالنسبة إلى جميع البلدان النامية، وذلك بالمعدلات الوسطية للفترة ١٩٨٨-١٩٩٠). وفي أقل البلدان دخلا، كانت الأرقام أكثر انخفاضا: ٢,٨ في المائة للتعليم و ٢,٤ في المائة للصحة (فان آدمز وهارتمت، ١٩٩٦، مع الاستشهاد ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٣).

مجال الرعاية كبيرة وأن هذه التكاليف تتحملها بشكل غير متكافئ أكثر الشرائح السكانية ضعفا. وفي البلد تلو البلد بدأ تراكم الأدلة لتبين الآثار السلبية التي نجمت في مجال الرعاية بالنسبة للفقراء، وخاصة بالنسبة للنساء في الأسر الفقيرة[٨٣].

٣ - الاقتصاد الكلي بالنسبة للتكيف الهيكلي ونوع الجنس

٣٠٧ - اضطرت بلدان نامية كثيرة، وهي تواجه مشاكل حادة في ميزان المدفوعات، إلى أن تنفذ التكيف الهيكلي وسياسات تثبيت الاقتصاد الكلي في الثمانينات. وقد ضمت تلك البرامج تدابير تقشف قصيرة الأجل تهدف إلى إبقاء الطلب الكلي تحت السيطرة من أجل خفض التضخم وكبح العجز في الميزانية والحسابات الجارية، من ناحيـــة، وضمت من ناحيـــة أخرى سياسات طويلة الأجـــل مصممة لتنفيذ تحرير التجارة وإلغاء الأنظمة والخصخصة.

٣٠٨ - وطبقا لما قال به دعاة هذه السياسات، ومهما كانت الصدمة الأولية التي سببت الخلل في الاقتصاد الكلي، فإن أزمات ميزان المدفوعات تكاد تنطوي دائما على حالة يكون فيها الطلب على السلع التجارية[٨٤] أكبر عن المعروض منها. وعليه، فلا بد أن يتضمن الحل تحولا في الإنتاج لصالح السلع التجارية وفي الاستهلاك، بعيدا عنها. وهناك من يقول بأن النظام السوقي، إن سُمح له بالعمل بحرية، سيحقق هذه النتيجة تلقائيا. وبعبارة أخرى، يعتقد بأن الأسواق تستطيع أن تحل المشكلة وسوف تحلها، شريطة أن يتوافر لها ما يكفي من المرونة. وهكذا فإن الهدف العام لبرامج التكيف الهيكلي هو تحسين استجابة النظام السوقي عن طريق إزالة القيود وعوامل الجمود الهيكلية والمؤسسية التي تعيق تكيف السوق.

٣٠٩ - والهدف الرئيسي الذي يخضع عادة للتمحيص هو تدخل الحكومة في الاقتصاد. وعلى سبيل المثال، فإن البرامـــج الحكومية، مثل دعـــم الأسعار أو تحويلات الدفع أو التدابير الحمائية في التجارة الخارجية، لا تنتقد فقط لأنها تؤدي إلى عجز كبير في الميزانية، مما يزيد التضخم حدة، بل تنتقد أيضا بسبب تدخلها في عملية الوظيفة التوزيعية للنظام السوقي عن طريق تشويهها للأسعار النسبية.

---

(٨٣) في سياق التكيف الهيكلي، أمكن بصورة كافية توثيق الآثار السلبية للتدهور في الإنفاق الاجتماعي على رعاية المرأة (انظر الفرع التالي). بيد أن انتشار وشدة هذه الآثار السيئة على رعاية المرأة هي أيضا موضع شك (البنك الدولي، ١٩٩٩). فالنفقات الحكومية كنسبة من الدخل القومي ظلت مستقرة عند مستويات عالية تاريخيا في معظم البلدان النامية في عقد الثمانينات، وهذا يعني أن تلك النفقات كانت من ناحية بالغة الإفراط ومن ناحية أخرى، هناك من يقول بأن إجراء التخفيضات في النفقات الاجتماعية لا يترجم بالضرورة إلى تدهور في الوضع التعليمي والصحي بين السكان في بلدان كثيرة.

(٨٤) تشير إلى السلع التي يمكن شراؤها أو بيعها في الأسواق الدولية.

٣١٠ - وكان على البلدان التي وقعت في شباك أزمة الديون خلال عقد الثمانينات أن تصغي إلى هذه النصيحة السوقية الوجهة قبل أن يتسنى لها الحصول على المعونات المالية الدولية التي كانت بأمس الحاجة إليها. ولتحسين الكفاءة، في البلد تلو الآخر، أجريت تخفيضات جذرية في إعانات دعم الأسعار والاستثمارات العامة في الهياكل الأساسية وأخيرا في النفقات الاجتماعية على التعليم والصحة والخدمات العامة. وحررت الحسابات التجارية والرأسمالية وجرت خصخصة المؤسسات العامة إلى قطاع خاص. وكان للسياسات الجديدة آثار سيئة مباشرة بالنسبة لرعاية الفقراء ولا سيما النساء في الأسر الفقيرة. فهي تجنح إلى تحويل التكاليف الاجتماعية لتوليد العمالة والمحافظة عليها إلى مجال لا تعود فيه تلك التكاليف مرئية، باستثناء عبء العمل الملقى على عاتق المرأة. فأجبرت النساء كما أجبر الفقراء على تأمين احتياجاتهم واحتياجات أسرهم بميزانية أسرية متقلصة للغاية. وقد وجد أن النساء قد زدن من مشاركتهن في اليد العاملة بشكل ملموس، غالبا في العمالة غير المنظمة وفي ظروف عمل غير مستقرة تزداد سوءا، كما اضطررن إزاء تناقص الدخل إلى زيادة أعمالهن المنزلية غير المأجورة. وبعبارة أخرى، فقد امتصت المرأة صدمة التكيف عن طريق عملها الأكثر مشقة والأطول أمدا داخل البيت وخارجه. بيد أن حالتها تأثرت بسبب تأثير عبء العمل المتزايد على صحتها البدنية والعقلية[٨٥]. وكان من الاستجابات الأخرى للمرأة إزاء التكيف الهيكلي قيامها بإنشاء شبكات تنظيمية خاصة تعينها على البقاء (انظر المربع الخامس - ١).

٣١١ - وفي حين تنفذ سياسات التكيف الهيكلي بحجة زيادة الكفاءة، فإن نتيجتها يمكن أن تكون زيادة في عدم الكفاءة وإن بقيت غير مرئية بسبب عدم رؤية الأعمال المنزلية غير المأجورة. وعلى سبيل المثال، فإن التدابير الموضوعة لتبسيط أداء القطاع الصحي، عن طريق دفع المستعملين رسوما تؤدي إلى تقصير مدة الإقامة في المستشفى، قد لا تزيد في الكفاءة، إذا ما أدت إلى إطالة مدة النقاهة في البيت وزيادة نفقات أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر (غير المقومة نقديا). وبالمثل، حتى لو كان أكثر جدوى من حيث التكاليف أن تختار السلطات الصحية موقعا لبناء مستشفى جديد خارج حدود المدينة، فإن وسط المدينة قد يكون موقعا أمثل من الناحية الاجتماعية، إذا ما أدخل في الحساب الوقت الذي سيستغرقه المرضى وزوارهم في السفر من المستشفى وإليه. والمشكلة مماثلة تماما في حالة الاقتصاد الكلي، فلا توجد طريقة لتقييم أثر السياسات الحقيقي على الكفاءة على مستوى الاقتصاد الكلي، طالما بقي القطاع غير المأجور غير منظور في حسابات الدخل القومي[٨٦].

---

(٨٥) للاطلاع على الآثار السلبية للتكيف الهيكلي بالنسبة لرعاية المرأة، انظر ستاندنغ ١٩٨٩. وكذلك للاطلاع على بيبلوغرافيا أكثر توسعا، انظر أفشار ودنيس (١٩٩٢).

(٨٦) يعتمد البنك الدولي، في تقييمه لفعالية برامج التكيف في زيادة الكفاءة الإجمالية للاقتصاد، على الإحصاءات المتعلقة بنسبة زيادة الناتج الرأسمالي. ويفسر الهبوط في هذه النسبة على أنه يعبر عن تحسن في كفاءة الاقتصاد الإجمالية. بيد أن الإحصاءات المتعلقة بنسبة زيادة الناتج الرأسمالي تُحسب عادة بالاستناد إلى إحصاءات تتجاهل العمل غير المأجور. وعليه، فبالنظر إلى أن القطاع الخدمي قطاع غير منظور، فإن الهبوط في هذه النسبة قد يخفي أيضا زيادة في عدم الكفاءة (إلسون، ١٩٩٥).

المربع الخامس - ١:

المطاعم الشعبية في ليما

في محاولة للتصدي لإعادة التشكيل الاقتصادي والفقر في المدن، أوجدت النساء في ليما منظمات وشبكات خاصة بهن تعينهن على البقاء. وكمثال على هذا النوع من المنظمات والشبكات، تجتمع النسوة ذوات الدخل المنخفض والمنتميات إلى اتحاد المطاعم الشعبية المدارة ذاتيا (FCPA) في مطعم الحي ويحاولن إطعام عائلاتهن بشكل جماعي. وفي جميع أرجاء ليما، تجتمع ٠٠٠ ٤٠ امرأة في ٠٠٠ ٢ موقع وتتناوبن القيادة وجمع الاشتراكات المستحقة وشراء الحاجيات وإعداد الوجبات.

والمطاعم الشعبية هي من أعمال شبكة نسائية ناشطة. فعندما أنشئت المطاعم الأولى في مطلع الثمانينات، ردا على أثر برامج التكيف الهيكلي، كان يديرها بشكل رئيسي مهاجرات ريفيات في متوسط العمر. وعندما أدت سياسات التكيف الجديدة إلى ازدياد التقشف في أواخر عقد الثمانينات، ازداد عدد هذه المطاعم من ٧٠٠ إلى ٠٠٠ ١ مطعم. وحتى عام ١٩٩٠، أخذ الكثير من نساء ليما الشابات اللواتي أصابهن الفقر مؤخرا في الانضمام إلى هذه المطاعم.

وفي عام ١٩٨٨، اكتسبت هذه المطاعم وضعا قانونيا، عندما نظمت في اتحادات وتحالفات. فاتحاد مثل FCPA المذكور أعلاه يمثل الحركة أمام المسؤولين الحكوميين، ويشتري المدخلات بالجملة، وينظم أنشطة المشاريع الصغيرة، ويعد وينقل وجهة نظر أوسع نطاقا بشأن قضايا الجنسين ومشاركة المرأة في المجتمع. وتلقى بعض هذه المطابخ الدعم من الكنيسة الكاثوليكية أو الأحزاب السياسية، في حين بقيت مطابخ أخرى أكثر استقلالا.

وكثيرا ما تشترك النساء في هذه المنظمات بدافع الضرورة الاقتصادية، ولكن ما أن يدخلن الإطار التنظيمي حتى يأخذن في التجمع حول مسائل سياسية واجتماعية، والمشاركة في اتخاذ القرارات على مستوى المجتمع المحلي، والتفاعل مع الحكومة المحلية، والمجموعات الدينية والحركات الاجتماعية في المدن والقطاع الخاص.

المصدر: لند، ١٩٩٧.

سادسا - الخاتمة وإطار السياسات الواعية للفروق بين الجنسين

٣١٢ - أدى القلق الدولي المتزايد بشأن آثار التكيف الاقتصادي السلبية على أحوال رعاية المرأة، إلى أن طلبت الجمعية العامة[٨٧] من الأمين العام دراسة أثر الاتجاهات والسياسات الحالية على حالة المرأة الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. وقد تقرر القيام بدراسة دقيقة لما يلي: (أ) ظروف العمل السيئة بالنسبة للمرأة، ولا سيما المرأة في البلدان النامية، (ب) وأثر تخفيض الإنفاق على النفقات الاجتماعية على الفرص المتاحة للمرأة في مجالات التعليم والصحة ورعاية الطفل.

٣١٣ - واستجابة لهذا الطلب، أخذت الدراسة الاستقصائية العالمية لعام ١٩٩٩ بشأن دور المرأة في التنمية في تأمل الاتجاهات الأخيرة في سوق العمل العالمية في سياق العولمة، وبوجه خاص كيفية تحول عالم العمل من وجهة نظر جنسانية. وقد وجدت هذه الدراسة ما يلي:

(أ) أن المرأة قد أدخلت في صفوف العمالة المأجورة بأعداد متزايدة خلال العقدين الماضيين، ولكن غالبا في ظروف عمل أدنى من ظروف عمل الرجل؛

(ب) أن تكاليف التكيف الاقتصادي قد تحملتها المرأة بشكل غير متكافئ، وبخاصة المرأة الفقيرة؛

(ج) أن مقتضيات الرعاية الملقاة على عاتق الأسرة والمرأة فيها قد ازدادت كما يبدو، ولا سيما في البلدان النامية، وذلك بسبب تخفيض نفقات القطاع الاجتماعي.

٣١٤ - ومن الصعب إطلاق تعميمات واسعة بشأن العولمة، ولا سيما من حيث ما إذا كان أثرها العام على المساواة بين الجنسين إيجابيا أم سلبيا. فقد أدت القوى التي أطلقتها العولمة إلى إيجاد فرص جديدة تكمن فيها احتمالات تمكين المرأة، من ناحية ثم إلى ظروف اقتصادية غير مواتية للمساواة بين الجنسين، بما في ذلك التقلب الاقتصادي المتزايد وعدم الاستقرار الوظيفي وفقدان أسباب العيش، من ناحية أخرى.

٣١٥ - ويتجه النقاش أدناه، بعد موجز الاتجاهات الأخيرة في سوق العمل التي بحثت في الفصول السابقة، إلى ما يلي: (أ) تقييم أثرها المحتمل على العلاقات بين الجنسين، (ب) الطرق الكفيلة لجعل السياسات الاقتصادية مدركة لاعتبارات الجنسين بقصد التقليل من الآثار السلبية للعولمة إلى الحد الأدنى مع العمل في ذات الوقت على تعزيز فوائدها.

---

(٨٧) في القرار ١٦١/٤٩.

ألف - موجز الاتجاهات السائدة في سوق العمل

٣١٦ - منذ عقد الثمانينات، كان نمو اليد العاملة النسائية أعلى بشكل ملموس من نمو اليد العاملة من الذكور في جميع أرجاء العالم، وذلك باستثناء أفريقيا. ففي البلدان المتقدمة النمو، ما برحت المهن اليدوية التي يسيطر عليها الذكور، ومعظمها من وظائف الصناعات التحويلية المنخفضة المهارة، تتلاشى بمعدل سريع. أما العدد المتناقص من وظائف الصناعات التحويلية التي بقيت، ما برح الذكور يسيطرون عليها، فقد أصبحت بشكل مطرد من الوظائف العالية المهارة. وخلال العقدين الماضيين، جاء معظم الزيادة في العمالة في قطاع الخدمات. وبالنظر إلى تمركز النساء الشديد في تلك القطاعات، ازداد نصيب الإناث من العمالة بشكل ملحوظ (انظر الفصل الثالث). والاتجاه الثاني، الآخذ بالتسارع في عقد التسعينات بوجه خاص، هو استقطاب الوظائف، سواء في قطاع الصناعات التحويلية أم في قطاع الخدمات المتوسع، وذلك من حيث مهارات العمل المطلوبة. وبعض وظائف الخدمات، ومعظمها في قطاعات المعلومات والقطاعات المتأثرة بالمعرفة، تتطلب مهارات عالية، في حين يتمركز الباقي منها في القطاعات المنخفضة المهارة والمتدنية الأجور والكثيفة العمالة. وأخيرا، فقد طرأ الكثير من الزيادة على عمالة النساء في مجال الخدمات في الوظائف غير المتفرغة وغيرها من أشكال العمل غير المنتظمة، ومعظمها في ذيل الأجور الدنيا من قطاع الخدمات (الفصل الثالث - باء).

٣١٧ - وفي دول العالم المتقدم النمو، كان المظهر البارز في عمالة المرأة هو أن معظم النساء لازلن يعملن في الزراعة. وفي البلدان النامية بوجه الإجمال، ما برحت النسبة المئوية من مجموع اليد العاملة في الزراعة - التي ما زالت فوق ٥٠ في المائة وكانت حوالي ٧٠ في المائة في عام ١٩٦٥ - تهبط بشكل سريع جدا في السنوات العشرين الأخيرة. بيد أن الرجال في بعض المناطق، على النحو المذكور في الفصل الرابع، ما برحوا يتركون الزراعة بشكل أسرع من ترك المرأة لها، مما يزيد من تركيز المرأة النسبي على الأرض الزراعية. ويبدو هذا أكثر شيوعا في البلدان التي ظل فيها مستوى الدخل الفردي ثابتا أو كان آخذا في الهبوط خلال العقدين الماضيين. والاتجاه الهام الآخر هو الزيادة العالمية تقريبا في نصيب المرأة من مجموع العمالة غير الزراعية، ولا سيما في "بلدان النمو المرتفع" التي ما برحت تتجه إلى التصنيع بشكل سريع في السنوات الأخيرة.

٣١٨ - توجيه الإنتاج الصناعي نحو التصدير في البلدان ذات الصناعات الموجهة نحو التصدير التي تشكل الجزء الأكبر من مجموعة البلدان ذات معدلات النمو المرتفعة ارتبط عموما بازدياد حصة العمالة النسائية (الفصل الثاني، ألف). بيد أن هناك مجموعة متزايدة من الأدلة التي يفهم منها أن تأثير العمالة الناشىء عن العولمة على المرأة ما فتىء يضعف في الاقتصاد غير المنظم على الأقل وربما بدأ ذلك منذ نهاية الثمانينات. ويبدو أن هناك عاملين هامين في هذا الصدد. أولا إن الطلب على العمل في العديد من البلدان ذات الدخل المتوسط وفوق المتوسط آخذ في التحول إلى الإنتاج الصناعي العالي الكفاءة نسبيا؛ في حين أن نمو العمالة ما برح في انخفاض في القطاعات التي لا تتطلب عادة كفاءة عالية مثل المنسوجات والملبوسات التي تهيمن عليها العاملات من النساء. وثانيا، ما زال القطاع غير المنظم في جميع

أنحاء البلدان النامية ككل يكتسب أهمية في خلق فرص العمل الجديدة، لا سيما للمرأة (الفصل الثالث، باء). ويرى بعض المراقبين، أن بروز القطاع غير المنظم على نحو متزايد قد يكون ببساطة من صنع البشر، وأنه يدل على تحسن قدرتنا على تسجيل أشكال العمالة غير المنتظمة وقياسها. بيد أن هناك قدرا كبيرا من الاتفاق على أنه يوجد في العالم النامي قطاع غير منظم جديد منعم بالنشاط وتحدد شكله ظروف العولمة والتغيرات التكنولوجية السائدة في السوق الجديدة.

باء - الأثر على العلاقات بين الجنسين

٣١٩ - لا عجب، عند تقييم تأثير نوع الجنس على هذه الاتجاهات الجديدة، أن تكون مشاركة المرأة في العمل المأجور، نظرا لازديادها السريع، هي الموضوع الذي ركز عليه جانب كبير من المناقشات في الماضي. وقد تناولت المناقشات السابقة موضوعين رئيسيين. كان أولهما الاعتقاد بأن اتساع فرص العمل سيكسب المرأة المزيد من الاستقلالية ويعزز مركزها، ومن ثم تأثيرها داخل الأسرة المعيشية. وكان الموضوع الآخر هو القلق إزاء الظروف السيئة التي يجري في ظلها إدماج المرأة في إطار العمل المأجور. وكانت الخشية أن يؤدي عبء العمل غير المتكافئ في البيت إلى تأكيد مركز المرأة الهامشي في العمل المأجور والعكس صحيح، ومن ثم يقتصر بذلك دور المرأة على كونها صاحبة دخل ثانوية في الأسرة. وإذا ظلت المرأة هي المسؤول الرئيسي عن تدبير شؤون البيت ورعاية الأطفال، فإن ازدياد العمالة لن يؤدي سوى إلى أن يتعين عليها أن تحمل تبعات عملين شاقين في يوم واحد.

٣٢٠ - وعلى الرغم من أن هذين الموضوعين لا يزالان يحفزان المناقشات السياسية اليوم فإن ظروف النقاش الحالي ما فتئت تتغير. والمتفق عليه عموما هو أن أجور المرأة وظروف عملها لا تزال أدنى بكثير مقارنة بأجور وظروف عمل الرجل في كل مكان في العالم تقريبا، وحتى إذا أخذنا في الاعتبار الفروق بين المرأة والرجل في مجالات التعليم، ومهارات العمل، والخبرة المكتسبة في سوق العمل. ولكن هناك اختلافا بشأن ما إذا كانت أوجه عدم المساواة بين الجنسين قد أخذت تتقلص في السنوات الأخيرة وفي أي مجال يتم ذلك وما طبيعة تلك الأوجه. والأهم من ذلك كله هو الاختلاف بشأن أهمية هذه الأمور جميعها. ويبدو أن الأدلة التي تشهد على تقلص الفجوة بين أجور الجنسين في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض البلدان المتقدمة النمو الأخرى منذ منتصف الثمانينات أدلة قوية ومتفق عليها على نطاق واسع (انظر الفصل الثاني، جيم)[٨٨] وبالمثل، فإن النتيجة التي مفادها أن الفصل بين الجنسين في العمل آخذ في الانكماش عموما في العالم خلال فترة العقد ونصف العقد الماضية تبدو نتيجة غير مثيرة للجدل. وعلى العكس من ذلك، فإن الأدلة المستقاة من البلدان النامية بشأن اتجاه التغير في الفجوة بين مرتبات الجنسين أدلة مختلفة وليس هناك اتفاق بشأن ما إذا كان يوجد اتجاه عام إيجابي على الإطلاق.

---

(٨٨) بيد أن هذه الفجوة ما برحت تتسع في بعض البلدان المتقدمة النمو الأخرى مثل اليابان. أما في أوروبا فالأدلة مختلطة.

٣٢١ - وكما يجوز القول، اتباعا للمثل المشهور المتعلق بالكوب نصف الملآن أو نصف الفارغ، فإن الاتجاهات يمكن تفسيرها في ضوء رأيين مختلفين تماما. ويقول الرأي الأول أن العولمة والعمليات المرتبطة بها مثل المنافسة المكثفة، وإعادة تشكيل الهياكل الاقتصادية، وتحرير سوق العمل وإمكانية تحقيق معدلات نمو أعلى لها تأثير إيجابي عموما في التخفيف من الفروق بين الجنسين في أسواق العمل. ويستند هذا الرأي إلى افتراضين هما: (أ) أن التمييز على أساس نوع الجنس هو السبب الأساسي في الفجوة القائمة بين أجور الجنسين وهذا ما لا يمكن تفسيره تفسيرا احصائيا على أساس الفروق في التعليم والمهارات والخبرة المكتسبة في سوق العمل بين المرأة والرجل؛ (ب) أن التمييز مكلف اقتصاديا لأرباب العمل. وإذا أخذنا هذين الافتراضين في الاعتبار سيكون من الصعب أكثر على أرباب العمل وهم يواجهون المنافسة المتزايدة (بسبب العولمة وتحرير أسواق العمل) أن يمارسوا التمييز. وعلى العكس من ذلك، فإن النشاط التجاري إذا كان محميا من المنافسة سينقد بسبب القصور الذاتي، إن لم يكن بسبب شيء آخر، الفوائد التي يمكن أن يحققها بقضائه في عملياته على التمييز على أساس نوع الجنس - وعلى جميع أشكال التمييز الأخرى. ولذلك، ووفقا لهذا الرأي فإن تعزيز المنافسة عن طريق التقليل من النظم والمؤسسات الحمائية في أسواق العمل لا يؤدي لتحسين الكفاءة الاقتصادية فحسب بل ويفيد أيضا الفئات المحرومة مثل النساء والأقليات، ويتم ذلك على حساب أصحاب المصالح من المحظوظين.

٣٢٢ - وعلى العكس من ذلك، يقول الرأي الآخر إن تحرير أسواق العمل وإضفاء المرونة عليها لا يزالان يعززان قدرة الأعمال التجارية على الصمود في وجه المنافسة المكثفة في العالم، وذلك عن طريق التخفيف نسبيا من الأعباء الضريبية ومن مكافآت العاملين التي تتحملها. وهكذا فإن تكاليف التكيف والتغير الاقتصاديين تحولت على عاتق من هم أكثر ضعفا وأقل مقاومة. وفقا لهذا الرأي، فإن تقلص الفجوة بين أجور الجنسين في بعض البلدان المتقدمة النمو يدل على حدوث تدهور في ظروف عمل الرجل أكثر مما يدل على تحسن مركز المرأة في سوق العمل، أو إنه بعبارة أخرى "المواءمة نحو الأدنى" بين المرأة والرجل. وحتى الارتفاع العام في حصة المرأة من العمل يمكن أن يؤدي إلى تدهور في الرفاه نظرا لأن ذلك الارتفاع ينشأ في حالات عديدة عن "عرضها العمل بأسعار بخسة" لشدة معاناتها الضغط المتزايد من أجل إعالة أسرتها بسبب انخفاض دخل الرجل. وإذا نظرنا إلى التكامل الاقتصادي العالمي و "إضفاء المرونة" على سوق العمل من وجهة النظر هذه، نرى أنهما أديا إلى ازدياد الفقر واللامساواة داخل البلدان وفيما بينها على حد سواء، مما ترتب عليه المزيد من عدم اليقين الاقتصادي وعدم استقرار الدخل بالنسبة للذين يملكون القليل من الأشياء التي لها قيمة في السوق. وحتى البلدان التي اعتبرت حتى عهد قريب حالات ناجحة في العولمة فقد تبين أنها معرضة جدا لخطر أزمة اقتصادية ناجمة عن الصدمات الخارجية. ويقال إن المرأة الفقيرة هي التي تتضرر عادة أكثر من غيرها من جراء هذه الآثار السلبية نظرا لأن الأسرة المعيشية هي الملجأ الأخير بل إنها - في بلدان نامية عديدة - الملجأ الوحيد بالنسبة للذين فاتهم قطار التغير الاقتصادي السريع.

٣٢٣ - وهناك جانب جديد آخر في هذا النقاش يتعلق بما سبقه من نقاش، يتمثل في زيادة التشديد على أهمية تمكين المرأة من تحقيق مكاسب دائمة في اتجاه المساواة بين الجنسين في أسواق العمل. بيد أن السؤال لا يزال مطروحا بشأن معرفة ما إذا كان الاقتصاد السوقي الجديد يسهم في تمكين المرأة والكيفية التي يتم بها ذلك. ويرى أصحاب التوقعات المتفائلة بشأن منافع تكثيف علاقات السوق أن تنمية القطاع الخاص تتيح فرصا جديدة لقيام المرأة بتنظيم المشاريع الحرة التي تمكن المرأة. وعلى العكس من ذلك يرى المتشككون أن ما يمكن المرأة هو الشبكات الاجتماعية التي تدخلها المرأة وتنشؤها في سياق العمل بأجر، سواء أكانت منظمة أو غير منظمة[٨٩]. ويساور هؤلاء الشك في أن زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل تؤدي في حد ذاتها إلى تحرير المرأة، مقرين بأنه قد يؤدي في الواقع إلى ظهور أشكال جديدة من خضوع جنس للآخر في العمل فيما تضعف أشكال الخضوع القديمة داخل الأسرة. بيد أنهم يؤكدون أن زيادة المشاركة في العمالة يمكن أن تهيىء للمرأة في ظل ظروف معينة، أساسا للتنظيم الجماعي ومن ثم تشكل خطوة أولى حاسمة في التمكين الذاتي الذي يمكن أن يكون مصدرا رئيسيا لتحقيق تحسينات دائمة في العلاقات بين الجنسين داخل الأسرة المعيشية وخارجها.

٣٢٤ - ومما ينذر أكثر بالسوء أن يقال أيضا إن ازدياد عبء الأسرة المعيشية في العديد من البلدان النامية أدى إلى توخي استراتيجيات بقاء قد تكون مدمرة ذاتيا. وكان على الأسر المعيشية في مواجهتها ضعف قاعدة مواردها، أن تتحول إلى الجمع بين أنواع من النشاط الاقتصادي أقل استدامة أو أشد خطورة. ولذلك، ففي حين أن بعض أنواع استراتيجيات البقاء (ومنها على سبيل المثال إخراج الأطفال من المدرسة حتى يتمكنوا من المساهمة في ميزانية الأسرة) يمكن أن تكون فعالة في الأمد القصير في التخفيف من تذبذب الدخل، إلا أنها أضرت بمصالح الأسرة المعيشية في الأجل الطويل. وعلاوة على ذلك، ووفقا لهذا الرأي، فإن هذه الاستراتيجية التي يكون اليأس هو الدافع إليها في كثير من الحالات، تزيد من حدة التفاوت بين الجنسين نظرا لأن الأسر المعيشية يحتمل أن تستند في قراراتها الاقتصادية إلى تحيزات سائدة قائمة على نوع الجنس، وبالتالي تستثمر مواردها المحدودة بإنفاقها على تعليم البنين وصحتهم مثلا باعتبار أن عوائد تعليم البنات في أسواق العمل أقل بكثير من عوائد البنين.

٣٢٥ - وأخيرا، فإن النقاش الحالي يجري في وقت تحدث فيه العولمة تغييرا في البيئة نفسها التي تدار فيها السياسة العامة. ومن التحديات السياسية الكبيرة في حقبتنا هذه، معرفة كيفية الحيلولة دون دخول فرادى البلدان في منافسة ضارة على أساس العمالة الرخيصة ومعايير العمل الفضفاضة. ونظرا لأن اتجاه التدفقات التجارية الاستثمارية في الاقتصاد العالمي أصبحت تعتمد بصورة متزايدة على الفروق في التكلفة بين البلدان، صار من الصعب أكثر تنفيذ السياسات الرامية إلى تحسين معايير العمل في فرادى البلدان. وبالإضافة إلى الحاجة المتزايدة إلى تنسيق السياسات والتعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي، وللأسباب

---

(٨٩) يبدو أن الموقفين تداخلا نسبيا خلال السنوات الأخيرة فيما يتعلق بنجاح مشاريع منح القروض الصغيرة التي استلزمت مشاركة المرأة الريفية وتنظيمها صفوفها بفعالية في بعض بلدان جنوب آسيا.

المبينة في الفصل الخامس، فإن قدرة الدولة على معالجة الأمراض الاجتماعية ضعفت فيما يبدو. وفي حين أن ذلك أضر بصورة عامة برفاه المرأة، فربما اقترن ببروز فرص جديدة أتيحت للحركة النسائية. ويبدو أن تأثير المنظمات النسائية، والمنظمات غير الحكومية وسائر منظمات المجتمع المدني قد ازداد في العالم نتيجة لتوافر إمكانيات لم يسبق لها مثيل في مجال التواصل الدولي المباشر على صعيد القواعد الشعبية بفضل النشر العالمي للمعلومات وتكنولوجيات الاتصالات.

جيم - من أجل برنامج سياسي يراعي اعتبارات الجنسين

٣٢٦ - هناك قاعدة أساسية في وضع السياسات الاقتصادية تقوم على المبدأ القائل إن السياسات ينبغي أن تهدف إلى التصدي للمشاكل عند منبعها، وليس معالجة آثارها. وتنشأ العديد من التحيزات القائمة على نوع الجنس في الحياة الاقتصادية بسبب التفاوت بين الجنسين على مستوى الأسر المعيشية ومن حيث المواقف والقيم الاجتماعية. لذلك لا يمكن التوصل إلى حلول طويلة الأجل إلا عندما يتم القضاء على حالات التفاوت من جذورها. ومن الأمثلة القليلة على الأهداف التي يجب أن تحققها السياسات والتشريعات الاجتماعية[٩٠] تهيئة الظروف الملائمة للمساواة في تقاسم المسؤوليات الإنجابية واتخاذ القرارات داخل الأسرة المعيشية؛ وإزالة الحواجز القانونية والمؤسسية والثقافية التي تمنع أو تعوق مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي وفي اتخاذ القرارات على الصعيد السياسي.

٣٢٧ - بيد أن ذلك لا يحول في الوقت نفسه، دون ضرورة مراعاة السياسة الاقتصادية للفروق بين الجنسين من أجل تشجيع مساواة المرأة بالرجل في الوصول إلى الموارد الاقتصادية، والتعليم والتدريب الوظيفي. وينبغي أن ندرك أن المساواة بين الجنسين، على الرغم من أنها هدف في حد ذاتها، فإنها وسيلة أيضا للتنمية الاقتصادية وتتوفر الآن أدلة كافية تبرهن على أن أوجه التحيز وعدم المساواة القائمة على نوع الجنس في سوق العمل، وفي الحصول على الائتمان وفي توزيع الثروة والدخل وفي صنع القرارات يمكن أن تعوق الاستخدام الفعال والمثمر للموارد البشرية وتلبية الاحتياجات البشرية. ووفقا لأحد التقديرات، يمكن زيادة الناتج الإجمالي إلى حد كبير عن طريق إزالة التمييز على أساس نوع الجنس في الأنماط المهنية والأجور (تزاناتوس ١٩٩٨). وبالمثل، تبين أن الأثر السلبي للفجوات القائمة بين الجنسين في التعليم على النمو الاقتصادي يمكن أن يكون كبيرا (كينغ وهيل، ١٩٩٥). وتوحي الأدلة بأن البلدان التي تستثمر في المرأة استثمارا ناقصا ولا تقلل من التفاوت بين الجنسين، "تدفع ثمن ذلك في شكل نمو

---

(٩٠) هناك عدد متزايد من البلدان التي تحظر التمييز وتنص دساتيرها الوطنية و/أو قوانين العمل فيها على المساواة في المعاملة بين الرجل والمرأة. وقد تضمنت اثنتان من اتفاقيات منظمة العمل الدولية الأساسية السبع المبادىء الأساسية لتحقيق المساواة للمرأة العاملة، وهما اتفاقية المساواة في الأجور، ١٩٥١ (رقم ١٠٠)، واتفاقية التمييز (في مجال الاستخدام والمهنة)، ١٩٥٨ (رقم ١١١). وهاتان الاتفاقيات هما أكثر الاتفاقيات تصديقا من بين جميع اتفاقيات منظمة العمل الدولية إذ وصل عدد الدول المصدقة عليهما في نهاية عام ١٩٩٧ إلى ١٣٥ دولة و ١٢٩ دولة على التوالي.

بطيء ودخل منخفض" (دولار وغاتي، ١٩٩٩). أما السياسات الاقتصادية التي تراعي اعتبارات الجنسين فتشجع المساواة بين المرأة والرجل فإنها تعزز النو الاقتصادي أيضا.

٣٢٨ - وقد نشأ عن العولمة آثار غامضة ومتناقضة أحيانا تتعلق بالمساواة بين الجنسين. والتحدي السياسي الرئيسي في عصرنا هذا هو معرفة كيفية الاستفادة من القوى التي حررتها العولمة، مع العمل في الوقت نفسه على حماية أنفسنا من آثارها الضارة. وعلى سبيل المثال، كان إضفاء المرونة على العمالة فعالا في جذب المرأة إلى مجال العمل المأجور وبالتالي تعزيز حراك الجنسين في مجال العمل، ولكن ذلك كان في الوقت نفسه الوسيلة التي تم بها تحويل تكاليف تقلب السوق كيما توضع على كاهل العاملين، لا سيما العاملات وذلك في أشكال هشة من العمل. وبالمثل، ازدادت بشكل ملحوظ القدرة المحتملة على إنهاء التفاوت بين الجنسين في القدرات البشرية، وتم ذلك من جهة بفضل تعزيز حركة رأس المال وتكنولوجيات المعلومات الجديدة المرتبطة بالعولمة، ومن جهة أخرى، أدى التفاوت والفقر المتزايدان الناشئان عن التوزيع الجائر لتكاليف التكيف، إلى سحب استثمارات كبيرة في مجال القدرات البشرية في بلدان عديدة، مع ما ينجم عن ذلك من آثار سلبية على الجنسين.

٣٢٩ - ونظرا لطبيعة هذه الآثار المختلفة، فلعله يكون من المجدي تناول السياسة الاقتصادية من حيث المستويات الثلاثة التي يؤثر بها نوع الجنس في التنمية الاقتصادية (انظر المقدمة) في (أ) تعزيز حراك العمالة بين القطاعات والمواقع بما يفضي إلى تحسين إعادة توزيع العمل، (ب) خفض تكاليف التكيف إلى الحد الأدنى، و (ج) الاستثمار في القدرات البشرية. بيد أن هذه السياسات قد تستلزم، في سياق العولمة، التنسيق على المستويين الاقتصادي الكلي والدولي.

١ - تعزيز المساواة بين الجنسين وحراك العمالة

٣٣٠ - تتسم حقبة العولمة بالحد من حراك العمل. وقد تقلص حراك عمل الإناث بوجه خاص بسبب استمرار التفاوت بين الجنسين. لذلك، وكجزء من برنامج سياسي يراعي الفروق بين الجنسين، ينبغي تنفيذ الإجراءات التصحيحية التالية:

(أ) تنفيذ سياسات وبرامج تكافؤ الفرص الحد من الفصل المهني القائم على نوع الجنس. وينبغي أن تساعد السياسات الرجل على الدخول في المهن التي تقوم بها عادة "الإناث" وكذلك مساعدة المرأة على دخول المهن التي يقوم بها عادة "الذكور". وإجراءات العمل التعويضي وبرامج تكافؤ الفرص فضلا عن قوانين مكافحة التمييز أمور هامة في كسر الحواجز والقوالب النمطية القائمة على نوع الجنس. ومن المهم أيضا توفير الرعاية للأطفال وإتاحة سبل مزيد من التعليم والتدريب للمرأة في المواضيع غير التقليدية. ويمكن أن يكون توفير التدريب قبل العمل أو في مكان العمل أو إعادة التدريب على المهارات المهنية والفنية أمورا ذات فعالية في تعزيز إمكانية تشغيل العمال وإتاحة وسيلة تكفل تنفيذ استراتيجية لتكافؤ الفرص؛

(ب) يجب على السياسات أن تجعل العمل ميسورا للأسرة - مع تزايد مشاركة المرأة في العمل المأجور، فإن الحاجة إلى وضع سياسات لتمكين الأسرة، بما في ذلك الإجازات الأسرية والإجازات المرضية لرعاية أفراد الأسرة، أصبحت أشد من أي وقت مضى. وينبغي للسياسات أن تشجع الرجل والمرأة على تحمل مسؤولية متساوية في أعمال الرعاية اللازمة لكفالة الرفاه داخل الأسرة؛

(ج) ينبغي توفير خدمات دعم لمساعدة المرأة والفئات المستضعفة المستهدفة الأخرى للحصول على العمل والحفاظ عليها - إن تحمل المرأة المسؤولية الرئيسية في الأعمال البيتية ورعاية الأطفال قد يقلل من قدرتها على المشاركة التامة في سوق العمل. لذلك ينبغي للسياسات أن تشجع أصحاب الأعمال على مساعدة العمال في الوفاء بالتزاماتهم الأسرية عن طريق توفير دور الحضانة في مكان العمل، ومراكز متنقلة للعناية بالأطفال ورعاية برامج العطلات المدرسية، وغير ذلك من الخدمات الممكنة. وغالبا ما يكون دعم الحكومة أو المجتمع المحلي أو التنسيق بينهما عنصرا في غاية الأهمية لتعزيز مبادرات أرباب الأعمال تلك؛

(د) ويتسم توفير المساعدة في حراك العمال جغرافيا بالأهمية بشكل عام لمعالجة أوجه الاختلال بين أماكن عرض العمل والطلب عليه. إلا أن مثل هذا المساعدة، التي تتوفر في شكل معلومات عن وجود شواغر، ومعلومات واقعية عن ظروف العمل (خاصة إذا كان العمل في الخارج)، والمساعدة النشطة في البحث عن العمل، أمور في غاية الأهمية، وخاصة بالنسبة للنساء من المناطق الريفية وبالنسبة للاتي يفكرن بالهجرة إلى الخارج، لأن مستواهن التعليمي ينحو لأن يكون أدنى وقدرتهن على الحصول على المعلومات أقل مما هي لدى الرجال. وثمة حاجة لتقديم المساعدة للنساء اللاتي يتأهبن للاشتغال في أسواق العمل الخارجية، بما في ذلك التدابير الرامية إلى حمايتهن من الاستغلال والأذى.

٢ - تقليل تكاليف التكيف من خلال تعزيز أمن الاستخدام

٣٣١ - تقترن عملية التكيف بتكاليف تتحملها المرأة بشكل غير متكافئ. لذلك، من الضروري تنفيذ الإجراءات التالية للتخفيف من تكاليف التكيف وتدعيم ضمان الاستخدام ودخل المرأة والأسرة:

(أ) يجب وضع سياسات تسمح للمرأة العاملة بأن تعزز مزايا العمالة الأعلى أجرا من خلال تمتعها بالحقوق الأساسية للعمال - حرية تشكيل الجمعيات، والتحرر من التمييز والإكراه، وفقا للاتفاقيات الدولية الأساسية لمنظمة العمل الدولية. وينبغي للعمال المشتغلين في قطاع تصنيع الصادرات في العديد من البلدان النامية، وفي مناطق تجهيز الصادرات، أن يتمتعوا بنفس حقوق العمل التي يتمتع بها العاملون الآخرون في الاقتصاد المحلي؛

(ب) يجب أن توجه السياسات نحو تحسين استقرار العمل - من السبل الكفيلة بتحقيق هذا الهدف، وضع سياسات تلزم أرباب الأعمال بزيادة المزايا لتشمل العمال غير المتفرغين والمؤقتين على أساس معدلات فترات عملهم الفعلي. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة أيضا للأخذ بسياسات الضمان

الاجتماعي (كالتأمين ضد البطالة) بحيث تتوسع في نطاق تغطيتها فتشمل قطاع العمال المؤقتين، وغير المتفرغين وعمال القطاع غير المنظم والعاملين من منازلهم. ويعد تأمين عمال القطاع غير المنظم أمرا صعبا بشكل خاص، إلا أنه مهم لأن معظم العمال الذين لا يتمتعون بالحماية يعملون في ذلك القطاع. وقد تم استطلاع ثلاثة سبل للوصول إلى هؤلاء العمال: (أ) مخططات الضمان الاجتماعي المصممة خصيصا لهم (ذاتية التمويل)، (ب) الصناديق الاجتماعية، (ج) توسيع وإصلاح نظم الضمان الاجتماعي للقطاع غير المنظم؛

(ج) ينبغي للسياسات أن تلبي حاجات النساء اللاتي ترتفع نسبتهن في القطاع غير المنظم - وتقديم الدعم للعمالة الذاتية، وتنمية مهارات تنظيم المشاريع ووضع برامج لدعم المشاريع الصغيرة الموجهة إلى المرأة. وفي بعض الحالات، قد تكون العمالة الذاتية والأعمال الصغيرة بديلا يمكن أن يكون ناجحا عن العمل المأجور. غير أنها في ظروف أخرى، تكون الشكل الذي يلجأ إليه بوصفه الملاذ الأخير. وتؤدي منظمات متعددة، من قبيل رابطات المنتجين والعمال ومؤسسات القروض التجارية الصغيرة، دورا مهما في تحسين الانتاجية والدخول في القطاع غير المنظم. ومن أجل تحسين مستويات معيشة العمال في ذلك القطاع، ينبغي للسياسات أن تدعم الجهود الرامية إلى تعبئة وتدريب المرأة بإنشاء أنشطة جماعية ومواصلتها، ومن ذلك مثلا الحصول على منشآت الإنتاج المشتركة، والاستمرار فيها، وإدارتها، وتسويق منتجاتها؛

(د) وثمة حاجة إلى تحسين حقوق المرأة في ملكية الأرض والأصول الأخرى، وخاصة في أقل البلدان نموا - وينبغي للسياسات أن تشجع العمليات الجماعية لشراء الأراضي من قبل المجموعات النسائية المحلية، وغير ذلك من المخططات التي تتيح للمرأة سيطرة أكبر على الأرض. كما تدعو الحاجة إلى اتخاذ تدابير لدعم مطالبات المرأة للحصول على عائدات نقدية من العمل. وقد ينطوي أحد التدابير البسيطة في هذا الصدد على وضع مخطط يمكن من خلاله تقديم المبالغ المدفوعة لمحاصيل التصدير من خلال مراكز شراء محلية، تسدد تلك المدفوعات لكل فرد من أفراد الأسرة مباشرة حسب مساهمته في العمل، بدلا من دفعها مباشرة إلى المزارعين الذكور.

٣ - عدم المساواة بين الجنسين والاستثمار في الموارد البشرية

٣٣٢ - من شأن تزايد معدل تبدل قوة العمل، نتيجة المرونة في العمالة، أن يقلل من الحوافز التي تدفع الشركات للاستثمار في الموارد البشرية. فالأعمال التجارية تستفيد في مجموعها من تحسين المهارات في قوة العمل، إلا أن كل شركة على حدة ستحجم عن الاستثمار في تحسين مورد ما إذا لم تكن على الأرجح هي المستفيد الوحيد من ذلك فإذا لم يُتح توقع بقاء العمال في المتوسط في العمل لفترة طويلة، فإن أرباب الأعمال يصبحون أكثر ترددا في الاستثمار في مجال العمال'. وفي ظل ظروف تحرير السوق، ومع تقلص التزامات الشركات المتعددة الجنسيات (ضمنيا أو صراحة على السواء) تجاه عمالها، فإن ولاء العمال نحو الشركة سيتآكل، وكذلك الفترة المتوقعة لبقائهم فيها.

٣٣٣ - ومن المرجح؛ أن تتضرر المرأة العاملة بشكل غير متكافئ من جراء هذه الاتجاهات، لأن نسبة النساء اللاتي يشغلن أعمالا مرنة بمعدل تبدل أعلى هي أكبر بكثير من نسبة الرجال، ولأن أرباب الأعمال غالبا ما يعتقدون أن من المحتمل أن تترك المرأة العمل أكثر من الرجل بسبب الحمل أو الزواج أو رعاية الأطفال أو أفراد الأسرة الآخرين. لذا تدعو الحاجة إلى وضع سياسات من أجل:

(أ) تشجيع الشركات على رفع الانتاجية عن طريق الاستثمار في قوى العمالة، بدلا من الاعتماد على تخفيض التكاليف لزيادة قدرتها على المنافسة؛

(ب) تحسين الفرص المتكافئة للحصول على التدريب وإعادة التدريب للمرأة والرجل؛

٣٣٤ - ويمكن أن تشمل تدابير السياسات المحددة (أ) تحديد أهداف (حصة مئوية أو أعداد حقيقية) للفتيات في مختلف أنواع برامج التدريب، ولا سيما تلك التي تشجعهن على الدخول في ميادين علمية وتقنية ومساعدتهن على كسر الأنماط القائمة التي تحصر المرأة في وظائف بعينها؛ (ب) اتخاذ تدابير خاصة لتسهيل دخول العمال الذين يتحملون مسؤوليات أسرية في برامج التدريب وإعادة التدريب القائمة على أساس سوق العمل؛ (ج) توخي المرونة في تصميم وتنفيذ ومكان إقامة الدورات التدريبية وتوفير خدمات رعاية الأطفال بوصفها عناصر متكاملة في هذه البرامج؛ (د) إقامة صلات أشجع بين أنظمة التدريب وأسواق العمل، لكي يتم تدريب المرأة على المهارات القابلة للاستخدام، وبحيث يكون بوسعها الاستفادة اقتصاديا مما تلقته من تدريب؛ (هـ) التدابير الموجهة خصيصا لتوفير التدريب على تنظيم المشاريع الحرة للنساء اللاتي يعملن لحسابهن الخاص؛ (و) تعزيز فرص الوصول إلى وظائف جديدة تستند إلى التكنولوجيات الجديدة في القطاعات الاقتصادية الأسرع نموا، التي قد يثبت على أنها أكثر فعالية من حيث تحقيق المساواة بين الجنسين من الأعمال التي يتولاها الذكور عادة في القطاعات الشديدة التدهور (منظمة العمل الدولية، ١٩٩٨ ب).

٤ - إضفاء البعد الجنساني على سياسات الاقتصاد الكلي

٣٣٥ - تسود في صفوف الاقتصاديين وصانعي السياسة فرضية عامة مفادها أن أهداف سياسات الاقتصاد الكلي وأدواتها محايدة فيما يتعلق بنوع الجنس. إلا أن بعض الاقتصاديين يقول بأن سياسات الاقتصاد الكلي التي جرى تطبيقها خلال الثمانينيات في العالم النامي، في سياق سياسات التكيف الهيكلي، كانت تترك آثارا غير متماثلة على كل من الجنسين (الفصل الخامس، جيم). وعلى نحو مماثل، أدت سياسات الاقتصاد الكلي في التسعينيات إلى ميل للانكماش مما أسفر بدوره عن نتائج غير متماثلة على كل من الجنسين (الفصل الخامس، ألف).

٣٣٦ - كما جرى التسليم بأن اتجاه العلاقة السببية بين الاقتصاد الكلي والعلاقات الجنسانية يمكن أن يسير في كلا الاتجاهين على السواء. وكان خط التحليل، الذي بدأ باعتراف الاقتصاديين من دعاة قضايا المرأة بالتأثيرات غير المحايدة فيما يتعلق بنوع الجنس في سياسات الاقتصاد الكلي قد تطور ليتجه نحو

التركيز على التأثيرات العكسية التي تتركها تلك العلاقات الجنسانية على الاقتصاد الكلي. ويمكن إيجاز المنطلقات النظرية للنهج الجديدة التي تراعي اعتبارات الجنسين في تحليل الاقتصاد الكلي في ثلاثة فرضيات رئيسية (كاغاتاي وآخرون، ١٩٩٥):

(أ) رغم أن المؤسسات الاجتماعية قد لا تقوم في جوهرها على التمييز الجنساني، إلا أنها تنطوي على وجود وتكتل التحيزات الجنسانية. ولأنها مؤسسات منشأة اجتماعيا، فإن "الأسواق الحرة" هي الأخرى تعكس وتعزز عدم المساواة بين الجنسين؛

(ب) تظل تكلفة تجديد قوة العمل والحفاظ عليها في مجتمع ما تكلفة غير منظورة ما دام نطاق النشاط الاقتصادي لا يتضمن العمل غير المأجور في "عملية التجديد". لذلك، يجب جعل العمل غير المأجور واضحا، مع إعادة تعريف المعني الاقتصادي للعمل ليشمل العمل غير المأجور في عملية التجديد.

(ج) تؤدي العلاقات بين الجنسين دورا مهما في تقسيم العمل، وتوزيع العمل، والدخل، والثروة ومدخلات الانتاج، مما تترتب عليه آثار هامة في الاقتصاد الكلي. ويعني ذلك ضمنا أن السلوك الاقتصادي ينطوي هو الآخر على بُعد جنساني.

٣٣٧ - ونظرا لأن التحليل التقليدي للاقتصاد الكلي يأخذ البنية القانونية والمؤسسية للاقتصاد كما هي، ينتهي به الأمر إلى عدم إدراك الفروق بين الجنسين، أكثر من أن يخلص إلى نظرة الحيادية تجاه تلك الفروق. كما أنه لا يأخذ في الحسبان التحيز لصالح الذكور في تشريعات سوق العمل وفي حقوق الملكية وقوانين الإرث، التي تؤدي جميعا إلى تقييد وتشكيل النشاط الاقتصادي للمرأة.

٣٣٨ - وتعتبر السياسات المالية مثالا جيدا عن الطريقة التي يجب أن يكون عليها الاقتصاد الكلي، ويمكن بها دراستها من حيث آثارها على الفروق بين الجنسين (السون، ١٩٩٧ ب). ففي بلدان متنوعة مثل استراليا، وبربادوس، وجنوب أفريقيا، وكندا، والمملكة المتحدة، وضعت بيانات الميزانيات المتعلقة بالمرأة ومبادرات الميزانيات التي تراعي الفروق بين الجنسين، أو هي قيد الوضع، كأداة لدفع الاقتصاد الكلي أو السياسات المالية إلى الوعي بالفروق بين الجنسين. وتستخدم تلك البيانات والمبادرات لاستعراض وتحليل الميزانيات والنفقات الوطنية لتحديد الفئات التي تستفيد من السياسات المالية، وما إذا كانت تنطوي على تحيز ضد النساء أو الفقراء أو أي فئات مستضعفة أخرى. وفي إطار هذه الجهود، يتمثل الهدف النهائي في جعل السياسة العامة للاقتصاد الكلي مستجيبة لاحتياجات الفئات المحرومة من الحقوق وللمرأة أيضا[٩١].

---

(٩١) انظر بدلندر وآخرون (١٩٨٨) والسون (١٩٩٧ ب)؛ وانظر أيضا وقائع المؤتمر المعنون "الميزانيات التي تراعي الفقراء والمرأة والبيئة"، الذي شارك في تنظيمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، حزيران/يونيه ١٩٩٩، ويمكن الوصول إليه من موقع الشبكة العالمية <http//www.undp.poverty/>.

٥ - التدابير الدولية اللازمة لتوفير بيئة ملائمة للسياسات التمكينية

٣٣٩ - كما نوقش أعلاه، فإن الانشغال باجتذاب تدفقات رؤوس الأموال والقدرة على المنافسة الدولية قد يعيق سياسات الاقتصاد الكلي على المستوى الوطني. كما أنه، مع تزايد اعتماد اتجاه تدفقات رأس المال والتجارة في الاقتصاد العالمي على فروق التكلفة بين البلدان، ربما أصبح من الصعوبة تنفيذ السياسات الرامية إلى تحسين معايير العمل في فرادى البلدان. وفي سياق العولمة، قد يلزم تنسيق السياسات على الصعيد الدولي للحيلولة دون "السباق نحو القاع" بين فرادى البلدان التي تتنافس للحصول على مزايا في التجارة العالمية وتدفقات رؤوس الأموال. لذلك، ولكي تكون أهداف وتدابير السياسات العامة للاقتصاد الكلي ولسوق العمل النشطة، التي تم بحثها أعلاه، ناجعة على المدى البعيد، يجب أن يتواكب معها اتخاذ مجموعة من التدابير الدولية، كالتالي:

(أ) مبادرات السياسات التجارية العامة بحاجة إلى أن تحدد أثرها الاجتماعي المحتمل الذي يتجاوز مصالح المنتج، وأن تشمل تدابير واسعة لدعم الرفاه الاجتماعي - والأثر الجنساني جزء محدد جيدا وعلى قدر كبير من الأهمية في الأثر الاجتماعي والتنمية. لذلك ينبغي لمراجعات السياسات التجارية التي تجريها منظمة التجارة العالمية أن تأخذ بالاعتبار الأثر الجنساني لسياسات التجارة الحالية والمقترحة؛

(ب) تدعو الحاجة إلى التنفيذ الشامل لمعايير العمل الأساسية - وتشمل معايير العمل الأساسية حرية تشكيل الجمعيات والحق في التفاوض الجماعي، والقضاء على جميع أشكال عمل السخرة أو العمل الإجباري، والقضاء على عمالة الأطفال، وإزالة التمييز في مجال العمالة. ويدعو إعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، الذي أقرته منظمة العمل الدولية في ١٩٩٨، إلى وضع آلية مراقبة دولية لمساعدة فرادى الدول في التغلب على العقبات التي تعترض وضع معايير العمل الأساسية موضع التنفيذ؛

(ج) يعد استقرار تدفقات رؤوس الأموال أمرا ضروريا للحيلولة دون تفاقم التذبذب والخلل الاقتصادي - وفي حين أن مناقشة التدابير المحددة تخرج عن نطاق هذه الدراسة الاستقصائية، فإن الاتجاه العام للتغيير يجب أن يضع "حواجز لتخفيف السرعة" تكفل إبطاء خطى التدفقات من رؤوس الأموال من الخارج وإلى الخارج على السواء[٩٢]. وقد تكمن إحدى الفوائد الإضافية للتنسيق الدولي بشأن تنظيم تدفقات رؤوس الأموال في تمكين البلدان من تخفيف قيود السياسات المالية والنقدية الصارمة، التي تزيد العوائد للمشاركين في أسواق المال الدولية، ولكنها تؤدي إلى إبطاء النمو الاقتصادي؛

(د) يجب تنشيط التنسيق الدولي للتشجيع على وجود طلب اقتصادي عالمي كاف - ومن شأن هذا أن يستجيب إلى نزعة الانكماش في سياسة الاقتصاد الكلي التي أصبحت جلية في السنوات الأخيرة.

---

(٩٢) للاطلاع على مناقشة لمختلف طرائق إضفاء الاستقرار على تدفقات رؤوس المال، انظر بليكر (١٩٩٩).

References

المراجع

Acevedo, L. D. A. (1990). Industrialization and employment: changes in the patterns of women's work in Puerto Rico. *World Development*, vol. 18, No. 2 (February), pp. 231-55.

Afshar, H., and C. Dennis (1992). Women and Adjustment Policies in the Third World. London: Macmillan.

Agarwal, B. (1994). *Field of One's Own: Gender and Land Rights in South Asia*. Cambridge: Cambridge University Press.

_____ (1995). Gender and command over poverty: a critical gap in economic analysis and policy in South Asia. In *Reader: Gender and Macro Economic Development*. I. Van Staveren, ed., in cooperation with D. Elson. Utrecht: University of Manchester and Oikos.

_____ (1997a). Editorial: re-sounding the alert — gender, resources and community action. *World Development*, vol. 25, No. 9 (September), pp. 1373-1380.

_____ (1997b). Gender, environment, and poverty interlinks: regional variations and temporal shifts in rural India, 1971-91. *World Development*, vol. 25, No. 1 (January), pp. 23-52.

Alarcon, D., and T. McKinley (1997). The sources of rising income inequality and polarization in Mexico from 1989 to 1994. Mimeo. University of Toronto, Centre for International Studies.

Alexandratos, N., ed. (1995). *World Agriculture: Towards 2010: An FAO Study*. Chichester, England: FAO and John Wiley and Sons Ltd.

Alunan, G. (1993). Abuses against Asian migrant women: a human rights issue. In *Women on the Move: Proceedings of the Workshop on Human Rights Abuses Against Immigrant and Refugee Women, 18 June 1993*. Vienna: Family Violence Prevention Fund.

Amin, S., I. Diamond, R. T. Naved and M. Newby (1998). Transition to adulthood of female garment factory workers in Bangladesh. *Studies in Family Planning*, vol. 29, No. 2 (June), pp. 185-200.

Anker, R. (1998). *Gender and Jobs: Sex Segregation of Occupations in the World*. Geneva: ILO.

Anker, R., M. E. Khan and R.B. Gupta (1987). Biases in measuring the labour force: results of a metho test survey in Uttar Pradesh, India. *International Labour Review*, vol. 126, No. 2 (March-April), pp. 151-67.

Anker, R., and H. Melkas (1998). *Gender Equality and Occupational Segregation in Nordic Labour Markets*. Geneva: ILO.

Antrobus, P. (1995). Structural adjustment: cure or curse? Implications for Caribbean development. In *Reader: Gender and Macro Economic Development*. I. Van Staveren, ed., in cooperation with D. Elson. Utrecht: University of Manchester and Oikos.

Baffes, J., and M. Gautam (1996). Price responsiveness, efficiency, and the impact of structural adjustment on Egyptian crop producers. *World Development*, vol. 24, No. 4 (April), pp. 765-771.

Bakker, I. (1994). *The Strategic Science: Gender and Economic Policy*. London: Zed Press.

Bank of Korea (1999). *Monthly Statistical Bulletin*, May 1999.

Barber, B. R. (1995). *Jihad vs. McWorld*. New York: Belantine Books.

Barrett, C. B. (1998). Immiserized growth in liberalized agriculture. *World Development*, vol. 26, No. 5 (May), pp. 743-753.

Barro, R. J., and J. W. Lee (1993). Losers and winners in economic growth. *Proceedings of the World Bank Annual Conference on Development Economics*. Washington, D.C.: World Bank.

Barsotti, E., and L. Lecchini (1995). The experience of Filipino female migrants in Italy. In United Nations, *International Migration Policies and the Status of Female Migrants: Proceedings of the United Nations Expert Group Meeting on International Migration Policies and the Status of*

Female Migrants, San Miniato, Italy, 28-31 March 1990. New York.

Becker, G. (1965). A theory of the allocation of time. *Economic Journal*, vol. 75, No. 299 (September), p. 493.

Bell, P. (1998). Gender and economic development in Thailand. In *Gender and Development in Southeast Asia*, Penny

_____ (1992). The Mexican debt crisis: restructuring the economy and the household, in *Unequal Burden: Economic Crises, Persistent Poverty and Women's Work*, L. Beneria and S. Feldman, eds. Boulder, Colorado: Westview Press.

_____ (1995). Toward a greater integration of gender in economics. *World Development*, vol. 23, No. 11 (November), pp. 1839-50.

Beneria, L., and A. Lind (1995). Engendering international trade: concepts, policy and action. Gender and Sustainable Development (GSD) Working Paper Series, No. 5. Ithaca: Cornell University.

Beneria, L., and M. Rordan (1987). The crossroads of class and gender: industrial homework, subcontracting and household dynamics in Mexico City. Chicago: Chicago University Press.

Beneria, L., and S. Feldman, eds. (1992). *Unequal Burden: Economic Crisis, Persistent Poverty, and Women's Work.* Boulder, Colorado: Westview Press.

Berik, G. (1995). Growth with gender inequity: manufacturing employment in Taiwan. Paper presented at the gender, adjustment, and macroeconomic models round-table discussion at the Allied Social Science Association meeting, Washington, D.C., January 1995.

Berry, A., and F. Stewart (1996). Market liberalization and income distribution: the experience of the 1890s. In *Global Development Fifty Years After Bretton Woods*, R. Culpeper, A. Berry and F. Stewart, eds. New York: St. Martin's Press.

Besley, T. (1995). Property rights and investment incentives: theory and evidence from Ghana. *Journal of Political Economy*, vol. 103, No. 5 (October), pp. 903-937.

Bhattacharya, D. (1997). Gender dimensions of labour market dynamics in the era of globalization: Bangladesh's experience in the apparel sector. Paper prepared for an

and John Van Esterik, eds. Proceedings of the twentieth meeting of the Canadian Council for Southeast Asian Studies. York University, October 18-20, 1991.

Beneria, L. (1979). Reproduction, production and the sexual division of labour. *Cambridge Journal of Economics*, vol. 3, No. 3 (September), pp. 203-225.

internal workshop on gender sensitization, UNCTAD, 9 and 10 December 1997. Geneva.

Bhowmik, S., and R. Jhabvala (1996). Rural women manage their own producer co-operatives: Self Employed Women's Association (SEWA)/Banaskantha Women's Association in Western India. In *Speaking Out: Women's Economic Empowerment in South Asia*, M. Carr, M. Chen and R. Jhabvala, eds. London: IT Publications.

Biggs, T., and P. Srivastava (1996). *Structural Aspects of Manufacturing in Sub-Saharan Africa.* World Bank Discussion Paper, No. 346. Washington, D.C.: World Bank.

Birdsall, N., and R. Sabot (1991). *Unfair Advantage: Labour Market Discrimination in Developing Countries.* World Bank Regional and Sectoral Studies, Washington, D.C.: World Bank.

Black, S., and E. Brainerd (1999). Importing equality? — The effects of increased competition on the gender wage gap. Mimeo. Federal Reserve Bank of New York.

Blau, F. D. (1998). Trends in the well-being of American women, 1970-1995. *Journal of Economic Literature*, vol. 36, No. 1 (March), pp. 112-165.

Blecker, R. (1999). *Taming Global Capital.* Armonk, New York: M.E. Sharpe, Inc. for Economic Policy Institute.

Bluestone, B., and B. Harrison (1982). *The Deindustrializaton of America: Plant Closings, Community Abandonment, and the Dismantling of Basic Industry.* New York: Basic Books.

Boserup, E. (1970). *Woman's Role in Economic Development.* New York: St. Martin's Press.

Brofenbrenner, K. (1998). Final report: the effects of plant closing or threat of plant closing on the right of workers to organize. Cornell University, submitted to the Labor

Secretariat of the North American Commission for Labor Cooperation.

Butchemann, C., and S. Quack (1989). "Bridges" or "traps"? — Non-standard employment in the Federated Republic of Germany. In *Precarious Jobs in Labour Market Regulation: The Growth of Atypical Employment In Western Europe*, G. Rodgers and J. Rodgers, eds. Geneva: ILO.

Buckley, G. (1997). Microfinance in Africa: is it either the problem or the solution? *World Development*, vol. 25, No. 7 (July), pp. 1081-1093.

Cagatay, N., and S. Ozler (1995). Feminization of the labor force: the effects of long-term development and structural adjustment, *World Development*, vol. 23, No. 11 (November), pp. 1883-1894.

Cagatay, N. (1996). Trade and gender in issues of concern. Asian and Pacific developing economies and the first WTO Ministerial Conference. ESCAP Studies in Trade and Investment, No. 22. Jakarta: UNDP.

Cagatay, N., D. Elson and C. Grown (1995). Introduction to special issue on gender, adjustment and macroeconomics. *World Development*, vol. 23, No. 11 (November).

Carletto, C. (1998). Household food security and the role of women: IFAD's experience in Guatemala. Staff Working Paper on Household Food Security and Gender, No. 3. Rome: IFAD.

Carmody, P. (1997). Neoclassical practice and the collapse of industry in Zimbabwe: the cases of textiles, clothing, and footwear. Department of Geography, University of Vermont.

Castells M., A. Portes and L.A. Benton (1989). *Informal Economy: Studies in Advanced and Less Developed Countries*. Baltimore: Johns Hopkins University Press.

Castells, M. (1993). The informational economy and the new international division of labor. In *The New Global Economy in the Information Age*, M. Carnoy, et al., eds. University Park, Pennsylvania: Pennsylvania State University Press.

Chambas, G. (1994). *Fiscalité et développement en Afrique subsaharienne*. Paris: Economica.

Budlender, D., R. Sharp and K. Allen (1998). *How to Do a Gender-Sensitive Budget Analysis: Contemporary Research and Practice*. Canberra and London: Australian Agency for International Development and Commonwealth Secretariat, 1998.

Bullock, S. (1994). *Women and Work*. London and New Jersey: Zed Press.

Buvinic, M., M. A. Lycette and W.P. McGreevey, eds. (1983). *Women and Poverty in the Third World*. Baltimore: Johns Hopkins University Press.

Charmes, J. (1998a). Contribution of women working in the informal sector in Africa: a case study. Paper prepared for the United Nations Statistics Division umbrella gender statistics programme and presented at a meeting of the Statistical Commission's Delhi Group on Informal Sector Statistics, Ankara, 28-30 April 1998.

Charmes J. (1998b). A follow-up survey of microenterprises in West Africa. Paper presented at a conference on the theme "Enterprise in Africa: between poverty and growth", Edinburgh, 26 and 27 May.

Chen, M., J. Sebstad and L. O'Connell (1998). Counting the invisible workforce: the case of homebased workers. *World Development*, forthcoming volume.

Christerson, B., and R. P. Appelbaum (1995). Global and local subcontracting: space, ethnicity and the organization of apparel production. *World Development*, vol. 23, No. 8 (August), pp. 1363-1374.

Collins, J. (1995). Gender and cheap labour in agriculture. In *Food and Agrarian Orders in the World Economy*, P. McMichael, ed. Westport, Connecticut: Greenwood Press.

Commander, S., ed. (1989). *Structural Adjustment and Agriculture: Theory and Practice in Africa and Latin America*. London: James Currey.

Cornia, G., R. Jolly and F. Stewart, eds. (1987). *Adjustment with a Human Face*, two volumes. Oxford: Clarendon Press.

Cottam, H. (1993). Women in microenterprise: productive empowerment or the feminization of poverty — a case study of the Dominican Republic. Unpublished paper.

D'Intignano, B. M.. (1999). *Egalité entre femmes et hommes: aspect economiques*. Paris: La documentation française.

Daeren, L. (1998). Cuestiones en género en la industria maquiladora en America central y Republica Dominicana. Paper presented to an ILO subregional tripartite meeting, San José, Costa Rica, 25-28 November 1997. Cited in ILO, 1998, *Social and Labour Issues in Export Processing Zones*. Geneva: ILO.

Daniels, L. (1999). The role of small enterprises in the household and national economy in Kenya: A significant contribution or a last resort? *World Development*, vol. 27, No. 1 (January), pp. 55-65.

De Jeu, B. (1998). Contribution of the informal sector to the employment and value added in selected countries. Paper prepared for the second meeting of the Statistical Commission's Expert Group on Informal Sector Statistics, Ankara, 28-30 April 1998.

Development Research Insights (1998). Gone with the flow? — Are free capital bonanzas good for development? Institute of Development Studies, Issue 26 (ID21). Brighton: University of Sussex, June 1998.

Dey-Abbas, J. (1992). Gender asymmetries in intrahousehold resource allocation in sub-Saharan Africa: some policy implications for land and labor productivity. In *Intrahousehold Resource Allocation in Developing Countries: Models, Methods and Policy*, L. Hadaad, J. Hoddinott and H. Alderman, eds. Baltimore: Johns Hopkins University Press.

Dollar, D., and R. Gatti (1999). Gender inequality, income and growth: are good times good for women? Policy Research Report on Gender and Development. Working Paper Series, No. 1. Washington, D.C.: World Bank.

Donahue, T. R. (1994). International labour standards: the perspective of labour. In *International Labour Standards and Global Economic Integration: Proceedings of a Symposium*. Washington, D.C.: United States Department of Labor.

Dujon, V. (1997). Communal property and land markets: agricultural development policy in Saint Lucia. *World Development*, vol. 25, No. 9 (September), pp. 1529-1540.

Duncan, A., and J. Howell (1992). *Structural Adjustment and the African Farmer*. London: James Currey.

De Soto, H. (1986). *El Otro Sendero*. Lima: Editorial El Barranco.

Dean, J. (1991). Sex-segregated employment, wage inequality, and labor-intensive production: a study of 33 United States manufacturing industries. *Review of Radical Political Economics*, vol. 23, Nos. 3 and 4 (Fall-Winter), pp. 244-68.

Deere, C. D., and Le´n M. (1997). Women, land rights and the Latin American counter-reforms. Paper prepared for presentation at the Twentieth International Congress of the Latin American Studies Association, Guadalajara, Mexico, 17-19 April 1997.

Eatwell, J. (1996). International capital liberalization: the impact on world development. CEPA Working Paper Series I, Working Paper No. 1.

Eelens, F. (1995). Migration of Sri Lankan women to western Asia. In United Nations, *International Migration Policies and the Status of Female Migrants: Proceedings of the United Nations Expert Group Meeting on International Migration Policies and the Status of Female Migrants, San Miniato, Italy, 28-31 March 1990*. New York.

Eichengreen, B., and M. Mussa. (1998). Capital account liberalization and the IMF. *Finance and Development*, vol. 35, No. 4 (December), pp. 16-19.

Elson, D. (1991a). "Male bias in the development process: an overview". In *Male Bias In The Development Process*, D. Elson, ed. Manchester: Manchester University Press.

_____ (1991b). "Male bias in the development process: the case of structural adjustment."In *Male Bias In The Development Process*, D. Elson, ed. Manchester: Manchester University Press.

_____ (1995). Gender awareness in modeling structural adjustment. *World Development*, vol. 23, No. 11 (November), pp. 1851-1868.

_____ (1997a). Gender and macroeconomic policy. In *Gender and Development*, No. 2 (Summer), pp. 12-14.

_____ (1997b). Integrating gender issues into national budgetary policies and procedures within the context of economic reform: some policy options. Preparatory

Country Mission to Integrate Gender into National Budgetary Policies and Procedures. London: Commonwealth Secretariat.

_____ (1999). "Labor markets as gendered institutions: equality, efficiency and empowerment issues," *World Development*, vol. 27, No. 3 (March), pp. 611-27.

Erturk, K., and N. Cagatay. (1995). Macroeconomic consequences of cyclical and secular changes in feminization: an experiment at gendered macromodeling." *World Development*, vol. 23, No. 11 (November), pp. 1969-77.

Ertürk, Y. (1994). *Patterns of Child Labour in Rural Turkey*. Ankara: International Labour Office.

Ertürk, Y. (1998). Community, convention and the trends of change. In *Agricultural Sector and Employment in Turkey*, T. Bulutay, ed., Turkish State Institute of Statistics, No. 2209, pp. 97-122. Ankara.

_____ (1995a). *A Fairer Future for Rural Women*. Rome.

_____ (1995b). *Thirteenth Consultation between FAO and International Trade Unions*. Rome (December).

_____ (1995c). *Women, Agriculture and Rural Development: A Synthesis Report of the Africa Region*. Rome.

_____ (1995d). *Gender Issues in Agricultural and Rural Development Policy in Asia and the Pacific*. Bangkok.

_____ (1996a). Rome Declaration on World Food Security and World Food Summit Plan of Action. In *Report of the World Food Summit*, appendix. Rome.

_____ (1996b). *Rural Women and Food Security: Current Situation and Perspectives*. Rome.

_____ (1996c). *Women and the Green Revolution*. Rome.

_____ (1996d). *Women and Water Resources*. Rome.

_____ (1996e). *Women: Users, Preservers and Managers of Agro-Biodiversity*. Rome.

Eurostat (1996). *Labour Force Survey*. Luxembourg: Office for Official Publications of the European Communities.

_____ (1998). Social Portrait of Europe. Third edition. Luxembourg: Office for Official Publications of the European Communities.

Evers, B. (1994). Gender bias and macroeconomic policy: methodological comments from the Indonesian example. In *The Strategic Silence: Gender and Macroeconomic Policy*. I. Bakker (ed.) London: Zed Books.

Ezumah, N., and C. M. Di Domenici. (1997). Enhancing the role of women in crop production: a case study of Igbo women in Nigeria. *World Development*, vol. 23, No. 10 (October), pp. 1731-1744.

FAO (1990). *Women, Food Systems and Agriculture*, Rome.

_____ (1994). *FAO Collaboration with International Trade Unions in Support of Rural Workers' Participation in Sustainable Agriculture and Rural Development*. Rome.

Felix, D. (1995). Financial globalization versus free trade: the case for the Tobin tax. UNCTAD Discussion Papers, No. 108.

Fernandez-Kelly, M. P., and S. Sassen. (1993). *Recasting Women in the Global Economy: Internationalization and Changing Definitions of Gender*. Russell Sage Foundation Working Paper, No. 36.

FIAS (1998a). Foreign direct investment and poverty alleviation. Background paper by C. Aaron and T. Andaya. Paper presented at a FIAS/UNDP/HIID workshop on FDI and poverty alleviation, HIID, 28 and 29 May. Washington, D. C.: FIAS. Mimeo.

FIAS (1998b). Anatomy of foreign investment. Paper presented by D. Weigel at a FIAS/UNDP/HIID workshop on FDI and poverty alleviation, HIID, 28 and 29 May. Washington, D.C.: FIAS. Mimeo.

Financial Times. 15 and 16 August 1998.

Financial Times. 18 May 1998.

Floro, M. (1995). Economic restructuring, gender and the allocation of time. *World Development*, vol. 23, No. 11 (November).

Fontana, M., S. Joekes and R. Masika. (1998). Global trade expansion and liberalization: gender issues and impacts. Report Commissioned by the Department for International Development, United Kingdom. Institute of Development Studies, BRIDGE Report No. 42. Brighton: University of Sussex (January).

Fretwell, D., J. Benus and C. O'Leary. (1999). Evaluating the impact of active labor programs: results of cross country studies in Europe and Central Asia. World Bank Discussion Paper.

Galan, B. B. (1998). Aspectos jurçdicos en el acceso de la mujer rural a la tierra en Cuba, Honduras, Nicaragua y Republica Dominicana. Draft paper of the Women in Development Service. Rome: FAO.

Galbraith, J., W. Darity Jr. and L. Jiaqing. (1998). Measuring the evolution of inequality in the global economy. CEPA Working Paper Series III, Working Paper No. 4.

Galtung, J. (1996). The nation state and citizenship: and then global citizenship? — The cultural, political and institutional background. Paper presented at a globalization and citizenship conference, UNRISD, September-November 1996. Geneva.

Ghosh, J. (1995). Structural adjustment and female employment: issues relating to rural women. In *Reader:*

Grabel, I. (1996). Marketing the third world: the contradictions of portfolio investment in the global economy. *World Development*, vol. 24, No. 11 (November), pp. 1761-76.

Greenhalgh, S. (1985). Sexual stratification: the other side of "growth with equity" in East Asia. *Population and Development Review*, vol. 11, No. 2 (June), pp. 264-314.

Griffith-Jones, S., and B. Stallings. (1995). New global financial trends: implications for development. In *Global Change, Regional Response: The New International Context of Development*, Barbara Stallings, ed. Cambridge: Cambridge University Press.

Griffith-Jones, S., J. Cailloux and S. Pfaffenzeller. (1998). The East Asian financial crisis: a reflection on its causes, consequences and policy implications. Institute of Development Studies Discussion Paper, No. 367. Brighton: University of Sussex.

Gender and Macro Economic Development. I. Van Staveren, ed., in cooperation with D. Elson. Utrecht: University of Manchester and Oikos.

Ghosh, J. (1998). In ESCAP, *Impact of Globalization on Women: Women and Economic Liberalization in the Asian and Pacific Region*. Bangkok.

Girvan, L. (1995). *Women Agriculture and Rural Development*. National sectoral report for Namibia. Rome: FAO.

Goetz, A. M., and R. S. G. (1996). Who takes the credit? gender, power, and control over loan use in rural credit programs in Bangladesh. *World Development*, vol. 24, No. 1 (January), pp. 45-63.

Gonzalez de la Rocha, M. (1994). The urban family and poverty in Latin America. *Latin American Perspectives*, vol. 22, No. 2 (Spring), pp. 12-31.

Goonatilake, H., and S. Goonesekere (1988). Industrialization and women workers in Sri Lanka: working conditions inside and outside the investment promotion zone. In *Daughters in Industry: Work Skills and Consciousness of Women Workers in Asia*, Heyzer, N., ed. Kuala Lumpur: Asian and Pacific Development Centre.

Grosh, M. (1990). *Social Spending in Latin America: The Story of the 1980s*. World Bank Discussion Papers, No. 106. Washington, D.C.: World Bank.

Grunberg, I. (1998). Double jeopardy: globalization, liberalization, and the fiscal squeeze. *World Development*, vol. 26, No. 4 (April), pp. 591-605.

Guijt, I., and M. K. Shah (Eds). (1998). *The Myth of Community: Gender Issues in Participatory Development*. London: Intermediate Technology Publications.

Hafeez, S. (1989). *Women in Industry*, vol. 2. Islamabad: Women's Division, Government of Pakistan.

Hamelink, C. (1997). New information and communication technologies, social development and cultural change. Discussion Paper, No. 86. Geneva: UNRISD.

Hashemi, S. M., S. R. Schuler and A. P. Riley (1996). Rural credit programs and women's empowerment in

Bangladesh. *World Development*, vol. 24, No. 4 (April), pp. 635-653.

Heyzer, N. (1982). From rural subsistence to an industrial peripheral workforce: an examination of female Malaysian migrants and capital accumulation in Singapore. In *Women and Development: The Sexual Division of Labour in Rural Societies*, L. Beneria, ed. New York: Praeger.

Heyzer, N. (1987). *Women Farmers and Rural Change in Asia: Towards Equal Access and Participation*. Kuala Lumpur: Asian and Pacific Development Centre.

Howes, C., and A. Singh. (1995). Long-term trends in the world economy: the gender dimension. *World Development*, vol. 23, No. 11 (November), pp. 1895-1911.

Hsiung, P. (1998). *Living Rooms as Factories: Class, Gender and the Satellite Factory System in Taiwan*. Philadelphia: Temple University Press.

Hulme, D., and P. Mosley. (1996). *Finance Against Poverty*, two volumes. London: Routledge.

Hytrek, G. (1995). Labour and social development: Costa Rica and Chile. *Journal of Third World Studies*, vol. 12, No. 2 (Fall), 73-102.

ILO (1975). Rural Workers' Organizations Recommendation, No. 149. Geneva.

_____ (1991). The dilemma of the informal sector. Report of the Director-General (Part I) submitted to the seventy-eighth session of the International Labour Conference. Geneva.

_____ (1998b). The social impact of the Asian financial crisis. Report for discussion at a high-level tripartite meeting on social responses to the financial crisis in East and South-East Asian countries. Bangkok, 22-24 April 1998. ILO Regional Office for Asia and the Pacific.

_____ (1998c). *World Employment Report 1998/99*. Geneva.

_____ (1999). *New Challenges for Employment Policy*. Geneva.

ILO/UNCTC (1988). *Economic and Social Effects of Multinational Enterprises in Export Processing Zones*. Geneva: ILO.

_____ (1994). Convention on Part-Time Workers, No.175. Geneva.

_____ (1995a). Home work. Report submitted to the International Labour Conference, eighty-second session. Geneva: ILO.

_____ (1995b). Invisible workers in Viet Nam. Report published by the Programme on Women, Development Policies Department. Geneva.

_____ (1996a). *Economically Active Population 1950-2010*. Geneva.

_____ (1996b). *Globalization of the Textile, Clothing and Leather Industries*.

_____ (1996c). *Statistics on Poverty and Income Distribution*. Geneva.

_____ (1996d). Convention on Homeworkers, No. 177. Geneva.

_____ (1996/7). *World Employment Report 1996/97*. Geneva.

_____ (1997). *Breaking through the Glass Ceiling: Women in Management*. Geneva.

_____ (1998a). Labour and social issues relating to export processing zones. Report for discussion in a tripartite meeting of export processing zone-operating countries. Geneva.

International Finance Corporation (1994). *Emerging Stock Markets Fact Book*. Washington, D.C.: World Bank.

Jayaweera, S., P. Alailima, C. Rodrigo and R. Jayatissa (1989). Women and structural adjustment: the Sri Lankan experience. In *Women and Adjustment: Selected Case Studies*. London: Commonwealth Secretariat.

Jazairy, I., M. Alamgir, and T. Panuccio (1992). The *State of World Rural Poverty: An Inquiry into its Causes and Consequences*. New York: IFAD/New York University Press.

Joekes, S. (1982). Female-led industrialization: women's jobs in third world export manufacturing — the case of the Moroccan clothing industry. Institute of Development Studies Research Report, No. 15. Brighton: University of Sussex.

Joekes, S. (1995). Trade-related employment for women in industry and services in developing countries. Occasional Paper, No. 5. Geneva: UNRISD.

Joekes, S., and A. Weston (1994). *Women and the New Trade Agenda*. New York: UNIFEM.

Joshi G. (1997). *Urban Informal Sector in Metro Manila: A Problem or Solution*? Geneva: ILO.

Kabeer, N. (1995). Necessary, sufficient or irrelevant? women, wages and intra-household power relations in urban Bangladesh. Institute of Development Studies Working Paper, No. 25. Brighton: University of Sussex.

Kaplinsky, R. (1998). If you want to get somewhere else, you must run at least twice as fast as that!: the roots of the East Asian crisis. Paper prepared for the East Asian Conference, Institute of Development Studies, Brighton, July 1998.

Karl, M. (1997). *Higher Agricultural Education and Opportunities in Rural Development for Women*. Rome: FAO.

Karl, M. (1995). *Women and Empowerment: Participation and Decision-Making*. London: Zed Press.

Kasugo, T., and Z. Tzannatos, (1998). *Export Processing Zones: A Review in Need of Update*. Discussion Paper Series, No. 9802. Washington, D.C.: World Bank.

Kim, T. H., and K. H. Kim (1995). Industrial restructuring in Korea and its consequences for women workers. In *Asian Women Workers Confront Challenges of Restructuring: Research Papers and Consultation Recommendations on the Impact of Industrial Restructuring on Women Workers in Asia*, Committee for Asian Women, Asia, ed. Hong Kong, China: Committee for Asian Women.

King, E., and A. Hill (1995). Women's education and economic well-being. *Feminist Economics*, vol. 1, No. 2 (Summer), pp. 21-46.

Krongkaew, M. (1994). Income distribution in East Asian developing countries: an update. *Asia-Pacific Economic Literature*, vol. 8, No.2 (November), pp. 58-73.

Kucera, D. (1998). *Foreign Trade and Men and Women's Employment and Earnings in Germany and Japan*. Center for Economic Policy Analysis (CEPA) Working Paper Series I, Working Paper No. 9.

Kucera, D., and W. Milberg (1999). Gender segregation and gender bias in manufacturing trade expansion: revisiting the wood asymmetry. Paper prepared for the International Working Group on Engendering Macro and International Economics, 25 and 26 March. New York.

Kumudhini, R. (1994). The conditions and organizational activities of women in free trade zones: Malaysia, Philippines and Sri Lanka 1970-1990. In *Dignity and Daily Bread: New Forms of Economic Organizing Among Poor Women in the Third World and the First*, S. Rowbotham and S. Mitter, eds. London: Routledge.

LaCroix, S., M. Plummer and K. Lee, eds. (1995). *Emerging Patterns of East Asian Investment in China*. Armonk, New York: M. E. Sharpe, Inc.

Lado, C. (1992). Female labor participation in agricultural production and the implications for nutrition and health in rural Africa. *Social Science and Medicine*, vol. 34, No. 2 (April), pp. 787-807.

Lastarria-Cornhiel, S. (1997). Impact of privatization on gender and property rights in Africa. *World Development*, vol. 25, No. 8 (August), pp. 1317-1333.

Lawrence, M., and J. Bernstein (1994). *The State of Working America*. Armonk, New York: M. E. Sharpe, Inc.

Lee, J., and C. Rhee (1999). Social impacts of the Asian crisis: policy challenges and lessons. UNDP Human Development Report Office Occasional Papers, No. 33.

Le Heron, R. (1991). Perspectives on pluriactivity. In *Family Farming: Australia and New Zealand*, M. Alston, ed. Wagga Wagga, Australia: Charles Stuart University, Center for Rural Social Research.

Le n, M. (1987). The situation of rural women in Latin America and the Caribbean. In *Rural Women in Latin America*. Rome: ISIS International.

Lim, L. (1990). The politics of a cause. In *Persistent Inequalities: Women and World Development*, I. Tinker, ed. New York and Oxford: Oxford University Press.

_____ (1996). *More and Better Jobs for Women.* Geneva: ILO.

_____ (1997). Flexible labour markets in a globalizing world: the implications for international female migration. Paper presented at a conference on the theme "International migration at century's end: trends and issues", organized by the IUSSP Committee on South-North Migration, Barcelona, 7-10 May. Geneva: ILO.

_____ (1998). The analysis of factors generating international migration: The processes generating the migration of women. Paper presented at a technical symposium on international migration and development, 29 June-3 July 1998, the Hague.

Lind, A. (1997). Gender, development and urban social change: women's community action in global cities. *World Development*, vol. 25, No. 8 (August), pp. 1205-1223.

Lipsey, R. (1998). Internationalized production in developed and developing countries and in industry sectors. NBER Working Paper, No. 6405.

Martens, M. H. (1994). Migrant women as domestic workers. In *Women in Trade Unions: Organizing the Unorganized*, M. H. Martens and S. Mitter, eds. Geneva: ILO.

Martens, M. H., and S. Mitter, eds. (1994). *Women in Trade Unions: Organizing the Unorganized.* Geneva: ILO.

McCrate, E. (1999). The growing class divide among American women. University of Vermont, Department of Economics.

Mead, D. (1998). MSEs tackle both poverty and growth but in differing proportions. Paper presented to a conference on the theme "Enterprise in Africa: between poverty and growth", University of Edinburgh, Centre of African Studies, 26 and 27 May.

Nelson, P., and J. Smith. (1999). *Working Hard and Making Do: Surviving in Small Town America.* Berkeley: University of California Press.

Meer, S. (1997). Gender and land rights: the struggle over resources in post-apartheid South Africa. *IDS Bulletin*, vol. 28, No. 3 (July).

Mehra, R., and S. Gammage. (1999). Trends, countertrends, and gaps in women's employment. *World Development*, vol. 27, No. 3 (March), pp. 533-550.

Migration News (1996). Female migrants in Asia. In *Migration News*, vol. 3, No. 8 (August).

Mitter, S., and S. Rowbotham (1995). *Women Encounter Technology: Changing Patterns of Employment in the Third World.* London: Routledge/United Nations University Institute for New Technologies.

Moser, C. (1992). Adjustment from below: low income women, time and the triple role in Guayaquil, Ecuador. In *Women and Adjustment Policies in the Third World*, H. Afshar and C. Dennis, eds. London: Macmillan.

Moser, C. (1998). The asset vulnerability framework: reassessing urban poverty reduction strategies. *World Development*, vol. 26, No. 1 (January).

Moser, C., and J. Holland (1997). *Urban Poverty and Violence in Jamaica.* Washington, D.C.: World Bank.

Moser, C. O. N. (1996). Confronting crisis: a comparative study of household responses to poverty and vulnerability in four poor urban communities. Environmentally Sustainable Development Studies and Monograph Series, No.8. Washington, D.C.: World Bank.

Moser, C. O. N. (1993). *Gender Planning and Development: Theory, Practice and Training.* London: Routledge.

Nam, J. (1994). Women's role in export dependence and state control of labor unions in South Korea. *Women's Studies International Forum*, vol. 17, No. 1 (January-February), pp. 57-67.

Namibia (1995). National Agricultural Policy. Windhoek: Ministry of Agriculture, Water and Rural Development.

Netherlands Development Assistance (1997). *Rights of Women to Natural Resources, Land and Water.* Working Paper, No. 2. The Hague.

O'Reilly, J., and C. Fagan, eds. (1998). *Part-Time Prospects: An International Comparison Of Part-Time Work In Europe, North America And The Pacific Rim*. London and New York: Routledge.

Odaga, A., and W. Heneveld (1995). Girls and schools in sub-Saharan Africa: from analysis to action. Technical Paper, No. 298, Washington, D.C: World Bank.

Overseas Development Institute (1997). Direct foreign investment in developing countries. ODI Briefing Paper. London.

OECD (1997). *Employment Outlook 1997*. Paris.

OECD (1998). *Employment Outlook 1998*. Paris.

Ozler, S. (1999a). Exporting and female share of employment: evidence from Turkey. Paper prepared for an international working group on engendering macro and international economics.

_____ (1999b). Globalization, employment and gender. Background paper for *Human Development Report 1999*. New York: UNDP.

Papalcuer, F. (1998). Competitive strategies, competencies management and interfirm networks: a discussion of current changes and implications for employment. Paper for an international workshop on the theme "Global production and local jobs: new perspectives on enterprise networks, employment and local development policy", International Institute for Labour Studies, Geneva, 9 and 10 March.

Parisotto, A. (1993). Direct employment in multinationals enterprises in industrialized and developing countries in the 1980s: main characteristics and trends. In *Multinationals and Employment: The Global Economy of the 1990s*. Geneva: ILO.

Pearson, R. (1992).Gender issues in industrialization. In *Industrialization and Development*, T. Hewitt, H. Johnson and D. Wield, eds. New York: Oxford University Press, in association with the Open University.

Pearson, R., and S. Mitter (1993). Employment and working conditions of low-skilled information processing workers in less developed countries. *International Labour Review*, vol. 132, No. 1 (January-February), pp. 49-64.

Perez-Aleman, P. (1992). Economic crisis and women in Nicaragua. In *Unequal Burden: Economic Crisis, Persistent Poverty and Women's Work*, L. Beneria and S. Feldman, eds. Boulder, Colorado: Westview Press.

Picchio, A. (1992). *Social Reproduction: The Political Economy of the Labour Market*. Cambridge: Cambridge University Press.

Pietila, H. (1999). Engendering the global agenda: a success story of women and the United Nations. INSTRAW Occasional Paper Series, No. 1.

Pollack, M., and C. Judisman (1997). *El Sector Informal Urbano desde la Perspectiva de Genero: El Caso de Mexico*. Serie Mujer y Desarrollo. Santiago de Chile: CEPAL.

Psacharopolous, G., and Z. Tzannatos (1992). *Women's Employment and Pay in Latin America: Overview and Methodology*. Washington, D.C.: World Bank.

Rahman, A. (1999). Micro-credit initiatives for equitable and sustainable development: who pays? *World Development*, vol. 27, No. 1 (January), pp. 67-82.

Ramakrishnan, G. (1996). A struggle within a struggle: the unionization of women in the informal sector in Tamil Nadu. In *Speaking Out: Women's Economic Empowerment in South Asia*, M. Carr, M. Chen and R. Jhabvala, eds. London: IT Publications.

Ramstetter, E., ed. (1991). *Direct Foreign Investment in Asia's Developing Economies and Structural Change in the Asia-Pacific Region*. Boulder, Colorado: Westview Press.

Ranis, G., and F. Stewart. (1998). The Asian crisis and human development. Paper prepared for a seminar on the Asian Crisis, Institute of Development Studies, University of Sussex, 13 and 14 July.

Razavi, S., and C. Miller (1995). From WID to GAD: conceptual shifts in the women and development discourse. UNDP and UNRISD Occasional Paper, No. 1.

Richburg, K. B. (1998). Jobless Asian migrants ending up down on the farm. *International Herald Tribune* (Paris), 9 September1998.

Robb, C. (1998). Social aspects of the East Asian financial crisis: perception of poor communities. Mimeo. Prepared for an IDS East Asian crisis workshop, Institute of Development Studies, University of Sussex, 13 and 14 July.

Robinson, D. (1998). Differences in occupational earnings by sex. *International Labour Review*, vol. 137, No. 1 (January-February), pp. 3-31.

Rodrik, D. (1997a). Globalization, social conflict and economic growth. Eighth Ra l Prebisch Lecture, delivered at the forty-fourth annual session of the UNCTAD Trade and Development Board, Geneva, 13-24 October 1997.

Rodrik, D. (1997b). *Has Globalization Gone Too Far?* Washington, D.C.: IIE.

Rubery, J. (1998). Part-time work: a threat to labour standards? In Part-Time Prospects: An International Comparison Of Part-Time Work In Europe, North America And The Pacific Rim,. J. O'Reilly and C. Fagan, eds. London and New York: Routledge.

Rubery, J., and C. Fagan (1995). Gender segregation in a societal context. *Work, Employment and Society*, vol. 9, No. 2 (June), pp. 213-40.

Rubery, J., and F. Wilkinson (1998). *Employer Strategy and the Labour Market*. Oxford: Oxford University Press.

Ruigrok, W., and R. van Tulder (1995). *The Logic of International Restructuring*. London: Routledge.

Russell, S. (1995). Policy dimensions of female migration to the Arab countries of Western Asia. In United Nations, *International Migration Policies and the Status of Female Migrants: Proceedings of the United Nations Expert Group Meeting on International Migration Policies and the Status of Female Migrants, San Miniato, Italy, 28-31 March, 1990*. New York.

Sachs, C. (1996). *Gendered Fields: Rural Women, Agricultural and Environment*. Boulder, Colorado: Westview Press.

Sainsbury, J. (1997). The new inequality; women workers' lives in Thailand and the Philippines. A CIIR briefing. London: Catholic Institute for International Relations.

Samarasinghe, V. (1998). Access of female plantation workers in Sri Lanka to basic needs provision. In *Different Places, Different Voices: Gender and Development in Africa, Asia and Latin America*, J. Momsen and V. Kinnaird, eds. London and New York: Routledge.

Sarin, M. (1995). Regenerating India's forests: reconciling gender equity with joint forest management. *IDS Bulletin*, vol. 26, No. 1 (January), pp. 83-91.

Sassen, S. (1998). Informalization in advanced market economies. Issues in Development Discussion Paper, No. 20. Geneva: ILO.

Schuler, S. R., S. M. Hashemi and A. P. Riley. (1998). The influence of Women's changing roles and status in Bangladesh's fertility transition: evidence from a study of credit programmes and contraceptive use. *World Development*, vol. 25, No. 4 (April), pp. 563-575.

Schultz, T. P. (1990). Women's changing participation in the labour force: a world perspective. *Economic Development and Cultural Change*, vol. 38, No. 3 (April), pp. 457-88.

Seguino, S. (1997a). Export-led growth and the persistence of gender inequality in the NICs. In *Economic Dimensions of Gender Inequality: A Global Perspective*, J. Rives and M. Yousefi, eds. Westport, Connecticut: Greenwood Press.

_____ (1997b). Gender wage inequality and export-led growth in the Republic of Korea. *Journal of Development Studies*, vol. 34, No. 2 (December), pp.102-32.

_____ (forthcoming, September 2000). The effects of structural change and economic liberalization on gender wage differentials in South Korea and Taiwan. *Cambridge Journal of Economics*, forthcoming volume.

Sen, A. (1990). Gender and cooperative conflicts. In *Persistent Inequalities: Women and World Development*, I. Tinker, ed. New York: Oxford University Press.

Sen, G. (1991). Macroeconomic policies and the informal sector: a gender sensitive approach. Working Paper, No. 13, Poughkeepsie, New York: Vassar College.

Shaiken, H. (1993). Advanced manufacturing in Mexico: the auto and electronics sectors in United States-Mexico trade and investment. United States-Mexico Technology, Trade and Investment Project. Washington, D.C.: United States Congress, Office of Technology Assessment.

Shin, G., and K. Chang (1999). Social crisis in Korea. Mimeo. UCLA and Seoul National University.

Siamwalla, A., and O. Sobchokchai (1998). Responding to the economic crisis and impact on human development in Thailand. Paper presented at an EDAP regional conference on social implications of the Asian financial crisis, Korean Development Institute and UNDP, Seoul, 29-31 July.

Sjaastad, E., and D. W. Bromley. (1997). Indigenous land rights in sub-Saharan Africa: appropriation, security and investment demand. *World Development*, vol. 25, No. 4 (April), pp. 549-562.

Skeldon, R. (1998). Impact of globalization on women: the migration of women in the Asian and Pacific region. Paper commissioned by the Women in Development Section of ESCAP for the ESCAP regional meeting on the impact of globalization on women, 22-24 June 1998, Bangkok.

Sontheimer, S. (1997). *Gender and Participation in Agricultural Development Planning: Lessons from Namibia*. Rome: FAO.

Sparr, P., ed. (1994). *Mortgages Women's Lives: Feminist Critiques of Structural Adjustment*. London, Zed Books.

Stalker, P. (1997). Global nations: the impact of globalization on international migration. International Migration Papers, No. 16. Geneva: ILO.

Standing, G. (1989). Global feminization through flexible labour. *World Development*, vol. 17, No. 7 (July).

_____ (1997). Globalization, labour flexibility and insecurity: the era of market regulation. *European Journal of Industrial Relations*, vol. 3, No. 1 (March), pp. 7-37.

_____ (1999). Global feminization through flexible labour: a theme revisited. *World Development*, vol. 27, No. 3 (March), pp. 583-602.

Stephens, A. (1995). Gender issues in agricultural and rural development policy in Asia and the Pacific. In *Gender Issues in Agricultural and Rural Development Policy in Asia and the Pacific*. Bangkok: FAO/RAPA.

Stevens, C. (1994). After the Uruguay round: implications for the developing countries. Institute of Development Studies Policy Briefing Paper. Brighton: University of Sussex.

Stewart, F. (1995). *Adjustment and Poverty*. London: Routledge.

Tanzi, V. (1995). *Taxation in an Integrated World*. Washington, D.C.: Brookings Institute.

Thrupp, L. A., G. Bergeron and W. Waters (1995). *Bittersweet Harvests for Global Supermarkets*. Washington, D.C.: World Resources Institute.

Tiano, S., and R. Fiala (1991). Export processing workers in Northern Mexico: a study of women, consciousness, and the new international division of labour. *Studies in Comparative International Development*, vol. 26, No. 3 (Fall), pp. 3-27.

Tibaijuka, A. (1994). The cost of differential gender roles in African agriculture: a case study of smallholder banana-coffee farms in Kagera Region, United Republic of Tanzania. *Journal of Agricultural Economics*, vol. 45, No. 1 (January), pp. 69-81.

Tinker, I. (1990). *Persistent Inequalities: Women and World Development*. New York: Oxford University Press.

Tokman V. (1990). The informal sector in Latin America: fifteen years later. In *The Informal Sector Revisited*, D. Turnham, B. Salomé and A. Schwarz, eds. Paris: OECD Development Centre.

Tomoda, S. (1995). Women workers in manufacturing, 1971-91. Sectoral Activities Programme Working Papers, No. 91. Geneva: ILO.

Tsai, P. (1995). Foreign direct investment and income inequality: further evidence. *World Development*, vol. 23, No. 3 (March), pp. 469-83.

Tully, D., ed. (1990). *Labour and Rainfed Agriculture in West Asia and North Africa*. Boston: Kluwer Academic Publishers.

Tzannatos, Z. (1992). Potential gains from the elimination of labour market differentials. In *Women's Employment and Pay in Latin America*, part 1, *Overview and Methodology*. Regional Studies Program Report, No. 10, Washington, D.C. : World Bank.

Tzannatos, Z. (1995). Growth, adjustment and the labour market: effects on women workers. Paper presented at a Conference of the International Association for Feminist Economics, Tours, July 1995. Washington, D.C.: World Bank.

UNCTAD (1994). *Statistical Pocket Book.*

_____ (1995). *Trade and Development Report 1995.* United Nations publication, Sales No. E.95.II.D.16.

_____ (1998a). *Trade and Development Report 1998.* United Nations publication, Sales No. E.98.II.D.6.

_____ (1998b). *World Investment Report 1998.* United Nations publication, Sales No. E.98.II.D.5.

_____ (1999). *World Economic Situation and Prospects for 1999.* Geneva.

UNDP (1993). *Human Development Report 1993.* New York: Oxford University Press.

_____ (1995). *Human Development Report 1995.* New York: Oxford University Press.

_____ (1997). *Human Development Report 1997.* New York: Oxford University Press, 1997.

_____ (1998). *UNDP Poverty Report 1998: Overcoming Human Poverty.* New York.

UNFPA (1998). *Gender, Population and Development Themes in United Nations Conferences, 1985-1995.* New York.

UNICEF (1997). *Children at Risk in Central and Eastern Europe: Perils and Promises.* Economics in Transition Regional Monitoring Report, No. 4. Florence.

UNIDO (1993). *Women In Manufacturing: Participation Patterns, Determinants And Trends.* Vienna.

United Nations (1986). *World Survey on the Role of Women in Development.* Document ST/ESA/180. New York.

_____ (1986). General Assembly resolution 41/128 of 4 December 1986.

_____ (1989). *1989 World Survey on the Role of Women in Development.* Document ST/CSDHA/6. New York.

_____ (1996). Globalization and liberalization: development in the face of two powerful currents. Report of the Secretary-General of UNCTAD to the ninth session of UNCTAD. New York and Geneva.

_____ (1997a). *Trade and Development Report 1997.* United Nations publication, Sales No. E.97.II.D.8.

_____ (1997b). *World Investment Report 1997.* United Nations publication, Sales No. E. 97.II.D.10.

_____ (1995a). *Women in a Changing Global Economy: 1994 World Survey on the Role of Women in Development.* Document ST/ESA/241. New York.

_____ (1995b). International migration of women: an overview. In *International Policies and the Status of Female Migrants, Proceedings of the United Nations Expert Group Meeting on International Migration Policies and the Status of Female Migrants, San Miniato, Italy, 28-31 March 1990.* New York.

_____ (1996a). Report of an expert group meeting on violence against women migrant workers, Manila, Philippines, 27-31 May 1996. New York.

_____ (1996b). Report of an expert group meeting on women and economic decision-making in international financial institutions and transnational corporations, Simmons College, Graduate School of Management, Boston, 11-15 November 1996. New York.

_____ (1996c). *Women of Bangladesh: A Country Profile.* ESCAP Statistical Profiles, No.2. New York.

_____ (1996d). *Women in the Philippines: A Country Profile.* ESCAP Statistical Profiles, No. 3. New York.

_____ (1996e). *Women in Thailand: A Country Profile.* ESCAP Statistical Profiles, No. 5. New York.

_____ (1997a). Issues of international migration and development: selected aspects. New York.

_____ (1997b). International migration and development: the concise report. New York.

_____ (1997c). Mainstreaming the gender perspective into all policies and programmes in the United Nations system. See document A/52/3 of 18 July.

Van Adams, A., and T. Hartnett. (1996). Cost-sharing in the social sectors of sub-Saharan Africa: impact on the poor. World Bank Discussion Paper, No. 338. Washington, D.C.: World Bank.

van Diermen, P. (1997). Labor remuneration in Jakarta's small enterprises: exploitative or equitable? *World Development*, vol. 25, No. 12, December, pp. 2129-2141.

Wachtel, H. (1986). *The Money Mandarins*. New York: Pantheon Books.

Ward, K., and J. Pyle. (1995). Gender, industrialization, transnational corporations, and development: an overview of trends and patterns. In *Women in the Latin American Development Process*, C. Bose and E. Acosta-Belen, eds. Philadelphia, Pennsylvania: Temple University Press.

Wood, A. (1991). North-south trade and female labour in manufacturing: an asymmetry. *Journal of Development Studies*, vol. 27, No. 2 (January), pp. 168-89.

Wood, A. (1994). *North-South Trade, Employment and Inequality*. Oxford: Clarendon Press.

Wood, G., and I. Sharif. (1997). *Who Needs Credit? Poverty and Finance in Bangladesh*. Dhaka: University Press Limited.

World Bank (1988). *World Development Report 1988*. Washington, D.C.

_____ (1994). *Adjustment in Africa: Reforms, Results and the Road Ahead*. Washington, D.C.: World Bank, 1994.

_____ (1995a). *Towards Gender Equality: The Role of Public Policy*. Washington, D.C.

_____ (1995b). *World Development Report 1995*. Washington, D.C.

_____ (1997). *World Development Report 1997*. Washington, D.C.

_____ (1999a). *1999 World Bank Atlas*. Washington, D.C.

_____ (1999b). *1999 World Development Indicators*. Washington, D.C.

Weede, E., and H. Tiefenbach. (1981). Some recent explanations of income inequality: an evaluation and critique. *International Studies Quarterly*. vol. 25, No. 2, pp. 255-82.

Williamson, J. (1996). *Globalization Then and Now: The Late Nineteenth and Late Twentieth Centuries Compared*. NBER Working Paper, No. 5491. Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research.

Wiltrout, K. (1998). South Korean women lose past gains. *Boston Sunday Globe*, 20 September 1998.

Wolf, D. (1992). *Factory Daughters: Gender, Household Dynamics and Rural Industrialization in Java*. Los Angeles: University of California Press.

Yunus, M. (1997). The Grameen Bank story: rural credit in Bangladesh. In *Reasons For Hope: Instructive Experiences in Rural Development*, A. Krishna, N. Uphoff and M. J. Esman, eds. London: Kumarian Press.

Zohir, S. C., and P. Paul-Majumder (1996). *Garment workers in Bangladesh: economic, social and health conditions*. Research Monograph, No. 18. Dhaka: Bangladesh Institute of Development Studies.

Zwarteveen, M. Z. (1995). Water: from basic needs to commodity: a discussion on gender and water rights in the context of irrigation. Paper prepared for GENDER-PROP, an international e-mail conference on gender and property rights, May-December 1995.

Zysman, J. (1996). The myth of a "global" economy: enduring national foundations and emerging regional realities. *New Political Economy*, vol. 1, No. 2 (July), pp. 157-85.